## التجمع الوطني النفد مي لوحد وي مطبوعات الأهالي





على بنيان الالواق

### مطبوعات الأهالي

خالمان عبد الله قبساري عبد الله أبو العرز الحروري

## ركنا على بيان الحكومي

# موجز زدنا على بيار المحكومة التعاد / خالد عبي الدين في جاسة المجلس صباح ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٧٧

السيد المعدر خالد من الدين:

بسم الله الرحمن الرحيم

السبية ركيبن الجلسة: السادة الرملاء:

سأيداً بالكلام هن القصية الوطنية والقودية ، وأود أن أقول ، إنها حينها تفاقش هذا الموضوع ، فيجب أن نحرص كل الحرص على بهذ أى موقف أو منطلق حوبي ، فإن القصية التي نحن بصددها هي قصية مصير شههنا وأمنا المعربية ولمذا فإنها قرى فيها أجلنه الوليس السادات بعد انتهاء مؤقر الاسماء أيه من أن المنهب المعرى قد أختلف مع الجانب الاسرائيل حول القصيه الفلسطينية وحق الشهب الماسطيني في إقامة دولته ، وأي هذه القصية هي ثب وجوهر العمراع ه عرى في هذا موقفا المحابيا يؤيده حربها تماما ، واكمننا قرى في المطرف الآخيم موقف رئيس الوزراء الدو الاسرائيل ووزير خارجيته الذي يقول بمدعود ته الم المناقب ان مصر هي المطالبة الان يا تخاذ خطوة جديدة لاحراز أى تقدم، وأقول . إن هذا شيء فير منهوم ، إذ أن مصر قدمت أعظم عمل وهو الرغبة في الديام ، وترقض أيمنا المخصير الذي تدمة رئيس الوزراء الاسرائيليان القرار إدم لا لايمني الجلاء عن كل الاراجي وإن موضوغ الاستيلاء على الاراجي

ما لقوة لا يتعابق على عدوان ١٩٦٧ ، إن هذا أمر شعاير وهل بحلسة أن يصدر قراراً بأن حرب يوتهو كانت عدوانا اسرائليا وعظاها له ، وقد أدان الجدسع الدولى هذا العدوان فى كافة منظاته ، كذلك فقد أحتجت اسرائيل مأن كثيرا من الشعارات قد رفعت تقول (بالقاء اسرائيل فى البحر) وأنهم كانوا في حالة دفاع عن النفس ، وأود أن أقول السادة الاعتناء ، إن هذا الوضوع قد سقق فيه بعد مقابلة ازعيم الراحل جال عبد الناصر والماريشال تيتو إذ أيلنه عن حلما الموضوع فعمرى قد صرح من علم بمثل علما التصريح .

إن القول بإلقاء اسرائيل في البحر لم يحدث على الاطلاق وهذا تحقيق قسه. الهرى وهذه الكلمة بالدات لم تقل ور بما قيلت كلبات أخرى.

ويزبد على هذا أن ورير الدفاع الريطاني السابق في حوب العهال وكريستو فرا ميو ، وهو الان في حزب الاحرار قد أطان شرمكافأة به آلاف بعثيه أسترابي لمن يشبت أن هناك أي عربي قد قال هذه الكلمة ، وقد تقدم أحد الامرائليلين الى المحكمة طالبا الخسة الآلاف جنيه ، ولكن الحكمة رفضت هذا الطلب لانه قد ثبت أن الكلهت جاءت عن مصادر امرائيلية ولم يأت أي منها عن مصدر عربي . لذلك فان هذه حجة قدمت إلى المسحافة العالمية لنهرير العدوان ولذلك فنحن ترفض هذا النفسير .

#### أيها الاخوة:

ان موقفنا هو ان قضية شعب فلسطين هي الجوهر وأنه لاحل لشكاه الشرق الاوسط دون حل قصنية فلسطين وأن نضع في تقديزنا أن حق القرير العمير العميم الغلسطيني وقيام دولة فلسطينية هو قصيمة ضرورية لامن مصر أولا كا

هو ضرورى الامن الفلسطيني . وفي هدا يحب أن يكون فهمنا واضحا لطبيعة العدر وتلك الفريم التي همت في مواجهة رطنها المربي . ومن هذا المفهوم يجب أن انظر الى قضية الآمن على أنها أمن الشعوب الدربية أولا قبل أن تكون أمن امرائيل . فالشعوب العربية هي التي تعرضت الفزوة الاستعارية ، والشعوب العربية هي التي تعرضت الفزوة الاستعارية ، والشعوب الفلسطيني هو العربية هي التي احتدى على اراضيها والنضية الفلسطينية ، والشعب الفلسطيني هو الدي دم، ودم، كثها ، أن هذا موقفنا من هذا الموضوع .

أما عن التضامن العربي أميا الاخرة فاننا في اله قضية ضروري ، فالنضامن العربي أمر حروري و يجب أن ترتفع فوق كافة الصفائر التي تقهد الى الان لان مستقبل المنطقة يرتمن بالتضاءن العربي ، وأننا تطالب بوقف كافة الحاملات في جميع البلاد العربية فورا وهذا لا ممتع النقد أو المعارضة ولكن الكلمات والهجمات السفيهة يجب أن توقف فورا لأن توحيد الصف العربي في مواجهة العدو الحالي أمر حرودي .

#### أيها الاعوة :

قد على الحديث عن الموضوح الاقتصادى. ففي العام الماضي تقذمت الحكومة بيانها إلى المجلس الموقر ووعدت وهودا كثيرة وقد أختلفنا مع هذه الوجود ولمنا نفس الملاحظات هذا العام تقريباً.

(أولا) في التشخيص لى أربع ملاحظات على هذا الوصوع: الأولى منها أنه مازالت القضية الاقتصاديه في نظر الحكومة هي قضية ما أيسة و لقدية ، أي عجز في الميزانية وهجز في معوان المدفرعات ، والمطلوب من وجهة نظرهم هلاجها حتى يتسنى إصلاح المسار الاقتصادي ، ولكذا قلنا في العام الماضي إن المشكلة الكبيرة التي تواجه عصر هي أن الاستهلاك الفردي والجماعي يزيد على الموارد

أن الجبيعة المعرى عاجر عن الإدخار لمواجهة متطلبات الحاضر والمستقبل وهذا واضح العامن الساهارات والاستهلاك في مصر يزيد على الموارد بحوال مع الراء وان قضية الشغط على الدخول العالمية لاخذ الفائض منها لم تتم حتى المان ، وانند البت عدا من مشروع قادون الضرائب الذي رفضه الرابس المور الرادالة واليد إلى لجنة الحطة والموازنة مرة أخرى ، ولذلك فإن العلاج الاصيل المزمة الاة صادية في ، مر يبدأ ، أيها الاخوة ، بإعامة النظر فيا يسمى بتوزيع الدخل التومي وأخذ الفائض من الطبقات ماحية الفائض لدنم فجدة التنمية ، أما إذا استمر عجز الوارد القرمية المجتمع قان هذا الام يهدد أى همية أو اي عمل اقتصادي في المستقبل .

إن هوقف الحكومة بالنسبة الدعم وغم الها قد قد معه الدعم هذا العام ملغا أكس و يعتبر في نظر قا و محساب الاسعار انل من العام الماضي و إن قضية الدعم الحردت لها الحكومة كلاما كثيرا ايضا في الحطة و ولند صور السيد الدكستور وزير المالية علاج قضية الدعم او الحدى عن حل لها بما يأتي :

اننا إذا استعوننا إنا نات الدعم فإننا زى صوره يبدو من خلالها طريق مفتوح لاستمرار العجز فى الميزانية وسيظل منفطة بمة الدعم لوعا من الضغوط على موضوع عجز الميزانية ، ونحن نقرل إن الدهم فى النضيمة الاقتصادية همو إحدى السياسات التى يمكل ممقارئتها ببدائل اخرى ان نصل الى المداف معيشة وحاولة علاج سوء توزيع الموارد بالعول بأن هناك خللا فى هيكل الاسمار عا يستتبع النظر فى الدهم فإن هما المرلا نوافق علية ، إن القضية الاساسية فى نظرنا ايما الإخرة تبدأ بتحديد تعلم أوريع الدخل القومى مع وضع نظام الماولويات الآجتاهية ، وهمذا يرهى

بالاشرورة إلى إعادة النظر في ميكل الطاب وهيكل الإنتاج ، لأن هيك الإنتاج ويتحدد على اساس هيكل الالمب وبالتهمية تتحدد الاسدار. واذلك فإننا تقول إن هذا عو الداريق الصحيح الدرائمة بين الانتاج والطلب وتحدد سياسه الاسعار على هذا الاساس و ودون أن تهي هذا الموضوع الجوهري الاجتماعي السياسي سنظل باحتمر أر زراجه هذا الجز لآن النالبية الساحقة من الافراد تعانى عجزا في دخولها لا تستطيبه معه أن تهاير ارتفاع الاسعار ، وقما الارتفاع الذي هو وايد إختلال هيكل الانتاج وإختلال هيكل الالملب النابع من سوء توزيسع الدخل القرمي على الدخل القومي . إننا إذا لم فبدأ علاج القصور في توزيع الدخل القرمي على الدخل القرمة ولا وجدود المناس جهايد فامه لن يكرن هماك علاج القصور في توزيع الدخل القرمي على المناس جهايد فامه لن يكرن هماك علاج القصور في توزيع الدخل القرمي على المناس جهايد فامه لن يكرن هماك علاج المتحدد قامه في يكرن هماك علي المتحدد في تحديد قامه في يكرن هماك علي المتحدد في المتحدد في

الملاحظة اثانية ، هي أن الحكومة ندمت خطة خدسية ولكن ارقام هذه الخطة متضخمة في تظرنا وذلك بسبب أنها حسبت على أماس السعر التشجيعي للجنيه المصرى على الأحل في سنة ١٩٧٨ وعلى اساس الاسعار الجارية المتضخمة في الدخل ، والحظة النائية تقرل إنها على اساس الاسعار الثابته في عام ١٩٧٥ ولكذنا نود لإيضاح الصورة أن تحسب الاسعار على اساس سدة ١٩٧٠ ، أو قبل ذلك ، لمارفة قيمة الزيادة الواردة في الاسعار وحجم الاستثمارات الحقيقية الى تقدم حتى يكون اكثر دئة ، لاعه قد حدالت طفرة في الاسعار بحد حسرب الكثور وذلك حتى لا يعدث خلل في حساب قيمة الاستثمارات الموجودة .

كذلك في شعلق بخطة التنمية في هام ١٩٧٨ قيل هذا : إنها تضم ٧٠ /. هن معهم الاستثار للمشروعات القائمة و ٢٠ /. كذلك اممايات الإحلال والتجديد وقي ١٠ / كذلك الممايات الإحلال والتجديد وقي ١٠ / لانشاء مشروعات جديدة ، وإنى اقول إنه منذ عام ١٩٤٤ ؛ إي منذ

خطة الإنقاذ وحتى الآن ، مازالت المشروعات القائمة تشتولى على نسبة كبيرة من الاستثارات واود أن تبب لنا الحكومة ما هدده المشروعات التى لارال يعرف عليها حتى الآن ؟ وما حجم هذه المصر، فات وكراتها ؟ حيث إننا لو حيثنا الاموال التى صرفت ضمن ما يدمى بخطة الانقاذ وكذلك فى خطة ١٩٧٧ بهندها مبالغ كبيرة جداً . لذلك كان من الضرورى ان نتساءل ما هذه المشروعات التى مازالت قائمة و يصرف عليها حتى الآن ؟ ولذلك كان من المفروض أن تكون المخطئة الحسية تحت ايدا ويسرنما قبل مناقشة خطة ١٩٧٨ حيث ورد في بيان رئيس بحلس الوزراء و بيان نه تب رئيس الوزراء ووزير النخطيط ان خطة مهم ١٩٧٨ جرء مكل و ينظر اليه فى إطار الحطء الحسية .

افد كان من المفروض ان ترد الينا الحطف الهنسية مة ما على ان تناقش فى إطارها خطة ١٩٧٨ ولذاك فإنما نقول هل هناك جدية فى هذا الامر؟ اى هل هناك خطة جدية حقيقية ام لا؟ ليس الامر ان ترد الحطة الى المجلس بحقويها ١٢ بجلدا ولكن المهم ان تكون خطة بالمعنى العلمي المضبوط وإلا فإن ما قيدل عن خطسة ولكن المهم ان تكون خطة بالمعنى العلمي المضبوط وإلا فإن ما قيدل عن خطسة خطه سنه ١٩٨٠ مين على خطه سنه ١٩٨٠ وإنى اخشى ان نسير على هذا المنوال .

الملاحظة الثالثه بالنسبة للخطة ، ان دور الحكومة يركز فقط على هباكل البناء الاساسية ، ويترك مشروعات النمية الزراعية والصناعية ، إلى النطاع الحاص ورأس المال الاجنبي مشاركة مع القطاع العام ، وأنه من وجهة نظرنا في بلد كصر ان القطاع العام يجب ان يقوم بالدور الضخم في النمية الفعاية ، كذاك فقد ورد بديان الحكو مهانها ستقوم بالمنصلاح ورم ملبون قدان وذلك بناء على وجود ١٧ مليار متر مكيب ماء ، بينا بجد أن الخطه الخدية لا تنضمن سوى استصلاح ع ١٤ أاف فدان ، واني لا اعرف كيف يتفق هذا . في الاتجاه إلى توفي الأمن الغذائي .

وواضح أن المطاوب أن يرتفع دخل السياحة من ٢٠٠٧ ملايين جنيه في عام ١٩٧٧ إلى ٢٥٠ مليون جنيه في عام ١٩٨٠ وحتى يتحقق هذا الدخل وبعملية حسابية ، فإن الامر يحتاج إلى ٤٥ الف سرير ، والفطاع الحساس ووأس المال الاجنبي لن يقدما إلا ١٥ الف سرير . فالمفروض على الدولة أن توفر الباقي . فهل أعددت الاستثمارات اللازمة لذلك أم لا؟ وفي قطاع البقيول ، مقدد أن يصل الانتاج إلى ١٩٧٤ مليون جنيه حتى يزيد إنتاج الحقول القائمة ٢٥ مليون طن ، وهذا يحتاج حسب تقدير وزارتي

البترول والتخطيط إلى استبارات قدرها ٢٠٣٩ مليون جنية أي حرالي /ااجمالي الامد الامد الله والتخطيط إلى استبارات في هذه الاستبارات وأر المال الاجد، أم ستكون كلوا على حساب الحكومة المصرية ؟

النقطة التالية التي آلاحظها على بيان رئيس بجلس الوق اه ، هي أنه تكامعن خطة خمسية ولكن لم يتكلم هن احتالات الحرب والسلام من ناحيه الافتساه ، فنحن نسمع اليوم عن سرعة التوصل إلى اتفاق سلام فيه قبول بوجود امرائيل في المنطقة ، فهل يرضعت الحكومة المسرية كافة الدراسات للمخاطر الافتسادية التي ستفوم في المنطقة ؟ وما لوعها وتصورها والحطر الذي يواجهنا من هذا النوع مسن للملاقات ؟ إنه إذا كان للمهيونية أهداف توسع إقليمي ممكن وقفه ، فإن المخاطر الافتصادية من علاقاتها الاقتصادية مع البلاد العربية لم تظهر تماما في بيان رائيس مجلس الوذواء ،

لللاحظة الرابعة هي أن بيان السيد رئيس مجلس الوزراء الد خلا تماما من أي إشارة إلى التماون الاقتصادي العربي ، ولا يمكن أن نتصور وضع أية خطة التندية في مصر دون الاخذ في الحسبان ، العلاقات العربية من الزاوية الاقتصادية ولا أقصد من ذلك فقط مشاركة رأس المال العربي في مصر ، بل أقصد المشركة في العالم العربي من أجل النمو الاقتصادي إن مصر هي الدولة الوحيد المؤهلة لان تامب هذا الدور في العالم العربي .

ومن ضمن البيانات المبئي أهل بها السيد التب رئيس مجلس الوزراء لمجلة وور اليوسف أن هناك ورو مليون مصرى يعملون في المبلاد العربية ، كما ذكر جهاز التعبئة والاحصاء أن عدد العاملين بالخادج يصل الى مليو نين ، فهناك إذن حوالى خسة ملايين من المواطنين في مصر يعيشون على أعمال ذويهم في البلاد

ألفريية سواه كانوا همالا أو موظفين ، هذا إلى جانب المهنيين الذين يتردذون على البلاد اله بية ، لذاك فإننى اتسور أن العلاقات الاقتصادية العربية ، والتجارة المصريه مع العالم العسري والتي تشكل ، وفي المائة عنها تحتاج إلى اعادة نظمر . وكان من المفروض أن يكون هذا الآمر أحد الموضوعات الاساسية في سياسة الحكومة .

وكما قلت سايقًا ، فقد كان من المفرومن أن تناقش خطة ١٩٧٨ في اطار الحطة الكاملة ، ولكن حيث ان المجلس الموقر قد انخذة رارا بتأجيل هذا الموضوع قاننا سوف أننافش خطة ١٩٧٨ في حدرد الارقام المطمروحة أمامنا ، ولقك عامي ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، معنى أن بيان الحكومة لم يتضمن على الآقل أي مقارنة شاملة للمستهدف سنة ١٩٧٧ والمنفدة الفعلى وأسباب عدم الإنجاز إن وجد . كذلك نان الادقام المعروصة للاستثهارات وقيدوها حدوالي ٢٢٢٢، مليون جنيه مبالغ فيها في تقديرنا ، لانه اذا حسينا هدنده الارقام بالسعر القدجيعي م وتقرير لجنة الخطة والمواؤنه يشير الى هذا الامر، وان كان بطريق غير صريح .. فإن ذلك يعني أن كبية الاستثبارات لم تزد كنيرا عن العام الماضي ، وتوجد أمامنا . واقعة أخرى فقد ذكرالسية واليس مجلس الوزراء أنمشروعاه الخطة للخمس السنوات تقدر عبليغ ١٧ يليون جنيه . وهذه الواقعة تثه تساؤلا إن دراسات كانة الانتصاديين تشهر الم أن مشروعات التشييد والبناء تستنفذ واتما ما بين وي ، . وفي المائة من ملغ الاستنباد . أي أن حسو الى سنة ولا إلى سعنية ستخصيص التشريد والبناء ، فهل أهد جهار التشبيد لمواجه هسدا الامسر أم ﴿ لاً؟ من المغرّوم والحالة كذلك أن يزيد جهاز التشويد والبناء بمقدار ٣٠ في المائة سنريا . صحيح أن الميرانية الخصصة لده ذا العام قد زادت ولكن ليس بالنسبة التي تؤهله للقيام بالإعمال الصنحمة التي سيمهد الليه بها .

ومن الواضح كذلك أن المبلغ ألمه ٢٢٢٢ مليون جنيه تعادل ٣٠ في المائة من الدخل القوى وهذه الاستئارات في نظرنا "مثل نسبة عالية جدا لا تستطيع أن تصل اليها الا أقوى الدول التي له يها اقتصاد مخطط مركزى والتي تستطيع بستاستها أن تتحكم في كية الادخار ، أن الاهم في نظرنا يحتاج إلى أعادة التعلق في هذه الارقام حتى لانكون الإمال المنقودة عليها كميرة .

ان ارقام الخطة في هذا العام تبين ان معامل الاستثبار والدخل ، هو ٢:١ أى ان كل الالة جديبات تعطى ايرادا قدرة جنيه ، وحيث ان النسبة الكيرى من الاموال المخصصة للاهتئبال تذهب الى مايسمى بالبنيه الاساسية التى تكون امرالها كثيرة وهاورها قليل ، فيجب في فظرنا أن يكون هذا المعامل بنسبة ه ، و وهذه هي الذهبة الممكنة في مثل هذه الامور في البلاد النامية . وبالتبعية فإن التصود بأن الدخل القومي ميزيد بنسبة ١٢ في المائمة في السنة ، امر يجيبه أن يعاد النظر فيه لانه سيكون حوالي ٢ م فقط او ان و تقسيم الاستثبارات ، هي تصل إلى ، ٢ بليون جنيه حتى تسكون قسبة النمو ١٢ في المائة .

أما عن الرصوفي بنسبة معدل الادخار إلى ١٩ في المائة ، رغم أن متوسط مذا المعداء في السنوات العشر الماضية كان ٧ في المائة فقط ، فبسو في نظرانا أمر صعب . وهده الزيادة تمثل لمسبة عالمية جدا . لذلك نود أن نعرف للصادر والتصورات والسياسا عد المالية والمتقدية التي تجعل الوصول إلى عدمالنسبة المعالمية أمرا يمكن العقيقة فعلا ، وخاصة إننا أن فيداً من فراغ ولكن من المتصاد معرف جميدا ونعرف الأوصاع التي من جا خلال السنوات الماضية ، فإذا ما تصورانان

الاقتصاد يضو وأنه في الإمكان تحقيق نسبة إدخار تصل إلى ١٩ في الماقة ، فينا يشرز الدوال عن هذه القفزة المفاجئه التي تصل بنا إلى دَسبة ١٧ / في عليات الادخار في هذه السنة .

إلى كلمة عن النظام الضرائي. ذلك أن الطام الضربي ، كا هو واضح، العدالة الإجهامية ، ولامتصاص قائض الدخل . و لقد كان مشروع قانون الضرائب الذي قدمته الجلكومة ، كا ورد في تقرر اللجنة يتمنى بخفض حصولة الدرائب ٣٢ مليون جئيه ۽ صحيح ، كما ورد في بيان السيد تائب رئيس مجلس الورراء ، أن كفاية جهاز التحصيل أدت الى زيادة المتحسل بنسبة ٢٠ في المائة، وهساء أر طيب إلا أنه لايفي من وعدج نظام حرائي جديد لأنه مايزال هناله كشهد من الدخول بميدة عن نطاق المشرية لذاك مإن لوضيع نظام منراي عادل مدفين، زيادة موارد الدرلة إلى يزيد انفاقها ، وتعنيق العبدالة الاجتماعية واحتصاص الفائض من القوى التي لدمها هذا الفائض . والا فدنبق دائمًا نواجه فشلخطط للتنمية ، ماهادت هذه القوى الشرائية في يد بحمر عه محددة من المجتمع وسنجد أن كل مشروها بيه التنمية ستوجه الى ه ذه المجمسوعة . وطالما أن الدوة الشرائية تتحكم فيها فسبة مابين . ١ و ١٥ في المائة من المجتمع فإن أى مشروع يريد أن وصمن النجاح لابد أن يتجه نحر هذه القوى الدرائية ، وبالتبعيـة فان أى تفكير في إقامة مشروها عن للاذلبية الساحقة سيرد في المسرتبة الثانية . ودن هنا فان احادة للنظر في هذه الاومناع والسياسات المتعددة وبالدّمية الجدة واستخدام العذرائب كرسيلة هو الأمل الوحيد الدى تستعايع به مصر أن تفوم مخطه تنمية وهون البدء بتصوير هكل المجتميج الجديد العمادل المطلوب يناؤه لايمكن أن تعديد في مصر تدمية حقيقية أو جادة . بقيم بعض الآسئة لود أن تسمغ الرد عليها . لقد ورد في بيان السبيد نالب رئيس بجلس الوزراء أنه من للمنتظر أن تظهر آلار القعاون مسسيج الحارج تهاط خلال عام ۱۹۷۸ . والسؤال هو ، في أى المجالات وبأية معدلات وهسسل أى اساس سيقوم هذا التعاون ؟ ومن المستفيد منه داخل مصر ؟ ذلك أنه قد ذكرت أرقام كهدة لمشروعات الابفتاح بلف ۱۸۸ مشروعا ، في حين أن مانفذ منها كا ذكر ، مائة مشروع فقط ، منها حوال ، بمشروعا البنوك والسياحة والمقاولات و به مشروعا كيابيا ، أى معتحضرات تجميدل ، وحدوالي مشروع بين التعدين و به مشروعا كيابيا ، أى معتحضرات تجميدل ، وحدوالي مشروع بين المتعدين ومشروع بين المعاود البناء . إننا ثريد أن نعرف كل الملومات الحاصة بهذا الموضوع .

واضح أيضا من البيان أن مدخرات المصريين العاملين في الحارج والتي حولت إلى متهر في شكل عيني أو سلع ، زادت من ١٠٩ مليون جنيه إلى ٢٤٦ مليون جنية . وه ده ظاهرة إيجا بية ، فرل يمكن أن نسمي الواردات مس ن السلع الاستهلاكية بغرض الربح كبديل لنحو يل الانقد الإجني ، كادخار وبأى مهني ، وما قوهية هذه السلع الذي وردت ؟

"ورد في البيان أن رؤوس الاموال التي تقدم أصحابها بطلب استهارها في مصر في ظل كانون استثبار أس المال الدوبي والاجابي بلفت . . . . ، ، ملون جنيه في أشهر معدودة ، والمدق ال ماحجم المنفذ من هذه الطهر وعات بالفعل ؟ وما نوهية عذه للشروعات ؟

هذه هي الأسبة التي أردي أن أقدم ما بالنسبة للجانب الافتصادي .

النقل بعد ذلك إلى موضوع الوراعة . وفي لظرنا أن الاهتادات المحسمة الم تلولة جدا بالنسبة للاستهارات ، وأنها في هبوط مستمر ، وهذا لا يتمشى مبع .

هياسة الآمن الغذائي . كذلك لم تتضح في بيان الحكومة السياسة المثلى لمها يسمي البحديث الريف أو تقدم الزراعة أو خاق ما يسمى بالمجمعات الوراعية الصناعية التي سوف تنتقل في المستقبل إلى مجمعات صناعية زراعية . إننا نقول ان الاعتبادات المخصصة للزراعة قليلة . صحيح أن كيتها زادت نظرا لزيادة الاستثبارات ولكن الصيبها الذهبي في قدهو و مستمر بالمقارنة بالسنوات الماضية . وبالنسبة السياسة الماثية والرى فهناك كلام عن وجود ١٧٥٥ مليار متر هكم لاصلاح ٨٥٠ مليون فدان جديدة ، و سحن نقول ان هذا الآمر لا يمكن أن ينجع إلا اذا أعيد النظر فدان جديدة ، و سحن نقول ان هذا الآمر لا يمكن أن ينجع إلا اذا أعيد النظر في نظام الحيازات الصغيرة ، وان هذا يحب أن يحدث بتجميم محصولي لسكل في نظام الحيازات الصغيرة ، وان هذا يحب أن يحدث بتجميم عصولي لسكل كل كلام يقال عن الاستفادة من مياة الرى الزائدة ، وبنا .

وبالنسبة لاستصلاح الاراضى ، يقال حتى الآن انه سيتم استصلاح ١٩٣٠ مليون ذدان مدن أراضى الدرجة بن الثالثة والراحة ، ونحن فقسول انه يحب عند استصلاح الاراضى اختيار الاراضى الجيدة أولا حتى تعطى عائدا مربها يساعد في استصلاح بقية الاراضى .

وبالنسبة للعرف المفطى، فنحن مع ماوردفى بيان الحكومة ولكن المطلوب بذل جهد أكبر فى مراجعة هذا المرضوع، واعطاء نفسدوذ أكبر الجمعيات التعاولية لمراجعة الأمر مدع وزارة الرى، لانه يحددث أن كثيراً من عمليات المصرف المغطى تنعط وتسد وتؤدى الى آثار سيئة على عكس الهدف المقصود، نها.

الموضوع الآخر في السياسة الزراعية ، ه و موضوع توزيع الاراضي الجديدة ، و في رأينا ان توزيع الاراضي الجديدة يعيد مرة اخرى مشكلة

النفات . لذلك ثرى أنه يجب أن يكون لمصر سياسة واضعة بالنسبة للاراض الجديدة . فإذا كان المطلوب توزيعها الى قطاعات صغيرة فيجب أن تقام شركات تعاولية الزراعة ، وهذا هو الطريق الوحيد ، لأن الحديق الرئيسي من الارش الجديدة ، التي دفع ملايين المصريين نقودهم فيها ، هو أن تقدم فألمنا المتعية لا أن تتم زراعتها فقط . أما إذا وزعت هذه الارض وبيعت بالمسزاد ، ودخلنا في حملية المعاربة ، فعن ذلك اننا ليس في ليننا ان تضع الحل الحقيقي لمشكلة معدر في الاراضي الجديدة حتى تكون مصدرا من مصادر فائض التنمية - وهذا هو دور الزراعة في كل بلاد العالم - يجب أن تكون هناك سياسة وراء توزيد ودر الارض الجديدة حتى تكون مصدرا من مصادر فائض التنمية - وهذا هو لارض الجديدة وعلى العالم - يجب أن تكون هناك سياسة وراء توزيدية الارض ، فاذا كانت ستبقى قطعا صغيرة ، فافه يجب أن تقسام شركات تعاولية للرراعة الكبيرة وعلى اساسها استعليم الحكومة أن محصل عدلي فالعدما الحقيقي الدي عندم الانمية .

النقطة الآخيرة في موضوع الزراعة هي أنه لا يوجد استصلاح جديد في الاراضي منذ عام ١٩٧١ وهذا استدغى أن تؤكل أراضي كثيرة من الآراضي الرراعية بسبب نمو الاسكان وهذا أمر طبيعي . فلايد أن ترضع سياسة حاسمة وتويد في هذا الاراضي التي يأكلها الاسكان .

ورد في بيان الحكومة ايضا ان الزيادة في الائتاح الزراعي ستكون ٣,٣ ونرد ان نعرف مكرنات هذه الويادة وكيف تنحقق ، لان ماورد بشأنها مبهم فياعدا بعض الاصلاحات التي تحدث في التربة . لذلك نود ان نعصرف هماذه الارقام بدقة حتى نعرف ونتنهم الحقيقة .

اما عن إدادة النظر في التركيب المحصولي الذي ذكر أنه في ١٩٧٨ يختلف

هني ١٩٧٧ فأيننا لانعرف السيب في هذا التغيير وما مهزاته . حسل السبب هسو حدوث كارثة في محصول القطن دندا العام الذي أدى إلى خفض الساحة المنزردة منه ؟ فإذا كان كذلك فاتمنا قريد أن تعرف هدل قامت الحدكومة بالدراسات اللازمة لهذا الوضوع حتى لا يتكرر ؟ لإنه من القددر أن تكون خسائر القطن وصلت إلى. ٩ أو ٧٠ مليون جنيه لذاك فحتى نعرف أنسب المحاصيل والتركيب المحصول الجيد، يجب أن تنظر إلى أفضـــل الموارد التاءة سواء الارضية أو. المأثية أو البشوية أو السعرية حتى نستطيع الوصول إلى المحصول الجيد ومع رفة الاساس الذي يبني عليه هذا المحصول الجـديد . وفي الوقت نفـه لانجـــد في البيان أى ذكر لاعادةالنظر في الشروعات العربية المشتركة لأن هناك اتجاها اليوم في مصر لزيادة زواعة الاعلاف لمواجهة ننص الإنتاج الحيراني. أندول هذا يمناسبة ألمشروعات الشركة العربية، لانه في عديد من البلاد العربية كالصومال والسودان تجد أنها هي الجال الوحيد لنهو المثروة الحيوانية وان المشروعات المُشَيْرِكُ هَى الطريقُ الوحيد الى ذلك . فاذا لم بكن هذا الاس موضع اهتامنا تعاما فلا أعتقد أنه سيكون هناك حل حقيق لمشكلة الانتاج الحيواني أوالبروانين اللائم الشعب -

يبقى به مد ذلك موضوع التنمية الاجتماعية والحسدمات وفي الحقيقة لدى حديث بن موضوع الاسكان فقط و أن الحكومة في العام الماضي وعدت بافشاه مد و و و و و و مكنية عقوم هي بانشاء ٣٣ ألفا منها وقال البيان أنه سيتم حتى ١٠٠٠ مرم مرم الانتهاء من اقامة و الانتهاء من اقامة و وحتى ١٩/٨ سيتم أقامة و آلاف و القطاع اللائم و القطاع الاكبر المنته عن هذا المجتمع و أنها بالنسبة للقطاع التعاولي فكان ما ذال هو القطاع الاكبر المنته في هذا المجتمع و أنها بالنسبة للقطاع التعاولي فكان

بقيت دشكله أخيرة وهي مايسمي بالمدن الجديدة ، وقد حدث في بلاد كثيرة أن تم تحديد سعر الارض على أساس سنة معينة ولتكن سنة ١٩٧٣ مثلا، ويكون من حق أي شخص أن يجع بسعر أكثر ، ولسكن الحكومة تحاسب على أسامي السعر المحدد ، وبدلك فأن الذي اشبري بسعر أعلى من همانا السعر سوف يتغرض للخسارة ، أي أنه من الممكن الشراء بسعر أعلى ولائن المحاسبة على أساس تحميد سعر ألارض ، لذلك فأنه بالنسبة للمدن الجديدة فالطريق الصحيح هو أن تبدأ تلك المدن بمشروعات صناعية أو الصحيح هو أن تبدأ تلك المدن بمشروعات صناعية أو زواهية يسكن الناس حولها . وبذلك تقام المدن بصورة طبيعية . أما الصورة الحالية بأن تقام المدن أولا ، وبذهب الناس لشراء اراض فيها وتحدث مضاربة الحالية بأن تقام المدن أولا ، ويذهب الناس لشراء اراض فيها وتحدث مضاربة المعار إراضي البناء فإنها لاتضجع على حل مشكلة الاسكان .

وكذلك فاقنى لم أفرأ فى البيان اى شوه عن موضوع مصافع المبانى الجاهزة والن سنقام هذه المصافع ؟ إن مصافع المبانى الجاهزة يجب ان تقام فى هذه المدن الجديدة لنكون فى موقع عمليات البناء ، وإلا فانها سنجه ال تكاليف فقل باهظة ، ان موضوع مصابع البانى الجاهزة والاماكن التي ستنام فيها لم يرد ذكره فى تقرير لجنة الره على بيان الحكومة ، وقد علمت ان احد المصافع سيقام فى حلوان من انتاج مصنع مقام فى بلبيس ، وهذا يمثل تكاليف باعظه ، ومن المالهم ان المقل بمثل الآن نسبة كبيرة من تكلمة النسلع .

واذلك يجب ان يماد النظر فيما يا ممى الآن بالمدن الجديدة بحيث تكون مناطق لافامة صناعات ، تقام حرلها مساكن ومجتمعات ، وبذلك يمكن ان تنمأ المدن الجديدة بطريقة طبيعية بدلا من ان نبدأ بالاعلان عن انشاء المدن الجديدة في تجدد أناس الى شراء الاراضى دون وجدود متومات لمجتمع قائم والطريقة التي تقدم بها المدن الجدديدة في كل والطريقة التي تقدم بها المدن الجدديدة في كل بلاد العالم .

هذا هو التعليق على بيان السيد رئيس بجاس الوزراء عن برنامج الحكرمة، واترك العليق على مشرع الموازنه العامة للدولة للزملاء الآخرين من حرب التجمع الوطنى التقدمي الوحديي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته كا

٠ ( تعميق ) ٠

رد حزب النجمع الوطنى النقدمي الوحدوى على البرنامج اللدي قدمه السيد رئيس الوزواء في أفانناح الدورة الجديدة كجلس اشماب في أفانناح الدورة الجديدة كجلس اشماب ( ١٩٧٧ )

#### محتسويات السرة

أولاً . القضية الوطنية والقومية .

ثانيا: الازمه الافتصادية وعجز الحكومة عن مواجهتها.

- « ملحوظات عــامه .
- . مناقشة خطة ١٩٧٨ ·
- ــ استثمارات الحطة وأولوياتها ،
  - ميكل الانتاج .
- مد الملاقات الحارجية والنضخم.
  - النظام العربي .
    - القطاع الزراعي •
- . سياسة بديلة لإنقاذ الاقتصاد المصرى.

النا: التنمية الاجتماعية والحدمات.

- \* ملحوظات عامة .
  - ــ الاسكار
- ــ التمليم والبعث العلى.
- ـ النقافة والاعلام والحدمات الدينية.
  - القوى العاملة.
  - \_ الحدمات الصحية:
  - مع في عال الشباب والراضة .
    - مد في بعال للرأه والطفوله.

رابعا: كلمة ختامية عن: الديمقراطية والمارسة الحزبية.

بناريخ وأمام بحاس الشهب الدق النبيد / مسدوح سالم واليس الوزراء ورئيس حزب مصر العربي الاشتراكي البيان الذي تضمن برنايج حزب مصر وحكومته ، وقد عكفت اللجان المتخصصة في حزب التجمع الوطني النقدى الوحدوى على دراسة هذا الرئايج ، وطرحت ملاحظاتها وانتقاداتها ، وأعدت ردها الكامل عليه ، وقام مقرر ، حزب التجمع ، خالد عيى الدين بالقاء كامة في بجلس الشعب يوم أول بناير ١٩٧٨ .

تضمنت ملخصا لاهم القضايا التي تضمنها رد حسوب التجمع الوطني التقدى الوحدوى، وهسسو الرد الذي نقدم نصه الكامل إلى أعضاء الحوب وإلى جميع المواطنين الدين يناضلون من أجسل أن تكون مصر وطنا للحسرية والاشتراكية والوحدة والدين يويدون أن يتعرفوا على سياسة المنجمع وموانفه ولسوف يسمسه حسوب الجمع أن يتلقى من المدواطنين والاعضاء ملاحظاتهم وانتقاداتهم على الرد.

السيد / المهدس رفيس الجلس

الزملاء والزميلات الأفاصل أعضاء المجلس

. اسمحوا لى أن ا نقل اليكم تحيات جميع أعضاء حزب التجمع الوطني التقدى الوحدوى وتمنياته لكم بالتوفيق في خدمة شعبنا المصرى وأمتنا العربية .

وأرجو أن تأذنوا لى بأن ابدأ الرد على البيان الدى قدمة حكومة حزب مهر العربي الاشتراكي بتحديد سريع لموقف حزب التجميع الوطني التقدمي الموحدوي من القصية الوطنية والقومية.

#### (أولا: القضية الوطنية والقرمية )

إن حزب للتجميع الوطني النقدمي الوحمدوى عندما يناقش القضية الوطنية والقومية فانه يحرص على نبذأى موقف أو منطاق حزبي صيق ذلك أن القضية التي نحن بصددها هي قضية مصير لشمينا ولامتنا العربية كلها ، لاقضية فريق أو حزب معين .

لهذا فاننا نجد أن ما أعلنه الرئيس السادات. بعد انتهاء مؤتمر الاسماعيلية من أن الجاب المصرى قد اختلف مع الجانب الاسرائيلي حول القضية الفلسطينية التي هي لب وجوهر الصراع العربي الاسرائيلي ، نقول أن هذا الاعلان يتسم بالايجابية وهو أمر له أهمية خاصة .

بيد أنه من الواضخ لكل ذى عينين أن رئيس وزراء المعدو ـ يؤيده في ذلك وزير خارجيته ـ قد أعلن فور عودته الى القددس، أنه ليست اسرائيل هي المطالبة الان باتخاذ قرارات حاسمه، وإن احراز أى تقدم الموصول الى تسوية انجا يتوقف على قرار من الرئيس السادات ومساعدية. وهنا يحق لنا أن نسأل.

ثرى على للظارب أن يتناذل الرئيس السادات عن حقوق شعب فلسطين؟

ام مل المطلوب منه أن يتنازل عن السيادة الوطنية بالنسبة لبعض اجزاء من الارس المصرية ؟ في سيناء مثلا ؟

والواقع ان حوبنا يرى أن كل المبادرات والتحركات الق حدثت من الجانب المصرى لم تغير من موقف العدو الامرائيلي بل لا يزال متمسكا بمبادئه الصهورية ومواقفه التوسعية .

و يعنيق بنا المجال لو حاولنا أن نسوق كل الادلة الى تثبت ذلك والتي توافرت في الفترة الاغيرة من واقع تصريحات بعض المسئو لين الاسرائليين ، وربما فكتني منا بالاشارة الى ماذكره رئيس وزراء العدو من أن القرار رآم ٢٤٢ لا يلزم اسرائيل بالانسحاب الكامل ، وحجة السيد بيجين في ذلك أن حرب ه يونيو سنة ١٩٦٧ كانت بالنسبة لاسرائيل حربا مشروعة وللدفاع عن النفس ، وأنها لم تكن عدوانا على دول المواجة والنتيجة أن بيجين يرفض عمليا مبرأ الانسحاب من كافة الاراضي العربية التي جرى احتلالها بعد عدوان ه يونيو ١٩٦٧ -

و يرى حربنا ان مثل مده المغالطة التاريخية لا يمكن أن يتقبلها المجلس الموقر على أى وصع من الاوصاع . وهنا أهيب بأعضاء المجلس الموقر أن يصدروا بيانا حاسما وواصعا يفنده لم للمالظة ويشرح كيف كانت حربه يونيوعدوانا امرائيليا مبيئا ومخططا له وكيف أن المجتمع الدولى قد أدان هذا العدوان .

منا شرح مقرر الحزب الاستاذ خالد عيى الدين كيف ان الدعاية الاسرائيلية لسبب الى العرب قولهم افهم يريدون القاء اسرائيل فى البحر ، وأوضح كيف أن الوعيم الراحل جال عبد الناصر قد أجرى تعقيقا حول مذا الموضوح بعد مقابلة له مع المارشال تهتو وثبت أنه ام محدث أن صدر من جهاز مصرى أو من

هستول مصرى هذه العبارة . اكثر من هذا، فإن كريستوفر ما يهي وزير الدفاع البريطانى السابق قد أعلن عن إستعداده لدفع خمسة آلاف جنيه استرليني لمن يثبت أن هناك مستولا عربيا تفوه بهذه العبارة . فتقدم أحد الاسرائيليين الي احد المحاكم في لندن وادعى أن السيد أحد الشقيرى هو قائل هذه العبارة ولمكن الحكة رفعنت طلبه بعد أن ثبت لجماً أن مصادر معلوماته هي مصادر اسرائيليه وليست عربية . ومن هنا يتضح أن هذه العبارة اخترعتها دوائر العبيونية العالمية وتلقفتها وكالات الانباء وروجتها كحقيقة صدقناها نحن .

كان المتوقع اذن ، والعدو الأسرائيل ثما بت على مواقفه القديمــه الا ينتمي مق بمر الاسماعيلية الى طول ابحابية في قضيتين خطيرتين .

الاولى : قمنية شعب فلسطين .

الثانية : طبيعة السلام ومكوناته .

ان هذه النتيجة لم تمكن مفاجئة لنا نحن اعضاء حزب التجميع الوطنى النقد من الوحدوى وذلك لافتناعنا التام بانه لم يقم هاك هليل على أن العدو الاسرائيل تخلى عن العناصر الرئيسية في بناء اصرائيل السكبرى من النيل الى الفرات و طفا كان تحفظنا على المبادرة التى قام بها الرئيس السادات . فهذه المبادرة قدمت الى الاسرائيليين مالم يكونوا يحلمون أن يتحقق في عشرات السنين : ولا أدل على ذلك من الوقائع التالية :

المباشر مع القادة الاسرائيل تطالب بالتفاوض المباشراو تصرعايه . وجاء التفاوض المباشر مع القادة الاسرائيلين اعترافا بشرعية وجود اسرائيل في المنطقة قبل الحصول على مقابل ودون الحصول على وهد مقابل .

٣ - كانب اسرائيل ولا ترال توفين الاعتراف منظمة التحرين الفليسطينية

الني هي الممثل الشرعى والوحيد السعب فلسطين ومع ذلك فان المفاوض العبريم، لم يحاول من جانبه أن يزسوح العدو الاسرائيلي عن هذا الوقف الذي يراه و مسألة مبدأ لا يمكن أن يتنازل عنها ،

على السيادة الوطنية ومساس نظ بها .

ع ب وو يماكان أخطر ما تم هو التسليم بامكان قيام علاقات طبيعيه كاملة مع امرائيل ، وهو الامر الذي يهدد عمليا بتسلل اسرائيل الى اقتصادبا القومي ومن ورائباً الاحتكارات العالمية ، أي الاستعار الجديد .

وعندما بشير جوبنا الى هذه الوقائع والى غيرها ، فانه لا يعارض من أجل المعارضة كما لا يزايد على تعنية السلام . وانما يعالج الحزب قضية الصراع العربي الامرائيلي من زاويتين :

١ - زاوية فكرية تمثل مفهومات الحرب القومية .

٢ - زاءية الدروس التي يلقيها علينا الواقع ويذكرنا بهما التماريخ خاصة
 تاريخ الحركة الصهيونية ذاتها .

فن منطلق قومى ، يعتبر حزينا أن العبرام العربي الاسرائيل (و ايس مشكلة الشرق الاومطكا يذكر بيان الحكومة) هو صراع حصارى، استراتيجي وطويل بين حركة القومية العربية وبين الحركة الصيونية العالمية التي خطاعت الاستيطان إرض فاسطين العربية و تعويلها الى وطن ، تاريخي وديني اليهود أينها كانوا .

وذلك على أساس الأستمار والاستيطاوي بم التوسع للستمر بالقوة للسلحة والحداع مما .

واذا كانت حركة النومية العربية قد تصدت بقوة لكافة الغزوات الاجنبية والمؤامرات الإمبريالية والاستعارية ، في لم تزل ابعنا ترى في اسرائيل أداة عركة هدوانية عنصرية وتوسعية هي حركة الصهيونية العالمية ، ومن المم أن نذكر منا بأن اسرائيل لم تغير أهدافها في تعاملها مع العرب ومع شعب فلسطين العرب بالذات وهذا ما يدعونا الى أن نلتفت الى الواقع بكل مافيه من حقائل مره ،

فأولا: لم تزل اسرئيل ـ منذ انشائها ـ تتوسع في الأرض العربية .

ثانيا : لم تزل اسرائيل ـ منذ انشائها ـ تغير في طبيعة الارض العربية الهمئة باقامة المستعدرات والمواتى والمطارات وهدم الاحياء العربية أو ازالتها .

ثالثًا: لم تزل اسرائيل تعمل على تهويد المدن والأماكن كا حدث بالنسبة للقدس العربية .

فاذا رجعنا الى تاريح الدءوة السهيونية وجدنا أن الحركة الصهيونية قدتبنت منذ مولدها فكرتين ثابتتين وأساسيتين:

الاولى : هي ضرودة تصفية قضية فلسطين كوطن وكشعب .

الثانيه: هى التركيز على مصر والعمل على اصعافها وانهاكها وعزلها عن امتها العربية يوصفها القوة العربية الاولى الحضارية والبشرية المؤهلة لحل للعبء الاكبر في صد الغزوة الصهيونيه .

ولكل هدده الاعتبارات السابقة ، جاءت تحفظاتنا على التعركات السياسية والدبارماسية الربارة القدس وما تلاما في مؤتمر بحالفا هرة والاسماميلية.

ور بما سمعنا منا بمن يعشيقون بالرأى الأخر كلاما مؤداه أننا , ثوة رافعدة به أو اننا , نزايد ، على السلام - ومثل هذه الاتهامات \_ فضلا عن أنها لا تخدم موقف الجانب المصرى فى المدى القريب والبعيد ـ لا يمكن ان تصمد للمناقشة . ذلك أن حزينا لا يزال يطالب بما يلي :

١) الجلاء عن جميع الاراضي التي احتلت بعد يو ليو ١٩٦٧.

. ٢) حق المودة وتقرير المصير لشعب فلسطين بما في ذلك حقة في اقامة دولته الوطنية المستقلة على ما يتحرر من أرض .

ان الجماز المناسب الوصول الى تسويه تفنح الطريق المام بداية سا عادل هو مؤتمر جنيف الذى تحضره جميع الاطراف العربية المعنية بما فى ذلك منطقة تحموير فلسطين كما يحضره الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة رئيسا المؤتمر المناويين .

ولعتقد أن حزب مصر كان يتمسك مهذه المطالب الى وقت قريب.

لمكن الحلاف الحقيقي بيننا وبين حزب مسر هو أننازي أنهذه المطالب على الرغم من أنها مطالب معقوله ، وتمثل الحد الآدني للحق العربي في أطار الفلروف المحلية والدواية التي تجتازها الامة العربية اليوم ، الا أن تعقيقها به يخدم مصالح شعبنا وشعب فلسطين وحركة القومية العربية به هو أمر دونه صعوبات جسيمة . ولا يغير من هذه الحفيقة اننا الان بصدد انبحث عن حل سياسي بدلا من ألحل العسكري . وبالعابع فنحن أيضا دعاة سلام نكره الحرب ولا نظلب الحرب من أجل الحرب . ولكن من الثابت أن الحل السيامي ايمنا يتطلبه الحل المسكري ، بل واكثر : إنه يتطلب :

ا \_ دلى النطاق المحلى: أقصى تعبئة داخليه ترفع القاره الداتية لمصر . ب \_ على النطاق العربي : أقصى تعبئة قرقع من فعالية النعنامن العربي . ج \_ على النطاق العربي : أقصى تعبئه ترفع من فعالية النعنامن الدولي : أقصى تعبئه ترفع من فعالية النعنامن الدولي ".

واذا تحدثنا باختصار من عن كل عنصر من هذه العناصر قسوف تجد أن كثيرا من الانتقادات يمكن أن توجه الى السياحة الحسارجية الحكومة وللدبلوماسية المضرية.

أن الديلوماسية الذكية هي أداة فعاله للقوة الذائية المصرية ومساعد لها على تعقيق أهدافها . ولكن سياستنا الخارجية نسي أن السلام لا يتحقق بالنيات العليبة وأن القاعدة الديلوماسية تقول : , أن أحدا لا يستعليه عائن محمل على ما لمدة للقاوضات على أكثر عا تصل اليه مد فعه ، لكننا برى أن الديلوماسية للصرية قد قصرت أشد تقصير . وعلى مبيل المثال : بينها كانت اسرائيل ـ منذ انتها حرب أكتو بر ـ تعصل لقواتها المسكرية ولحده معامل من الولايات المتحدة الامريكية ، فأن الدبلوماسية المريكية ، فأن الدبلوماسية المحرية لم تنجح في أنناع مده الدولة بالنوقف عن مده المساعدات او على الأول بناجيل تقديمها حتى يتحقق السلام .

وفيا يتماق بالنضاء الربى فان الداو، اسية الصرية لم تكن موافقة على أى وضع دندما بادرت سنى عمل لم يسبق له مثيل فى الملاقات المصرية العربية . إلى نطسع العلاقات بسوريا والعسراق والجدرائر ولهيا وجنوب البمن وقد نسيت الحكومة أن جنود أربع دول وعنادها العسكرى تدفقت عسلى أرض معارك أكتوبر المجيدة ، وأن جنوب اليمن ساعد فى احكام الحصار على امرائيل فى مضيق باب للندب .

واهل أخطر ما يوجمه إلى التصامن العربي الآن مدول تلك الحملة الاهملامية المكثمفة التي تقودها بعض أجهزة الاعلام ضد العرب والفلسطينين بخاصة. فهذه

الحلة تسير في اتبحاء خطر، ومدمن معاد للتاريخ والواقع الحي، انها تنسى إن المحدد العربي في حياة مصر بعد اصيل، تاريخي وموضوعي، وأنه لا بجال المحدد المعد، أو الاقلال من شأنه، فضلا عن عزله.

وفيا يتعلق بالاتحاد السوفيق، فنحن إذ لا الدغى ألى الاتحاد السوفيق معصوم من العيوب والاخطاء، نرى في الوقت ذاته أنه احدى اكبر دولتين في العالم، وأن الدبار ماسية الوطئية الحكيمة لا بمكر أن تسمح بان تكون سياستنا أزام هي غلق الباب بيننا وبينه في الوقت الذي تلقى فيه الدوله الكبرى الاخرى بكل مقلها العسكرى والاقتصادى والسياسي وراء العدو الاسرائيلي .

وعلى ضوه هذه الانتقادات التي نوجهها للسياسة الحارجية لحكومة حزب مصر نظالبها في الوقت نفسه بما يلي :

١ - يجب أن تصر الحكومة على ما كانت تنادى به وهو ان جوهو الصراع العربي العربي الاسرائيلي هو قضيه فلسطين ، وأن منظمة تحرير فلسطين هي الممثل الشرعي والوحيد لشعب فلسطين .

٧- أن تؤكد الحكومة عمليا أنها لا تسعى الى صاح بنفرد، وذلك بأن تبادو ـ حسب ما يرى حزبنا ـ الى وأب الصف العربي و تصفية جو العلاقات العربية من كل ما ينال من وحدة الصف العربي ونحن في هذا نطالب كل الاطراف العربية بأن توقف الحلات الرهيبة المحمومة واللاعقلانية مع حق كل طرف في عارسة المقد والاعتراض وتوضيح موافقة كاملة . وليست المشكلة هنا أن نبحث عن الذي بدأ تلك الحلات . ولكن المهم هو أن المصلحة الوطنية تستدعى بذل كل جهد لرأب الصف العربي .

٣ ـ الله نطالب الحكومة بأن تؤكه مضر هو ينها كدولة مؤسسة وقائدة من هول عدم الانحياز وان تبذل كل الجرود لاعلاء دفعة قوية للحركة التي تمثلها الدول غير المنحازة. وفي الوقت نفسه قان مبدأ عدم الانحياز يوجب أن نلزم بسياسة متوازئة بين الدوائين الاغظم، وان تكون مهمتنا مع الانحاد السوفهي معى ومدمه أمام الزاماتة التابعة من مبادئة ومصالحة ليعمق تأييده للمرب.

ع ما يتحتم على الحدكومة أن تطالب امرائيل بالمدكف عن أدخال أى تغيير في طبيعة الارمن المحتلة م

و . نظالب الحكومة بأن تلزم عند مناقشة أى اجراءات خاصة بأ لامن مصر عند النسويه .. بأن توضح بأن الامن ليس أمن اسرائيل فحسب ، بل أمن مصر قبل كل شيء ضد الغزو والعدوان ، واذا ما تقررت مناطق منزوعة السلاح أو قوت ذولية فيجب أن تكون هذه التدابير قاعرة على اطراف محايده ليست هي الدول العظمي وان تكون تحت اشراف الامم المتحدة .

٢ ـ نطالب الحكومة بأن تستد و تدرس كل الوسائل والسبل الكفياة بحاية
 الاستثلال الافتصادى من محاولات التسلل والسيطرة الاسرائيلية.

٧ ـ اننا نطالب الحكومة بأن تطلب من الولايات المتحدة الاس يكية أن تكف عن استمرار تسليح اسرائيل بسلاح متقوق ومتقدم يفرق ـ بمراحل ـ احتياجات اسرائيل الدفاعية .

# ثانيا: الازمة الاقتصادية وعجز الحكومة عن مواجبتها

في العام الماضي حياً تقدمت الحكومة ببيانها الى هذا الجلس الموقر وعدتنا الحكومة عندئذ وعودا جازمة بتحقيق الرخاء ورفسم المعاناة عن الجماهير واعلمت بين ما أعادت عن حرسها على القطاء على كافة مرز الاستغلال و الانشطة الطغيلية، و والارتفاع بالدخل الحقيق العاملين بحرث تتمشى الاجررم عستويات الاسعار ، بل وذهبت الى حد التصريح على لسان وثيس الحكومة بأن سياستها تقوم على دهم السلم التموينية وغيرها وزادت الحكومة من وحودها فأعلنت عن عزمها على و ومنع سياسة ضريبية تحقق العدل الاجتماعي ، .

و تعجبنا وقتها من اسراف الحكومة في منح الوعود بينها، هي عاجزه عن التقدم المي المجلس مجلطة خديه يكون من شأنها هي وحدها اعطاء الامل في تحقيق النتيجة الافتصادية والاجتماعية والساملة التي تنتظرها البلاد بفارغ الصبر والتي يكون من شأنها وحدها تحديد الاوليات الاقتصادية والاولويات الاجتماعية التي ترجوها الفئات المستنيرة في هذه البلاد وذلك بالانحياز الواضح الى الطبقات الكاهحة التي تعطمها الازمة الافتصادية ولذلك بادرنا باعلان شكنا في قدرة الحكومة هلي تنفيذ أي شي. من وعودها وطالبناها بالتصدي للعلم الحقيقية و راء الازمة الافتصادية الاومي الافراط في الاستهلاك الجاعي والعائلي الى حد أصبح يلفي الافتصادية الاومي الافراط في الاستهلاك الجاعي والعائلي الى حد أصبح يلفي الافتحاد واختفت معمد الموارد المحلية للاستثار، وكان معني ذلك ان تتصدي المحكومة لافقاء شيدا لافتحاد المصري طبقا لخطة خمسيه تتجه بشكل جذري نحو الفضاء الحكومة لافقاء شيدالاستهلاك الفرورية بالسعر هلي النحو الذي يعنمن لكل مواطن نصيبه المشروع من السلم الفرورية بالسعر المحدد لها، وكان ينبغي لذلك أن تتخذ الحكومة تلك الخطواعة التي صادر لابد

منها لا نقاذ الاقتصاء المصرى وفي مقدمتها تصفية النشاط الطفيلي وأعادة النظر في سياسة الانفتاح النجاري الاستهلاكي واعادة النظر في سياسة توزيع الدخول بين الطبقات .

ولكن الحكومة صمت الاذان عندان عن مطالب الشعب وراحت تقول كلاما طيبا بينا تنفذ سياسة عكنسية تماما. ولم توفر الحسكرمة في النهاية الاسخط الجاهير . فكان أول ما فعلته الحكومة أن انهمتنا أعن فإارة الجاهير وعلى الرغم من تراجع الحكومة عندان الا إنها سارت عمليا في نفس السياسة أ. وها هي تعود من جديد لتقدم لنا بيانها عن السياسة التي تعتزم تنفيذها في السنة القادمة فاذا هي ففس السياسة التي رفضتها الجاهير من قبل م

#### ملحوظات عامة

فأولا مازالت الحكومة عاجرة عن تشخيص الازمة الاقتصادية في بلادنا ، ما زالت تخلط بين المرض واعراض المرض ولذلك فلن تستطيع الحكومة أن تتغلب أبدا على الازمة الاقتصادية ، مازالت الحكومة تشخص هذه الازمة الطاحنة لا بوصفها اختلالا جوهريا في هيكل الاقتصاد المصري واحكن بوصفها مشاكل نقدية ومالية ، وذلك على نحو ما ينصح به خسيراء ضدوق البقد الدولي الذي توليه الحكومة افانا صاغية ونحن تشلم أن الصندوق مازال ينظر المي أزمتنا بوصفها مشاكل عجر في الموازنة العامة الدولة وزيادة في الموازنة العامة الدولة وزيادة في المديونية الحارجية عا يفضي الي عجر في ميزان المدفوعات ، واقد الحالب مرارا بسياسه انكماشية تقوم على العناصر الآنية :

ا ـ صفط الأنفاق الحكومي والفردي و بخاصه عن طريق الضرائب التي لا تصيب في بلادنا سوى العاملين و المرظفين في الحكومة والفظاع العام

ب ـ التعادل بين الاسعار المحليه والاسعار العالمية أي رفع الاسعار في الداخل والعدد أن عن سياسة وعم السعال ألساسية .

جد اعادة النظر في عمر صرف الجنيه المصري بالمملات الاجنبية والصفطر من أجل تخفيض أو اتباع ما يسمى بالندوق الموازية التصحيمية أوالسوق التجارية.

والحكومه في بياناتها التي القياحا السادة رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ووزير المالية . مازيت تحدثنا عن ضغط الإنفاق بصورة غامضه . وعلى الرخم من أدراكها لحقيقة أن بحموع استهلاكنا واستثارنا يزيد عن مواردنا محوالي . ٧ الم ٢٥ / وهو ما يشكل جوهر الازمة الاقتصادية ، الا أنها لا أصعره. ذه الحقيقة ماتستجقة من جزع ولا تنكب بالتالى على تعليلها واستخلاص الدرس المدخرات القومية أي عجز الجدم عن أقتطاع جزء كاف من دخلة لمراجبة احتياجات الحاضر الملحه ، ناهيك عن المستقبل . فلماذا تمع عن الإدخار ؟ لما ذا تمجز الطبقات التي بيدها فاعض الج تمع عن خار بالفعل؟ هذاهو السؤال الذي كان على الحكومة أن تواجهة وتجيب عليه بصراجه . فالواقع أن الطبقات الوسطى الني كان ينتظر منها أن تدخر قد كفت عن الادخار لأنها افتفرت ودخلت في زمرة فقراء المجتمع أما الطبقات والفيّات العليا فهي مشغولة بحنى الارباح الطفيليه والانفاق على أستولاك ترفى وتهريب أمولها الى إلى المال إلى المالانان، وإلك الانان، والكان المالانان، والكان المالانان، والكان المالانان، مدار الولة على الايتفكر والا فالمطابدة دخول الفقراء بالضراب المرقو الضريبة النهر المياشين والريبيوم إلى خداره عندن تنبوعها وتعددها مؤمنه تندر الجنمع

وبدلا من أن أو أجاه الحكومة الفنات والطبقات الطفيلية عُستر ليتها عن عن الله خرات الما المنا الالتصادية

تارة تحت اسم سياسة الانفتاح و تارة أخرى تحت اسم سياسة القروض الحارجية. وتحرص الحكومة في بيانها على تشجيع مشاركة الاستثمارات العبربية والاجنبية لوأس المال الوطنى ، بل والقطاع العام نفسه .

ولا تجد الحكومة حرجا ولا تناقعنا فى أن تعلن أن مشروعات الانفتاح الى همت الموافقة غليها ١٨٦ مشروعا وإن إجمالى استثماراتها ٢٠٢٨ مليون جنيه منها ٥٠٤٠ مليون جنيه منها ٥٠٤٠ مليون جنيه بالعملات الاجنبية و ولو كان هذا الرقم صحيحا فأين هي هذه الاستثمارات وماذا أثمرت لبلادا؟ ولماذا استدابت الحكومة من الحارج في عام واحد وهو العام الحمالى خمية آلاف و ٥٠٠ مليون دولار؟ فأين ذهبت هذه الأموال جيما؟ إننا نرجو من الحكومة أن تقدم بيانا إلى الشعب عا فعلته بهذه المبالغ المذهلة؟ ولماذا إذن تنوى الحكومة زيادة الإقتراض مسن عافعته بهذه المبالغ المذهلة؟ ولماذا إذن تنوى الحكومة زيادة الإقتراض مسن هيئات النامين ومن الاوعية الإدخارية الحلية عا استوعب معظم مالديا من فائص ولماذا على حد قول وزير المالية تزيدهذه الاستدانة من ٢٠٤ عليون جنيه في العام ولماذا على حد قول وزير المالية تزيدهذه الاستدانة من ٢٠٠ عليون جنيه في العام الحلى إلى ٣٠٠ مليون جنيه في العام المقبل؟ ولماذا تطالب الحكومة باصداد من رأس المال على أن تكون الشركات من الشركات القطاع العام حتى ٩٤٠/ من رأس المال على أن تكون الشركات من الشركات القطاع العام حتى ٩٤٠/

ومع العجر عن تشخيص وعلاج الازمة الافتصادية تفاجئنا الحيكومة مرة أخرى باصرارها على إعادة النظر في سياسة دعم أسعار السلم الاساسية . صحيح أن مبلغ الدعم العام المقبل هو ١٣٣٠ مليون جنيه مقابل ٢٨٠ مليون جنيه المعام الحالى لكن هذا الرقم متصنعم نتيجة لعاملين: العامل الاول: هو قروق أسعار صرف الجنيه و تبلغ ٢٤٦٢ مليون جنيه عا يحمل الرقم الاصلى ١٨٦٦٤ مليون جنيه ، وهذا الرقم الاخير متصنعها أيضا فتيجة حسابه بالاسعار الجاربة وليس

الثابتة ما يحمله يتخلص على الأقل بمقداد . ب إلى بعيب الله من مثيل في العام الحالى ولكن هذا لا يكنى الحكومة بل أنها تقتم الباب لمراجعة هذا الرقم بدوره ، إذ يقول السيد وزير المالية في بيانه و إذا استعرضنا اعانات الدعم فاننا لرى صورة تبدو من خلاله اطريق مفتوح لاستثمال العجر في الميزانية أو تحفيض قيمته على الآقل ، و هكذا يبدوا الاصرار على للفاء الله عم لكن تريد الحكومة أن ترمى مسئوليتها هذه المرة على عاتق بحلس الشعب نفسه .

وأخيرا فان الحكومة مصرة على السير في اجراءات اعادة النظر في سعو صرف الجنيه المصرى ، وبيسان السيد نائب رئيس الوزراء كان واضحا في أن الحسكومة قد استمرت وستستمر في وسياسة عمر المسرف التشجيعي التي كافعة قد بدأتها في منتصف سنة ١٩٧٦ وذلك يجعل سعر ألجنيه شعرا وافعياً . والسؤال الوحيد الملح علينا في هذا العدد هو لمصلحة من يخفض سعر الجنيه ؟

هذا عن ملحوظتنا الاولى على بيان الحكومة .

نما أيا : يترتب على هجر الحكومة عن تشخيص وعلاج أزمتنا الاقتصادية ، أن الازمة ستظل باقية بلا مقاومة وأن مظاهرها سنتهمق وأن عبواة بها لابد أن تستفحل ، وتحاول الحكومة أن تغطى على هذا كله بالحديث عن خطه خمسية مجديدة ، وتريد أن تصدق الحكومة عندما تتحدث عن خطة خمسية فهذا أمل كبير لكننا الاسف نعلم أنها خطة بالاسم فقط فلا توجد خطة خمسية بالمن العلمي على الرغم من الاثني عشر بجلدا التي وضعتها وزارة التخطيط ، والارقام التي تقدمها غير صحيحة لانها محسوبة على أساسين متعضمين : الأول : هوالسعر المقديمي للجنيه المصرى في الحارج ، والثاني : هو الاسعار الجارية المتضخمة في الداخل ، ولم تقدم لنا الحكومة من هذه المجلة الجميهة سوى ما أسمته مخطة عام في الداخل ، ولم تقدم لنا الحكومة من هذه المجلة الجميهة سوى ما أسمته مخطة عام

من ١٩٧٨ . وفي هذه الحطة لمدة هام واحد ، أعلنت الحكومة بصراحة أن مابريد هن ١٩٧٨ من الاستبار الكلي قد خصص لا ستكال للشروهات المقائمة ، وان ٢٠٠ من الاستثار الكلي قد خصص أينا اللاحلال والتجديد في المشروعات المدعة بينا لم تخصص سوى ١٠٠ / المشروعات الجديدة . وعدما نتناءل هن هذه المشروعات الجديدة ، بحد أن الاولو يات لمشروعات الحياكل الاساسية ومواد البناء وقطاعات الغذاء والتصدير ثم تكون للفاجاة تامة عندما يملن السيد الابرويس الوزواء أنه لا توجد عشروعات جديد في خطة ١٩٧٨ ، ووأنما سنبدأ هذه المشروعات ابتداء من هام ١٩٧٩ ،

وحكفًا نصل الى هذه النتيجة وهى تخلى الحكومة عن مهام التنمية الاقتصادية معنال الله المعادية المعنال الدرامي ، واذا كانت الحسكومة تعدنا والتنمية الررامي الدرامي ، واذا كانت الحسكومة تعدنا والمنال المعنال المعنال المعنال المعنال المعنال المنال المنا

أما الننمية الصناحية ، قان فية الحسسكومة واصحة في ترك مصيرها بأيدى القطاح الما النمية المستاحية المشتركة مع رأس المسال العربي والمنطاعة المشتركة مع رأس المسال العربي والأبعني في المستاعة المشتركة مع رأس المسال العربي والأبعني في المستاعة المشتركة من المسال العربي والأبعني في المستاعة المستاعة المستركة من المستاعة المستركة من المستاعة المستركة من المستاعة المستركة من المستركة من المستركة المستركة

فأين هي التعمية التي تتصدى لها الحكومة ؟ الواقع أن الحكومة قد توصامته إلى مياغة خطورة قد توصامته إلى مياغة خطور المعروة الانتصاد المعرى في المستقبل، وبدلا من الكد في الانتاج وفي مشروعات الزراعة والمناه

المنظون المنافرة المن المادة مياغة الإفتصاد المدى على اساس الاعتاد و ما من الاعتاد و كا وقول المناد و كا وقول المنطوع المناد المناد و الم

الانتصاء المصرى اذن من افتصاد الانتاج الى انتصاد خدمات ولتعتمد فى بشاء الرخاء على ما يهبط علينا فى صورة زياده من حصيلة البترول أو زيادة فى حصيلة تحويلات المصريين العاملين فى الحارج أو زيادة فى عوائد المرور بقناة السويس أو زيادة فى ايرادات السياحة وواضع أنهاكلها زيادات احتهالية وغير معتمونة ولا تؤثر وهى للاسف ترهن مستقبل البلاد لهى الحارج . وكل هذا عن أجل الا نطا أب الفئات والعليقات القادرة بدفع ماعليها نحو الجتمع .

مكذا تؤمل الحكرمة أن يه تفع الدخل من السياحة من ١٩٥٨ وبمليون جنيه في العام الحالي الى ٢٥٠ مليون جنيه في عام ١٩٨٠ لكن الكي يتحقق عذا الدخل لا بد من توسع في قطاع الفنادق بمقداره و الف سرير الن يوفر العطاع الحاص بعفرده أو بالاشتراك مع رأس المال الاجنبي سوى ١٥ الف منها بينها يكون على الدولة ان توفر الثلثين البافيين . فهل تستطيع ؟

و تؤمل الحسكومة أن يرتفع الدخل من فتاة السويس . . . مليون دولاو في العام الحالى الى ضعفه في عام ١٩٨٠ لكن هذا يتوقف على جدية الهيئات الدولية التي وعدتنا بالتمويل المطلوب وعلى الظروف العالمية الحيطة بالتجارة الدولية .

أما البقرول فأمره خطير حقا . لقد بلغت قيمة انتاج البترول، ٢٨٦ مليون بخيه جنيه في هام ١٩٧٥ والحكومة تؤمل أن تصل هذه القيمة الى ٢٢١٤ مليون بخيه في عام ١٩٨٦ . ووحدج المسألة على هذا العجو يسيل لعماب المصربين بلاشك والواقع ان الحكومة تقدر أنه على سنة ١٩٨٧ سوف يبلغ انتاج الحقول القائمة وهم مأيون طن من الحام والغاز بينا يصل انتاج الحقول الجديدة الى ٣٠ مليون طن . لكن هذا الانتاج يستدعى حسب تقديرات وزادتي البترولة والتخطيط السقارات تبلغ ٢٠٩٧ مهون جنيه أو هو ما عمل أكثر من ٢٠٠٥ من ٢٠٠٠ من

الأستبارات الكلية المترحة المتعلة الحسية كلما ، لهل سينكون على الدولة وحدها تعنصيص هُذُه الاستهارات كلما لقطاع البترول وحده أم أن العب، الاكبر من هذه الأشتهارات سوف يقع على الشريك الاجتبى كا يجب أن يراعى فى هذا الشأن حساب حصة الشريك الاجنبى فاته من تزايد الانتاج من البترول سوف تزداد حشة الشريك الاجنبى الى يفترض أن مدل فى عام ١٩٨٢ الى ١٩٥٥ ملمون طن مروع ١٩٨٥ ملمون طن بنسبة ٣٠٠ من الانتاج.

أن ترايد الآهمية النسبية للبترول داخل الاقتصاد المصرى حقيقة لاشك فيها، غير أنه اذا علمنا أن حصيلة صادرات البترول في العام الحالية بلغت طبغالبيان وكيس الحكومة ، إلا مليون جنيه وأن حصيلة الصادارت الزراحية بما فيها القطن قد بلغت ، ٢٧ مليون جنيه ، فأن صادرات البترول أند فأفت صادرات القطن وتعذا هو ما سوف بحمل من الافتصاد المصرى اقتصادا بعتمله على الحارج اكثر والفعل فأن الحكومة تعتمد في حسابات المستقبل على ماسوف يببط عليها من هذا البقول ، وفي المجلد الآول من الحلطة تقدول الحكومة بالحسرف و من المتوقع أن يصل إنتاج البترول إلى ٢٢١٤ مليون جنه في عام ١٩٨٧ ، فاذا لم يتمخص هذا الارتفاع في موارد البترول عن تعديل جدنري في تمط الادخار القوى ، فإن هناك خطورة حقيقية ليس فقط في تنفيذ أمداف الحطة بل وفي إصلاح المساد الاقتصادي وسدالمجسس الحاري في ميزانية الدولان.

و تلك ملحوظتنا الثانية على بيان الحكومة.

ثالثًا : إذًا كان صبحها أن الحكومة تمنطط الافتصاد المصرى لخس سنو ابق مقبلة ، فكيف فاتها أن تستشرف افاق الحرب والسلام مسنع اسرائيل وآثارها هُلُ مُكَارِر الْأَتْنَصَادِ للدِّرَى في مِدْءَالسِّنُواتِ المنبلا ؟ وادًا كانت الحكومة بصلتَهُ

التوصل إلى تسوية سلمية مع اسرائيل في لماستقبل القريب بل لقد حدد الرئيس السادات أن السلام يمكن أن يعود في أمد لأيزيد حدن عام واحسد سـ فلماذا لم تعلم ح الحكومة علينا تصوراتها عن مستقبل الاقتصاد المصرى في إطار السلام مع إسرائيل ؟

وعلى للمكس فلقد وجدنا حكومة اسرائيل جاهزة بمشروعاتها للمستقرل. فعقب زيارة الرئيس السادات لاسرائيل مباشرة أهلن وزير مالية إسرائيل أن حكرمة المراكيل تعد عدة برامج لتعاون الانتضادي للشمترك ، وأن مدن أبرز هذه الرامج مشروعات تستهدف تقديم المستاعدات الاقتصاذيةعل مستوى المنطقة وإقامة منطقة للنجارة الحرة على غرار السوق الاوربية المشمساركة ، واستغلال الطاقة والرى والزراعة بصورة مشتركة ، وكذلك استغلال المادن والصناعات بصورة مشتركه أيضاً . وقد أعلن [وزير المالية الامبرائيلي أن هدذا المشروج يرمى إلى تمبئة هٰذة شركات استبارية لتنفيذ المشروعات المشتركة . ويغض النظر هن الحقيقة التاريخية الى لاتفبل الجدل وهي أن زرع اسرائيل فى قلب الوطن السران إنما هو مشروع استعارى استيطاني ، الحدث منسسه استمراد ضمان المصالح الاستعارية في هذه المنطقة الغنية بالتروات المعدنية والبترول واستعرار السيطرة على موقعها الاستراتيجي الممتاز وذلك بالحيلولة دون تطور وتقسيهم شعوب هذه المنطنة أو توحيدها بما بمكن أن يشكل شطرا داهما على المصالح الاستماريه قان زيارة الرئيس السادات قد , أحملت الاسرائيليين لأول مرة الفرصة لتحقيق إجلهم الجماعي بالسلام وبالملاقات الطبيعية مبع الجيران بعبد أن حققت قبولا أكثر لوجود اسرائيل في هذه المنطقة من العالم ، وذلك على حد قدول هوبرت ركليان الاستاذ في جامعة هارفارد الامريكية في دراسته المنشورة بجريدة الامرام. عن إذن أمام واقع جديد مو القول بوجود امرائيل في المنطقة العدرية .

من بالبخية إدلى لميزاجه في المبرائيل السيطرة الاقتصادية على ثرواك ومقدرات المنطقة العربية فتحت شعار السلام والعلاقات الطبيعية تطمح اسرائيل في لعب الدور الذي طالما حلمت به وهو دور الوكيل العام للاحتكارات الدولية متعددة الحنسية داخل الوطن العربي .

من ناحية ثانية لمواجهة سعى امرائيل بعزل الانتصاد المصرى عن بجموع الانتصاد العربي ، عدلي أساس أن مصر المعررة المتقدمة القوية بثقلها البشرى ووزنها الجعمارى وهمل ابنائها هى السقنة الكؤد في وجه احلام اسرائيل في التوسيع والسيطرة في المنطقة الديبة وفي تحويل الدرب إلى بجرد أيدى عاملة ومستهلكين الانتاج الاسرائيل.

من فاحية ثمالتة لمواجهة طموح اسرائل السيطرة عبلى الانتصاد المصرى و هي منافسة غير متكافئة أو على الأفل لمواجهة المنافسة الاسرائيلية داخل مصر، وهي منافسة غير متكافئة بالمرة بين انتصاد تسنده الرأسمالية العالمية وتخصه بالدعم غير المحدود واقتصاد متخلف انهكته الحروب وتخلى قادته عن أسلوب التنمية المخططة وفتحوا أبوابه لكل طارق باسم الانفتاح حتى أصبح يماني من أزمة افتصادية طاحنة فهل يتيم له السلام مع أسرائيل أن يتحول من الازمة إلى الرعاء حــ أم أن يتعسروس بالنالي لمواجهة المديد من الاعباء والتضعيات .

إن اسرائيل بتفوقها العسكرى وبارتباهما العصوى بالولايات المتحسدة والدول الغربية وبدعم المنظات الصهيونية العالمية لها لا عكن أن تعبسع ما تندمع به عن إمكانيات ومزايا في خيدمة مصر والمصريين مثلها يتوهم البعض . وإعبها

الفالب أنها سنضع ذلك كلمه لنامين تدفق البسترول العربي إلى الفهوب ، وحماية طمان استمرار الهجرة اليهوديه إلى اسرائيل ، واحتكار التقهم التكنولوجي في المنطقة . وهي تأمل أن تخرج بهدا السلام من حصار المقاطعة الاقتصادية العربية إلى ساحات العلاقات الاقتصادية العلبيعية ، وذلك بعد أن نجحت سياستها المحروفة باسم سياسة الجسور المفة وحة مسع الاردن ، كما تصبح اسرائيل هي المواسطة المعتمدة والوكيل الشرعي بيننا نحن العرب وبين العالم الغربي بأسره.

فاذا أعدت الحكومة لمواجمة احدثهالات التسوية السلبية مسبع اسرائيل والمكاساتها المتوقعة على الاقتصاد للصرى؟ ماذا أعدت الحكومة مس أجل أن تكون العلاقات الافتصادية الطبيعلة المقترحة فصلحسة الشعب المسرى الكادح ولمصلحة الزراعة المصرية ولمصلحة الصفاعة المصرية ولمصلحة التجارة المصرية واصلحة الإلماء قلة طفيلية علية تأمل أوت تزداه ثراء ولا اصلحة أطاع التوسع والسيطرة لاسرائيل وللاحتكارات الدولية التي القف ورائها؟

إن التحدى الذى تمثله الصهيوفية هــو ( يعد التوسع الافليمي ) السيطرة الافتصادية على المشرق العربي وموارده العلبيعية والبشرية الحائلة ، وقد كان بيجهن صبريحا حين أعلن في الكنيست أن مستقبل المنطقة سيزدهر إذا تم الالتقاء بين والعبقرية اليهودية والمال العربي، وكأن الله سبحانه وتمالى قد حظى بني اسرائيل بالعبقرية وحرم منها خير أمة اخرجت الناس ، إن والسلام ، لو تحقق لمن يقير من هذه الاطاع شيئا ، بل على العكس أنه سيذكيها ويزيد منها ، وليس يقير من هذه الاطاع شيئا ، بل على العكس أنه سيذكيها ويزيد منها ، وليس أمام العرب لو ابتعد خطر الحرب ــ وترجو أن يبتعد رخم عناد الصهيونية وصلفها وأصرارها على التوسع وتجاهل حقوق شعب فلسطهن ــ إلا أن تنتقل وسلفها وأصرارها على التوسع وتجاهل حقوق شعب فلسطهن ــ إلا أن تنتقل المعركة إلى بجال الافتصاد ، وما لم تتحشد الاسة العربية جهودها التنمية سريمــة

ومظردة ومسائلة عن الشركات الكبرى وتبعة الصائبالصيولية فانها لن استغليق صد اطاع الصهيونية حد ولمصر في هذا الجال دور ساسم في دعم انتصادهاوفي الدفع بالتكامل الاقتصادى العربي مسالك جديدة ورشيدة . وهذا كله لايتأني إلا بالتخطيط العلمي والدراسات الامينة التي يتولاها الحسراء العسرب بانفسهم ويحتكمون فيها إلى مصالح الشعب العربي العاجلة والآجلة وإلى ضرورة صيانة الاستقلال وتوثيق عرى النهار ف العربي ، أما الاجراءات التي تسير فيها الحمكومة ماليا باسم الانفتاح فانها تلتي محدرات الافتصاد المصرى والافتصاد العربي بيد العركات المتعددة الجذسية الوثينة الصائبا لعميونية التي تعمل على غزو الانتصاد العربي وتعبيد العاربي لكي تقوم اسرائيل بدور الوكيل العام لتلك الشركات المنطقة وتحصل على عمواتها الدسمة من عرق العال والفلاحين ومن البترول وغيره من مصادر الثروة الطبعية ، أي من تحويل هناصر القسوة العربية إلى هناصر استفلال لصالح الراسمالية العالمية والصيونية .

إن الصدام الاساسي في هذه المنطقة من العالم .. وهلى مدى سنوات طويلة .. هــــو صدام بين مصر واسرائبل . وأن مصر هى التى تستطيع تعبئة العلاقات العربية ولم تدكن بجرد مصادفة أن تعتدى اسرائيل على مصر غداة إجراه داخل المخذته مصر التحريز اقتصادها وهـو تأميم قناة المسويس عام ١٩٥٦ لان تحرير الافتصاد المصرى والافتصاد العربي ضربة قاضية الأطاع الصهيوقية .

وتلك كانت ملحوظتنا النالثة ويقيت الملاحظة الرابعة والآخيرة . .

رابِها: لقد افتقدنا في بيبان الحكومة الاشارة الواضحة والمحددة النعاون الافتصادى العربي . ومن غير المقبول وضبع أى خطة التنمية في مصر ذون أن فأخذ في الحسبان العلاقات العربية من الزاوية الافتصادية . إذلك أن دوابسط

همه الأقتصادية بالأشقاء العزب أمن واقع د متقدد المطاهر ومتشأبك الصووه و ليس مجرد دهوة إلى التكامل العربي أو أمل في الوحــدة الفــومية . فالدكنور القيسونى نائب رئيس الوزراء يصرح لجلة دوز اليوسف بأن عسدد المصربين العاملين في الحارج مليون ونصف وأنه ينتظر أن تقارب مددخراتهم المحـوله للبلاد الآلف مليرن جنيه في العام . وبيانات الجهاز المركزى للتعبئة والاحصاء تقول أن عدد العاملين في الحارج (غير المهاجرين نهائيا ) حدوالي مليونين . والنالب أن المليون و نصف الذين يتحدث علهم نائب رئيس الوزراء همالعاملون بالذات في الدول العدر بية لأن معظم العاملين في الدول الأوربية أو الأمريكية يعتزمون الاستنرار بها ويحتفظون ممدخراتهم هناك. وإذا قدرنا أن كل هامل يا الهلاد العربية يعول في المتوسط ثلاثة أشخاص وجدنا أن حوالي خممة ملايين مصبرى يعتمدون في حياتهم اليومية على دخل يتحقق في البلاد الشقيقة. ويمكن أن امنيف إلى ذالك كل او لئك الذين محصلون على دخل تكبيلي من البلاد العربية هون أن يقيمو بها لمدد طويلة مثل المهندسين والمحامين والمحاسبين والاطباء والفنانين واسانذة الجامعات والحبراء الذين يقومون بأعمال لحساب حكومات او هيئات عربية أو أفراد وشركات من البلاد الشقيقة.

أما مالم يشر اليه نائب رئيس الوزراء فهو أن تمويل ما يسمى والاستيراك بدون تحويل عملة ، يقطى بالمصلات التى يجمعها التجار من المصريين العاملين بالمبلاد العربية أو من الاخوة العرب الذين يعتزمون السياحة في مصر ، وقسد قدر خواء صندوق النقد الدولي حجم هذه العمليات في العام الماضي بحوالي الف مليون دولار . ومن ناحية ثالثه تذهب ، ١ / من صادرات مصر إلى الدول همرييه ، كما أن الإنصاف يقتضي أن تسجل هنا واقع أن القروض والمساحدات

العربيه الى مصر قد بلغت خلال الأعوام الاربعه الى تلت حرب أكبور هدة آلاف الملايين من الدولارات. هذا هو الواقع. وهو بلا شك لم يكن خميرا كله ، ولم يصاحبه دائمًا مناخ التعارف الاخدوى السلم والمتكانى. والكن الأمر الذي لاشك فيه أن تصفيه هــذه العلاقات أمر في حــكم المـــتحيل، وأضعافهــا أمر مناز للغايه بالاقتصاد المصرى. والذي يطالب به النجمع الوطني التقدي الرحدوى هو ترشيد الملاقات الاقتصادية مع الدول العربية الشقيقة على النحو الذى يصمن احتطراد عرما وتكافؤ ما محصل عليه مختلف الاطراف من عوائد بحيث صحس الجميع بأن تمو النعاون الاقتصادى العربى فيه مصلحة مؤكسدة لكل قطر عربى يشارك فيه . تريد أن تحل قروض الانتاخ محل القروض الى تستخدم في تغطية العجز الجارى في يعزان المدفوعاتالناشيء أللما من فوضي الاستيراد وحمى الاستهلاك، فريد أن يضاف الى قروض الانتاج الاستنبار المشترك الذى يريد الطاقة الانتاجية ويوفر السلم اللازمة للاسوان العربية . تريد لمدخرات المصريين العاملين في البلاد المربية أن تجد سبيلها الى الاستثبار الانشاجي في مشروعات قطاع خاص أو في مندات الننمية أو في تمويل مشروعات الفطاع العام . فريد أن يكون الانتصاد المصرى من الفوة بحيث يصون النفمية الحقيقية لموارده الطبيعية والبشرية ومحتل مكانه الحقيق في الاقتصاد المربي كشريك فعال في تنمية الوطن الدربي وليس كجسم جريح يطالب يعمليات نقل دم.

#### مناقشة خطة ۱۹۷۸

جاه في بيان الحكومة و أن خطمة ١٩٧٨ هي انتقال من الماضي إلى الحاضر تقدما نحو المستقبل، وأن هذا الانجاه يتصل اتصالاً با براز الحطة كجده من به به تغطى الازمة الاقتصادية وكجزه من الخطة الحسية. كا جاه في البيان أن

احد الاتجاهات يتحدد في تنسيق حلة الخطة اصنة ١٩٧٨ بالخطة الحسية متوسطة المدى حتى ١٩٧٨ وهو ما يحدث لأول مرة بعد المدى حتى ١٩٨٨ وبالحطة الشاملة حتى ٥٠٠٠ وهو ما يحدث لأول مرة بعد أن تحقق الاستقرار السياسي ٥٠٠ وبالتالي فلا يحب النظو إلى خطة ١٩٧٨ إلا من حيث تكاملها كجزء من الحطة الحسية م

وفي هذا المجال نلاحظ مايلي :

### lck:

أنه ليست هذه هي المرة الأولى التي تنقدم فيها الحبكومة بما تسميه و خطة خسية وانفا لا قلمي أن الحكومة تقدمت من قبل بما اسمته الحفلة الحسية والمراب وسرعان ما كانت الحكومة تتخلى عن اطار هدده الحفلة و تعود الى ما هدو في الحقيقة بحرد برقابج سنوى ولم تبين لنا الحكومة في بيانها الحالي الاسباب التي تدعونا للافتناع بأنها جادة هذه المرة في تقديم خطة خسية تاثرم بها إمام الجملس وامام الشعب .

#### ثانيما ه

الكان الم يكن المنطقيا ومنها المفاق المنه المنطقة المنطقة المنطقة المنطقة المنافقة المن المنطقة المنط

وانطلاقا من برنامج حوب النجمع الوطنى التقدى الوحدوى والملاحظات المبدئية التي تقدم بها أثناء مناقشة بيان الحسكومة للعام الحالى فان اتباع طريق الكذمية الانتصادية الجادة والمسققلة يستوجب الانتناع بمبدأ التزمية المخططات وصياغة وإقرار خطط اقتصادية مترسطة وطويلة المدى . ولقد طالب حوبنا بالحاح بضرورة اله وده إلى اسلوب التخطيط العلمي الشامل الذي يمكن المجتمع بالمعمل من تعبثة كل مواوده ، وتحديد أوجه استخدامها على نحدو رشيد . ويعتى التخطيط السامل تخطيط الاقتصاد القومى بكافة قطاعاته وأنشطتذو توجيها لبناء اقتصاد وطني مستقل مضطرد الدم بهدف إلى تحقيق مصالح الجماهير العريضة .

إننا وإذ نلح على جرورة اتباع التخطيط وصياغة واقرار خطسة للتنميسة الاقتصادية والاجتاعية نعطلت مدن ضرورات موضوعية تتصل بالاهداف الوطنية في التنمية المستقلة . ومن هنا ولاننا نلس عدم الاقتناع الكامل والجديه من جانب الحكومة تخشى أن يكون دافعها إلى التقدم بمشروع ما والمخطة الخسية ، هو ماجاء ببيان الحكومة بأن عثلى ، المؤسسات الدولية والحكومات الصديقة وقد أظهروا جيما استعدادا كاملا التمارن مع مصر بالمال والتكنولوجيا والتماون الفني الكان مطلبهم الوحيد في هذا الشأن التعرف على خطمط التنمية الاقتصادية لمصر حتى يمكنهم المساهمه في تحقيقها ويدعونا لتصديق ذلك ، أن ما تتقدم به الحكومة باعتباره خطة عام ١٩٧٨ ، لا يحمل - من وجهة نظسم حربنا - من مواصفات الخطة الانتصادية بالمدني العلى إلا اسمها . إن ما تقدمت به الحكومة - جريا على عادتها المستوية ما لايعدو أن يكون برنا بحاللاناتي الاستثاري ( يشتمل على فائمة بمشر وعات مقترحة للاستثار) ليس فقط مقطوع المستقبل بتطور الاقتصاد القومي في المهنوات السابقة واتجاهات نهوه في المستقبل

ويفتقه الشمول والتناسق الذي تستارمه الخطة ، و إنما يفتقد أيضا جمدوعة عن السياسات الافتصادية (المالية والنقدية والنجارة الخارجيسة) التي تضمن تحقيق هذا البرنايج الاستهاري وحساب اثاره عسلي الانتاج والاستهلاك والتجارة الخارجية عبر سفوات الحلقة ومن ثم قانه يفتقد التناسق فيها ببن الاستثمار والاستهلاك و ميزان المدفوعات والتوازن بين القطاعات المختلفة للاقتصاد القوى،

إن شيئًا من هذا كله لم نجده فيما تسميه الحكومة بخطسة ٧٨ ، والتي لانزيد على أن تكون الموازنة القومية للانتصاد في العام المقبل .

ومن هذا المنطلق وإلى حدين المنسافشة التفصيلية لمشروع الحنطمة الخمسية الى وعددتنا الحكومة بها ، فإننا نورد الملاحظات التمالية عدلى اقدتراحات مرنابج ١٩٧٨:

## ولا:

يشـير بيان الحـكومة إلى أنه يشمل معدلات انجماز برنانج ١٩٧٧ ليس فقط من منطلق تقديم حساب لممثلي الشعب عمـا وعدت به الحمكرمة وأنجوته . والواقع أننا إذ نؤيد هذا الانجاء الملاحظ أن البيان لم يف بهذا الوغد . إذ يحيء تقييم بيان الحمكومة (وكذلك بيان نائب رايس الحكومة المشترن الاقتصادية ووزير النخطيط) غير شامل بل ومتصارب في بعض الاحيان فعثلا عن عدم الدأة في تقديم البيانات . إن بيان الحمكومة لم يتضمن أى مقارنة شاملة للمستهدئ سنة ١٩٧٧ والمنفذ الفعلي وأسباب عدم الانجاز إن وجهد . وفي هذا المحصوص يكنفي بيان الحكومة بالاشاره إلى الانجماهات العمامة لما يعسميه بالتحسن في الموقف الاقتصادي ، وإذ يحيء في البيان أن الحكومة اعتمدت في سياحتها الافتصادية عمدي عورين : صفط المهزانية ومعالجة العجز في ميزان

المدفوعات ، لم يتعرض بيأن الحكومة لحجم العجز في الميزانية و الطوره واسباية واكنني نا القول بأن سيناسة الحكوم، قد الوالين العالمة بيد الحقيقة الدولي الاستاني

أماً فيما يخص منزان المدفوعات فسيما يذكر بيان الحكومة أن العجر في منزان العدامات الجارية لد إتخفض في التسعة شهور الأول من سنة ١٩٧٧ إلى ١٨٧، مليون جنيه ، فإن بيا ناس الجهاز المركزي للتميثة العامه والإحصاء يشهر إلى أن العجر في المرآن التجاري قد زاد في هذه الفترة من ٧٠٥ مليون جنبه إلى ٣٣٧ ماييّ أجنيه ع وسنريد حسب تقديرات نائب رئيس الوزراء إلى ٢٦ له مليون جنيه (لاحظان قم تعفاص المجز في مان الحكورة قد تباين ابن عهمليون جنيم إن م بها و ١٧٠ مايون نجذبه يعن ع ١٠٤٠). وجيك الاين بالنسبة . لارقام الاستقال احدة ومندلات النماس فينها يذكر البيان أنه خصصت في مسار الية لهاها. الاستبارات اللازمة لكي تحقق ممدلات عمر تباغ حوالي ٩ / يالاسمار الجارية؛ » يدير في موضع آخر إلى زيادة الدخل المحلي الاجمالي عددل ١٠٩٨، وزيادم إ الانتاج المحلى ٢ د٧ / فول تفدنت الاستبارات المقسدرة سنه ٧٧ وإذا كان الآمر كذالك قاى الرقين السايقين يعنيه للبيان بالنمو؟ وهذه بجرد امثلة العسلم تعديد ما تقصدة الحكومة ، والى تعكس عدم الدقة والوضوح في بيانات الحكومة ، وتعول دون الوقوف ملى الأجاز الاقتصادي خلال المام الحالى

إِنْ مَقَادِ لَهُ أَيمَانُ الْمُسْكُومَةُ وَخُطَهُمُ الْعَامِ ١٩٥٨ ، والعام الماضي تبين ان الانجاهات الاساسية السياسة الحكومة وتشخيصها المفكلات الافتصادية التي الانجاهات الاساسية المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب المعروب التي تقدمها الواجهة هذة المفكلات لم يتغير وكان واجه مصر وعط الحلول التي تقدمها الواجهة هذة المفكلات لم يتغير وكان عدسه المعروب الم

إن بعض النحسن النسبي سكا تصوره الحكومة في أوضاع المديونية الحارجية وسداد المتأخرات أو انخفاض المديرنية الحكومية للجهاز المصرقى لايمكس سياسة ثابته ورشيدة، اتبعتها الحكومة لتطوير الافتصماد القومى وزيادة مقمدرته الانتاجية بقر ما كان نتيجة الهيبارات وعواءل لا يكن النعويل عليها طويلا أو جاء مخالفًا لمصالح الجماهير العاملة . وعلى سهبل المثال قاننا نعرف .. وكما جاه فى بيانات الحكومة \_ أن حل مشكله القروض قصيرة الاجل والتسبيلات المصرفية قد تم بالحصول على قروص طوياة الاجل من وهيئة الحليج للننمية الانتصادية، قدرت بحوالي ٧ بليون دولار ، واقتاع الدول المربية بتأجيل المطالبة بودامع تندر بحوالي ٢ بليون أخرى . وإذا كانت مذه الفروض قدد ساعدت على أن اقتصادنا الصعداء وأن يتخفف من أعياء الدوائد الاضافية التي بلغت أكثر مدن • • ٧ مايون دولار في بعض السنوات فان مشكلة الديونية الاجنبية والتي تقدر صوالي ١٢ يليون دولار ومشكلة عجز منزان المدفرهات الذي يقرب من الف ما بون جنيه لاز أمّا قرهمان الافتصاد القومى، ومواجرتهما لن لكون الا بتنمية الانتاج والفدره الذاتية لانتصادنا "قومي .كذلك فان به من النحسر في المزانية!! قد أمكن تحقيفه بزيادة الرسوم الجمركية فنيجة تطبيق السعر الشجيسي على بدض الواردات وكذلك برفع الرسوم الاخرى كالدمغة والهبريد ( وغم مخالفة ذلك للة رارات الجمورية في يناير ١٠٧٧) وبريادة أحمار بعض السلع كالأدوية وبزيادة الضرائب غير الباشرة بحوالي ١٦٪ وهي ضرائب ينع ل عبنها الاساسى صغار المستهلكين وموظني الدولة والجماهير الفقيرة بصفة عامة .

أن المشكلات التي تواجه الافتصاد القومي لازالت تمسك بخناته فعجرز ميزان المدفوعات والديونية الخارجية لازالت في منخامتها، والارتفاع الجنوني

فى الاسعاد لازال يهدد الفالمية فى وقت يزداد فيه الاستهلاك العام والرفاهى على يقضى على الامكانيات المحتملة للادخار القرومي . وبالتاكيد فان استهراد الحكومة فى اتباع نفس السياسة لن يؤدى إلى الخروج من هذه الاوضاع الافتصادية المتدهورة . وإذا كانت الحكومة تحذر فى اكثر من مناسبة من الاهتماد على الحلول الجزئية والعوامل المسكنة فانه لا يمكن وصدف سياستها هى إلا بانها تتسم بالجزئية وتأجيل المواجهة الحقيقية المشاكل .

#### عالنا:

فيا يتعلق بالنسب الاساسية في برنامج ١٩٧٨ فاننانسجل الملاحظات النالية:

### ١ - استبارات الخطة وأولويانها

تستهدف الخطة استثهارات قدرها ٢٤٧٥ مليون جنية بزيادة ٨٨٧ مليون جنية عن الجالى الناتح المحلى وهي السنة الماضية ، أى تزيد بندبة ٣٣ / عن اجمالى الناتح المحلى وهي فسبة مرتفعة جدا لم تبلغها الا الانتصاديات المخططه مركويا الدي تستطيع تعبئة مواردها الذاتية بكفاءة عالية والواقع أنه في الوقت الذى تدعو فيه وباصرار الى اتباع سياسة توسع في الاستثهار والانتاج قان السياسة الحكومية المتبعة تدعو الى النك في المكانية تنفيذ مثل هذا المعدل العالى من الاستثهار .

أ - إذ تفرّض الارقام الواردة بخطة الحكومة والخاصة بالدخل والاستئار المعامل الاستئارية در بحوالي ٢: ١، ويثور التساؤل عما اذا كاست المشروعات الاستثمارية في بح لات الصناعة مثلا تصل لى هذا المسترى، فالمهـروف أنه في ظروف البلاد النامية لا يقل معامل الاستئار للدخل عن ٢: ١، عما يعني أن

تقديرات الحكومة تفالى فى التفاؤل أو أن مطالمشروعات لا يم بناء على معايير واضحة يمكن من تقييم حياستها الاستثمارية .

ب د اشارت الحكومة الى أن المتاح اتمويل الاستثهارات مسب القروض والتسهيلات الاجنبية طوياة الاجل يقدر بحسوالى ٥٠٠ مليون جنيه وتقهديم الحكومة لخطاتها يفترض أنهاقد تعاقدت بالفعل على هذا التمويل الخارجي وهو مالم تؤكده الحكومة بل المحت الى أن جزءا من الانفاق الاستثهاري يثوقف على قوايا المستثمرين الاجانب ، ومن ثم فان النسبة المتبقية من اجسالي الاعتباذات المخصصة الاستخدامات الاستثهارية وتقدو محوالى ٥٠٠ مليون جنيه يفترمن أموياها من المدخرات المحلية ، ولهسادا بنك الحكومة افتراضها بزيادة قسبة الادخار القومي الى حوالى ١٩ من الدخسل القومي وهنا قواجمه الحكومة بالتسامل التالى:

قبل أن تفكر الحكومة فى رفع معدل الادخار الى ١٩ / من الدخل القومى ملك أن تفكر الحكومة مثلا فى عام ١٩٧٧ فى زيادة معدل الادخار عن متوسطه خلال العشر سنوات الماضية و هو ٧ / ٤.

ان بيانات ١٩٧٧ تشير الى أن اجالى العجور القومى استمر بنفس المدلات السابقة ، فقد تجاوزت جملة الاففاق على الاستبهلاك ( العام والخماص ) وعلى الاستثهار القومى إجالى الناتج القومى البلاد ، والسعى لزيادة معدلات الاستثبار في ١٨٨ الى أكثر من ٣٠ إن يستلزم واحدا من أمرين اما خفض الاستبلاك النحماص والحمكومي بمعدلات كبرة جمدا أو تضيير الفحسوة المتسعمة باطراد في ميز ان المدفوعات . وسياسة الحكومة المزمع تنفيسدها لا توحى بأى

من السبيلين . فليس هناك ما يشير الى أن الحسكومة تتبع من السياسات ما يعمل على تخفيض الاستهلاك والتبديد في الموارد . أما ما تشهر اليه بيانات الحكومة من زيادة في بعض الاوعية الادخارية أو تحويلات المصريين العاملين بالخارج فيلا يمكن أن يزيد معسدل الادخار الى نسبة ١٩ , التي تستهددها الحكومة (فن أجل بلوغ هذه النسبة تلزم أجراءات جدرية حمقا يحون من شأنها تعبئة مدخرات تلك النشات والطاقات التي تكسب الكثير ولا ندخر لبلادها سوى أقل النياسة الاقتصادية التي تعليقها الحكومة وجوهرها تشجيع الاستهلال الطفيل و تبديد الموارد فان رفع معدل الادخار على النحو الذي تعدنا به الحكومة سيظل مستحيل التحقيق .

جد في مواجه عجز المدخرات المحلية وزيادة عبد المديونية الحارجية استهدف الحكومة زيادة الاستثمار العربي والاجنبي عن طريق الشار كلا وايس بالاستخدام الامثل الفروض في بجالات انشاجيه حقيقية . وفي هدا المجال فقد أعطت ، الحكرمة المزيد من النسريلات عثلة في قانون استثمار وأس المسال العربي والاجنبي لسنة عهم و والتعديلات المختلفة عليه واخرها يوليه ١٩٧٧ . ولقد حذر حزب التجمع الوطني التقدمي أكثر من مرة من مخاطر الاندقاع في تقديم المزيد من التنازلات الاستثمارات الاجنبية عما يعرض اقتصادنا الوطني للتبعية وفقدان العبر في اطاد تنمية مدنقة مخططة المخدم مصالح شعبنا في الاماس وأعلن عن موقفه في تفضيل القروض على الاستثمارات الاجنبية حتى تظل الدوله حرة في توجيه واستخدام القروض وان تقتيم مشاركه رأس المال الاجنبي حرة في توجيه واستخدام القروض وان تقتيم مشاركه رأس المال الاجنبي حرة في توجيه واستخدام القروض وان تقتيم مشاركه رأس المال الاجنبي حرة في توجيه واستخدام القروض وان تقتيم مشاركه رأس المال الاجنبي حرة في توجيه واستخدام القروض وان تقتيم مشاركه رأس المال الاجنبي علمام

ولقد انطلق موافقا المبدئ لا من جرد رقص استخدام مصادر التمويل الاجني لمشروحات التنمية وانها استفادا الى الخبرة الناريخية لبلدان العالم الثالث وهسر بصفة خاصة . بل أن واقع الآس منذ اعنها دسياسة الانفتاج يؤكد أن تدفق رأس المال الاجنبي لم يكن لا بالقدر ولا بالكيفية (في المجالات) التي يتطلبها الندر المترازن لافتصادنا القومي .

د ـ لا يختلف عط الالويات في توزيع استنارات ١٩٧٨ عن المقترح منظ النعاء الانتقالية ١٧٠ ـ ٥٧ و خط ٧٧ . مرة أخسري تزمع الحسكومة تخصيص أكثر من ٥٠ / لاستكال مشروعات سابقة و ٢٠ / للاحلال والتجديد ورامنح من هذا صاله ما يخصصه الحيكومة المشروعات الجديدة ورامنح من هذا صاله ما يخصصه الحيكومة المشروعات الجديدة

وهنا يثور التساول فيها انفقت الحكرمة استثارات السنوات ٧٤ – ١٩٧٧ الذا كابت استثارات استكمال للشروعات مازالت تستوعب هذه المنسبة العالمية؟ وعل قدرت الحكومة مدى الخسارة التي تلحق بالاقتصاد القوى في مشروعات تستمر لسنوات دون أن تبدء في الانتاج ؟ ولمساذا لا تبين ما هي نوعية هده المشروعات ؟ إن الحكومة تتحمسل معشولية واضحة عن "عطد اخترسارها للمصروعات وخطأ سياستها الاستئها بة عامة .

وفي هذا المجال قان ما اشارت اليه الحكومه من عدم مقدرة جهاز التهييد والمقاولات على تنفيذ حجم الاستثارات العنجم صحيح وبعكس أحد الاختناقات الاساسية التي واجهتها التنمية الاقتصاديه في مصر منذ أوائل الستينات، وبدلا من أن تميد الحسكومة النظر في سياستها الشاملة تجاه هذا القطاع بغرض مويد من الرقابة والترجيه عليه والاهتهاد المتزايد على القطاع العام، تلجأ الحيكومه

ء تخشيا مع فلسفتها العامه ـ الى اطلائ يد المقاوات المشاربة ورفع الأشعار،

ه . فيها يتعلق بالأولويات القطاعية والتوزيج الاقليمي الاستفارات فإن بونامج ١٨ لا يخرج عن النمط المديدة في جميع برامج الحكومة بمسابقة . ونظرا لا يخفاض نصيب المشروعات الجديدة فانه لا مجال لاعادة التأكيد على معرورة تغيير محط الاولويات في هذا الانجاء أوذاك . ولكن يلزم التأكيد على حرورة أن تنقيدم الحكرمة بقدا ممة تفصيلية بالمشروعات المقدة حمة المخطلة مصحوبة بدراسات وافية عنها والتوزيع الزمني للانفاق الاستفاري في هذه المشروعات بما يمكن معه محاسبة الحكومه على التأخير في تنفيذها .

#### ٧ م ميكل الانتاج

يتمنع من الغطة ن نسب الناتج تتباين بهن القطاعات السلعية وقطاعات الخدمات والتوزيع والامر الواضح هو تناقض أحمية القطاعات السلمية في الفاتج القومي (الزراعة والصناعة . . النع) وتزايد أهمية تطاعات التوزيع والمخدمات ( قناة السويس والسياحة والتجارة ) الى جانب تزايد الاحمية النسية لانتاح البترول .

ولا يخفى ما لذاك الانجاء من تأثير بالنع على الاختلال بين نمطه الدخول وبين حجم المتاح من السلع والخدمات ما يؤدى ألى زيادة الصغوط التصخمية والاعتهاد المتزايد على استيراد السلع الاستهلاكية وخاصة الكمالية والرفاهية وكان الواجب هو الاستفادة القصوى من استيماب الزيادة في الدخسل المتولد في هذه القطاعات الثانوية (البقول ، السياحة ، قناة السويس) بهدف تطويم المقاعدة الانتاجية الماغية للاقتصاد القومي بهدف زيادة انتاج السلع الملازمة لمواجهة الطلب الفعل للجاهير العريضة من الشعب .

# م. الملاقات النمارجية والتضخم

من اخطر إتجاهات السياسة الاقتصادية للحكومة تلك الاهمية الكرى الى تعطى للخارج في حل مشاكل مصر الاقتصادية. وهو إتجاه خاطىء يخشى أن يجر مسر أكثر وأكثر الى حظيرة التبعيه الاقتصادية للخارج.

فيذكر بيان نائب رئيس الوزراء عن الخطة أنها تقوم على زيادة قدرة المجتمع المصرى على الاستثمار واستيماب المزيد من رأس المال العربي والاجنبي مبع تزايد نسبة المشاركة وتناقص نسبة القروض وعلى زيادة القدوة على جدب التكنولوجيا الحديثة واستيمابها .

كما يذكر بيان رئيس الوزراء عن الخطة ان من اولوياتها المحددة:

افساح المجال رحبا امام القطاع الخاص الخارجي والداخلي في شي المجالات والانشطة . كما يذكر البيان ان مصر "سعى الى التجول من هوله مقترضة بغرض الاستثمار الى دولة تستقطب المشداركه والمساهمة الاجابية وهي مطائدة الى سلامة اقتصادنا القومي وقره مركزنا الاقتصادي ازاء العالم المجارجي .

كما يذكر بيان رئيس الوزراء عن برنامج الحمد من ان احد اتجاهات الخطه هو التوزيع السليم بين الاستئارات الحكومية والمحلية ، وبين المساريع القائمة على الانفتاح .

ويذكرنفس البيان أن أتجاها آخر للخطأ يتموم على أعداد الوزار، المختلفة لخطط الاستثمارات المشتركة لتسويقها عن طريق هيئة الاستثمار .

وأساس اختلافنا مع هذا الاتجاه الرئيس للسياسة الاقتصادية هو أن

المشاركة ليست بديلا أفضل من الافتراض ، بل أنها تنظوى على مخاطر سياسة بتعريبها استقلال البلاد الاقتصادى للغطر ، وإن لحا مثالب اقتصادية لانها وسيله فعاله لاستنزاب العائض الاقتصادى ؟ فضلاعن وضع مقدرات الشعب في أيدى الشركات الاحتكارية الاجنهة . و اهل البنوك الاجنهاء في دهم خير مثال على هذا كما أن الابفتاح حتى الان كان انفتاحا استهلاكيا كما يتضح مرأرقام الواردات المصرية اذ على حين انحفضت الواردات من السلع الوسيطة بنسبة الواردات من السلع الوسيطة بنسبة الواردات من السلع الوسيطة بنسبة الواردات من السلع على السيالة من السلع غير المعمرة بنسبة المروم، ومن السلع غير المعمرة بنسبة المروم، ومن السلع غير المعمرة بنسبة المروم، ومن السلع غير المعمرة بنمية المعمرة المعمرة المعمرة المعمرة المعمرة بنمية المعمرة المعمرة

وعلى اساس هذا النوجه الرئيسى لسياسة الحكوم الخان عدة اجواءات لرى من واجبنا توضيح خطورتها و تانجها السلبية عـــــــــلى التنمية والنطـــور الاجتماعي في مصر.

وق ورد فى بيان نائب رئيش الوزراء عى السياسة الاقتصاه ية انشا قدد شجعنا المعر يين الموجود ين فى الخارج باعفاء بمض استثارا تهم من الضرفاب ومن الجارك فزادت موارد النقد الاجنبي لدى الندوك كا زادت تحويلات المعريين فى الخارج ،

ووزد فى نفس البيان أننا أتفقنا مع الولايات المنحدة على قرومن ومعونات فلمائية وسلمية واستثمارية تقدر عملغ معمم مايون مولار ستويا ،

ويذكر نفس البيان أتمنا فتحنا الباب واسعا ورحبا للاستثهارات العسر بية والاجذبية وازلنا بعض الصعوبات بتعسديل بعض احسكام القسانون مي لسنة ١٩٧٤ .

ورد فی انس البیان أن اصر استمرت فی سیاسة سعر العمرف النشجیمی الی کانت قد بدأتها فی منتصف ۱۹۷۹ وذلك لجعل سعر الجنیه سعرا واقیا ینمشی مع الواقع و طبیعة الامور فنقلها فی سنة ۱۹۷۷ الی السعر التشجیعی عددا أکر من الواردات والصادرات المعریة. وقد أثارت هذه السیاسه بعض التساؤلات اذا انها أدت الی آر آماع کبیر فی الاسمار . ولدکننا اذا أخدنها الاحسور علی حقیقها فانها نجد ان معظم الواردات اما واردات "عرینیة بحسددة اسعارها الداخلیة و اما واردات استثاریة لقطع العام تنجمل الموازنه العسامة فروق اسعارها التشجیعیة ، هذا ما یتوله البیان .

فبالنسبة للمصرين العاملين بالخارج ، أما أن الاوان لاخمناع دخولهؤلاء المواطنين حيث يعملون العفرية المصرية على الدخل خصوصا وأنهم (وكلهم في دول غربية ) لا يدفعون ضرائب اصلا في الخدارج ؟ انهم مواطنون تعلمه و تدربوا في مصر ولا ذالوا يحصلون على خدمات كشيرة من مصر ومن هنا كان من العفروري ان تفرض عليهم ضريبه تدر دخلا كهذا بالمحداة الصعبفة ، وتعقق بنض العدالة الاجتاعية . ايس هذا فقط بل اننا نطالب وأن يكون توظيف المصريان في الخارج بنقود جماعية تبرمها الحكومه المصرية مع حكومات الدول المضيفة و تدنع هذه الحكومات رسما عن كل فرد من قو فالعمل المصرية يذهب العمل بها . السنا ندفع فائدة عن رأس المال فضلاهن و الاصل ؟ لماذا لا ينطبق هذا المبدأ أيضا على تصدير العمل و تجنب أنفسنا مشقة مد اليد طلبا القروض ؟

والحديث عن تحريلات المصريين ومدخراتهم مبالغ فيه ، فجــــز. ليس بالقليل منها يأتى فى شكل سلع للاستهلاك القرفى طبقا لنظـام الاستــياد بدون تحويل همله ، وذلك يذكى حمى الاستهلاك ويوقد قار التضخم فى مصر موفتح باب الاقتصاد المصرى للاستثهارات الاجنبيه فى شتى الجـــالات

فالانشطة على حد ثعبير نائب رئيس الورراء ينطوى على مخاطرة كبيرة ، فقالاً عن ان التساهل في منح التسهيلات لم يغر بدرجه كبيرة رأس المال الاجنبي على القدوم الى مصر .

كما ان ما قيل من جعل سعر الجنيه المصرى وانعيا بتطبيق السعر. التشجيعى على المزيد من الصادرات والواردات قد ازكى قار انتخاص في مصر. والقول بغير ذلك ينظوى على مغالطه فكون اسعار الواردات التموينية محددة داخليا لايعنى أن مد ميزانية الدولة التحمل هذا العبه.

ومفس الشيء ينطبق على الواردات الاستثهارية للقطاع العمام. ثم تعدود ونشأكي من العجز الشديد في ميزانية الدرلة و ما يسبسه من تفخم ولمدل بعض الارقام تلقى الضوء على أسباب التضخم في معمر ومداه. فقد ال فعت السيولة المحلية بمعدل ٢٥٠ أبين علمي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ وأرتفع الرقم القياسي لاسعار المستهلكين بنسبة ٢٦ / في الريف و ٢٠ / في الحضر بين علمي ١٩٧٥ و ٩٧٦ المستهلكين بنسبة ٢٦ / في الريف و ٢٠ / في الحضر بين علمي ١٩٧٥ و ٩٧٦ ان هذا ينطوى على تخبط في رمم السياسة الاقتصادية ، أو ، على احسن الفروض المصياع لمطالب صندوق النقد الدول مخصوص السعر التشجيعي ، والسوال المار هو : من من طوائف الشعب وطبقاته يتحمل عبه الارتفاع في الاسعار

#### الناتج عدن مذا ؟

ورد فى الوثائق الثلاث للقسدمة من السادة رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء ووزير المالية أن السياسة الانتصادية، والخطة كجزء منها تركز على ما أسمته بالقطاعات الرائدة الثلاث: البقرول، قناة السويس، السياحة. ومع ادراكنا الإهمية تطوير كل قطاعات الانتصاد القومي عا فيها هذه القطاعات

الفلاث ، إلا أننا تحدّر من التنمية غير الدوازنة التي تركر على مده القطاعات فقط . وهذه هي الاسباب:

أفتصاه يا ، قان قدرة هذه الطاقات على توليد فرص عماله محدودة الغاية
 وبدلك لاتحل بالتوسيع فيها إحدى مشاكلنا الاساسية وهي البطالة .

ب ـ سياسيا ، فانها تجعدل الاقتصاد المصرى فى مدوقف النابع التطورات السياسية والافتصاهية العالمية ، وفى هذا عودة إلى الوراء.

جد إن هذا الاتجاء "خليا عن تعلوير الصناعة وهي الجمال الحقيق للافادة من القدرات البشرية الكامنة لمصر ومسن بناء صرح اقتصادى متين ، أن التركيز على قطاعات البئرول وقناة السويس والسياحة يجعه ل الاقتصاد المصرى أكش حساسية للتطورات الدولية وهو ، وإن كان يحقق فائدة في المدى القصير الاأنه بعطوى على ضرو بالنع في المدى الطويل .

ه يخشى، إذا استمر هذا الإتجاه، أن يكون مقدمة أنصفية المشروعات الصناعية الانتاجية الوطنية وجعمل رأس المسال العناعي المعرى يتحول إلى رأسال تابع بالنسبة لرأس المال الاجنبي.

و تطرح علينا سياسة الحدكومة كما وردت فى بياناتها أسئلة تبحث عسن اجابات لها:

مع الحارج تباعا خلال عام ١٩٧٨ . ونتساءل في أى بجالات ، وبأى معدلات وعلى أى أساس ومن المستفيد منها من طبقات المجتمع ؟

. في نفس البيان ورد أن مدخرات، المصريين العاملين في الخارج والتي

حولمه الى مصر فى شكل عينى أى وسلم ، قد زادت من ١٠٩ مليون جنيه الى ٢٤٦ ملتون جنيه وأن هده ظاهرة ايجابية والسؤال ، همل يمكن أن تهمى الواردات من العلم الاسبهلاكية بغرض الرمح (كبديل لتحويل الدة والاجنبى الى مصر) ادخارا؟ وبأى معنى ؟ وماهى نوعية هذه السلم التى وروت ؟ .

م ورد فى البيان أيضا أن رؤوس الاصوال الدي تقدم أصحابها بطلب استثمارها فى مصر فى ظلل قاندون استثمار المال العبربى والاجنبى بلغت مايزيد على ٥٠٠٠ مليون جنيه فى أشهو معدودة والدوال: ماهدو حجم المغلامن هذه المشروعات؟ هل تخم الافتصاد المصرى انتاجيا أم أما قفدزة عرب حائط المحارك المصرى للاستفادة ن حجم السوق المصرى؟

- ذكر بيان رئيس الوزراء أنه كان لنعديل القدانون ع اسنة عها أثره الواضح فراد عددالمشروعات التي أسهم فيها الاستثبار العربي والاجني والاستثبار المهرى في جالى التنميه الافتصادية فبلغ عدد المشروعات التي تم المدرافقة عليها ١٨٥ مشروعا حتى ١٩٠١م ١٩٧٩ وبلغ اجالى الاستثبارات فيها ١٩٠٨ملايين جنيه منها حدوالى ١٠٠٠ مليون جنيه بالعملة الاجنبية تتبح مزيدا مسن فدرس العملة فعلا وتتساءل عمل عملي قوعية هذه المشروعات ؟ وهدل هي مشروعات العمل فعلا وتتساءل عمل هو عدد المنفذ منها بالفعدل ؟ وماهي فدر مس العمالة الانتاح أم للاستهلالا ؟ وما هو عدد المنفذ منها بالفعدل ؟ وماهي فدر مس العمالة الني إناحتها .

#### انها جميعا استلة تنفظر الاجابة .

والاجابة: طبقا لبيانات هيئة الاستثمار جاهزة. فقد بلغ عدد المشروعات التي بدأت الانتاج فعلا حتى ٣٦/١٢/٣١ ٥٠ مشروعا المتاجيا (عدا البنوك

وشركات الاستثمار) منها ٢٤ مشروعا للصناءات الدكيارية (مستحضرات تجعميل) والسياحة ولم ينفذ في بجال الصناءات التعدينية سوى مشروعين ولم ينفذ أى مشروع في بجال الاسكان أو الثروة الحبوانيه أو الصحة أو حتى الصناءات الفدائية. أين هذا على قبل على اسان و البس الوزراء من ضرورة ارتباط المشروءات في الخاطة بمصالح الجاهير ؟ أية جماهير هذه التي تخدمها مشروعات الانتاس اذن ؟

### ع ــ الظام الغربي

منذ سنرات و نحن بانتظار أن تنفذ الحكومة وعدما باستخدام الضربية التحقيق العدل الاجتماعي . وقد شهددت البلاد كلها في أكوش من مناسبة عجد الحكومة واحجام مجلس الشعب وعن استخدام الادارة الضربيية لتحقيدق أى من العدالة الاجتماعية أو لتذو بب الفوارق بن الطبنات ، وعلى العكس وفلقلد ظل النظام الغريبي وما يزال تعبيراً عن تفاقم وتعميق مظاهر التفاوط الاجتماعي واليوم يأتى السيد رئيس الوزراء ليعبدالتذكير بالتزام الحكومة بتحقيق السلام الاجتماعي واستخدام الضريبة للنوزيع العادل التحمل الاعهاء ، يحيث يتحمل الاجتماعي واستخدام الضريبة للنوزيع العادل التحمل الاعهاء ، يحيث يتحمل الماديون نصيبهم في الاء أه ، يحيث تختف على عدودي الدخل أو يرفع عنهم وصيث تصبح الضريبة هي الوسيلة للقضاء على استغلال ماقب لى الثورة و بديلا وصيث تصبح الضريبة هي الوسيلة للقضاء على استغلال ماقب لى الثورة و بديلا

وهو كلام جميل وطيب جدا ، غير أنه بمراجعة السياسة الطريبية الحالية كا تأكدت من خدلال مناقشات مشروع قانون الضرائب الجديد ، فإننا لابد أن نلاحظ اتجاهين متمارضين تماماً :

الانجاة الأول : همر الزيادة الحائلة في انقات الدياة من عام الى عام ع

ووجود عجز كبير في المزانية العامة ، عا يدعو لفرض المزيد من الضرائب .

الاتجاء الثانى: هو الاتجاء لتختيف معدلات الضريبة عسمن اصحاب العنجول العالية وعدم القدرة على التصدى للارباح العليارة ومصادر الدخسل الطفيانية كالارباح الناشئة هن بيع العقارات من اراضي ومبان أو النسازل عنها بالجدك وأرباح الحدائق والمشائل وتربية الماشية والدواجن ، حتى لتذهب بالجدك وأرباح الحدائق والمشائل وتربية الماشية والدواجن ، حتى لتذهب جميع التقديرات الى توقع هم علم حصيلة الضرائب بعد اقرار قانون الضرائب المعروض حاليا على بجلس الشعب .

فهل نصدق رئيس الوزراء الذي يعدنا باستخدام الضريبة لأعادة التوازن الاجتماعي أم نصدق نائبه الذي بقرل لذا في بيافة بالحرف: وأنه كان من السهل أن تزيد الايرادات عن طريق الضرائب والرسوم الجويدة إلا أننا فضلنا أن نتبع الطريق الصعب السليم في زيادة الحصيله عن طربق دعم أجهزة التحصيل وتوفير الحوافر ودعم الاشراف والراقبة ، وتعزيز الثقة بين المه ول ورجال الضرائب فزاد تقدير حصيلة الغرائب والرسوم المركزية بما يقرب من ٢٥٪ "دون أية زيادة في أسمارها . ، ؟

وليس هذاك اعتراض على تدعيم أجهزة المتحصيل وضهان الرقابة لمنع التهرب من الضرائب لتحقيق التوازب من الضرائب لتحقيق التوازب ولنحميل المستفيدين من الاوضاع الافتصادية الحالية بنصيبهم العسادل في الاعباء القومية . ومها تكن كفاءة أجهزة التحصيل ، فانها ان تقضى على العجد

الدائم فى الميزانية العامة ، الذى أن يفطئ فى الهساية الامر الا بالسحب على الجهاز للصرفى أى بالمزيد من التشخم وارتفاع الاسعار . وأن يكون ذلك لصالح الطبقات الشعبية أيد! .

أن نطامنها الضربي العبيق الذي جري ترقيعة مرأت ومرات ، قد اصبح باليا بكل المايب . وفي الظروف الراهنة ، فلقد اصبح هذا النظام الصربي عثل نوها من أأنم بين المرفوض بين المواطنين فعندما تمدّ ل العبر المب غير المهاشرة العسكة من ٦٠٪ من اجمالي حصيلة المفرائب عن الريف كله من ضريبة أطيان وضريبة دفاع لا تمثل سوى ٥ر٤ / من حجم الدخل الزراعي ، فاننا لانمقق المساواة بين المصريين أمام الضريبة . فلا مسأواه بين المسدينة والريف ، ولا مساوا. بين الذي والفقير أزاء العب، الضربي، بل ان هناك دخولا كدسـيرة لاتخضع أصلا لأى ضريبة . أنها دخول تتمتم لا بالاعفاء الضربي ولكرب بالتميز الضريبي أى الوقوف فرق انظام الضريبي بلادنا ، هذه الدخو ل نوعان دخول طفيلية ناشئة عن أنشطه طفيلية كالوساطة بكل صورها ، ودخول مستثرة ناشئة عن أنشطة غير مستره كالاستف الله الزراعي والربح العقاري. وحتى الدخول التي تصل اليها الضربية فانها عمليا لاندفيع ما عليها للدولة. أن أكثر من ٣٥ . / من يجموع الممولين -تيربون من الضرائب. وضريبة الايراد العــام لانجاب الدولة سوى أنل من ٣ مليون جنيه في سنة ، تمثيل ما يستطيع طفيدلي والحد أن يحققه من راح في سنة وأحدة . والادهيمن ذلك أن تصف من يدفعون هذه الضريبة هم كبار الماءلين في الدوله والقطاع المام وقيد أنحدر بهم التيزخم الى مرتبة كبار الفقراء

لهذا فانذا ندعو لوضع لظام ضربي يحقق أول ما يحقق المساواة به المصريين ازاء الجريبة نظام يتسم بالشمول والتصاعد، قادرا على تعبثة جزء اكرج دخول الطبقات المالكه كى تعارك بالففل في تحمل الاعباء النومية وبخاصة في ظروف المتهنخم للتصاعد الذى بعد ضريبة خفية مفروضه على دخول الطبقات المتوسطة .

# القطاع الوراعي

ان ماورد في بيان الحكومة عن هذا القطاع محت موضوع الامن الغذائي لا يقدم سياسة واضحة لحل المشكلة الزراعية والتي تعتبر أساسا للانتصاد المصرى و وكيزة في تحقيق الامن الفيذائي والنهوض من مستواه الحيالي اللاانحاني الي مستوى يليق بمصرفي فهاية القرن العشرين ، ولايعالج في قليل أو أكثر تطوير العلاقات الانتاجية في الرياب المصرى أو النهوض بالفرية أو تقرية المؤسسات الريفية لحديث الزراعة والالنقالي بها من مرحلة الكفاف الى مرحلة الكفاية ومن الحالمة التحديث الزراعة والالنقالي بها من مرحلة الكفاف الى مرحلة الكفاية ومن الحالمة البدائية التي ظلمت عليها قرونا الى حالة أكثر تقدما وذلك على ضوء التقييم العلني والتكنولوجي الرهيب والذي يهدف إلى تحويدل الزراعة من حرفة تغليسدية تخصع لموامل الحظ والمذاخ الى صناعة زراعية يمكن التحكم في عوامل الانتاج تضمع لموامل الحظ والمذاخ الى صناعة زراعية يمكن التحكم في عوامل الانتاج المجمعات الزراعية الرباعية الزراعية الزراعية الزراعية الزراعية الزراعية الزراعية الزراعية الزراعية الرباعية الزراعية الرباعية الزراعية الزراعية النها المجمعات الرباعية الرباعية الزراعية الرباعية الزراعية الزراعية الزراعية الزراعية الزراعية النه المعلمات الرباعية الزراعية الزراعية التعتبين الما المناعة والحيا الانتقال إلى المجمعات الصناعة الزراعية النوراعية النها المناعة الزراعية النها المناعة النها المناعة الزراعية المناعة الزراعية المناعة النها المناعة المناعة النها المناعة المناعة المناعة المناعة النها المناعة المناعة المناعة النها المناعة المناعة

لقد أشار البيان إلى السياسة المائية المقترعة وذكر ان السوارد الاضافيسه المتاحة من مياة النيل تقدر بنحو ١٨٥٥ مليار شر مكعب وهذا النقدير لاشك مبى هلى أساس ما يمكن استخدامة بن مياه الصرف وان همذه الموارد تسمع باستصلاح نحو ٨٧٨ مليون فدان جديدة م وقد فات البيان أن يوضح كيف يمكن توفير هذه المكميات وفي رأينا أن ترشيد استخدام مياه الري لا يمكن تحقيقه في ضوء النظام الحيازي السائد حاليا في الزراعة المصرية والذي يتمير بالتفقيق في ضوء النظام الحيازي السائد حاليا في الزراعة المصرية والذي يتمير بالتفقيق

والنصاب في الحيازات الى وحدات تذمية علاوة على البحثره المحصولية التي تسود الزراعة المصرية والتي تعتبر اكر عقبة في طريق ترشيد مياه الرى ولم يوضح البيان حلا لحذه المشكلة بل حاول الشهرب من ذكرها . وفي رأينا أنه لا سبيل إلى ترشيد استخدام مياه الرى وتوفير الكميات التي وودت ببيان الحكومة الانبعد تعلوير الزراعة وذلك على اساس تجميع الحاصيل في وحدات لاتقل عن حد صعين تنزايا تدريجيا محيث يصبح كل محصول على ترعة معينة وهذا يقتمنى الاخذ بميدا التجميع المحصول على ترعة معينة وهذا يقتمنى الانتقال من التعاونيات الحدمية الى التعاونيات الانتقال من النعاونيات الحدمية الى التعاونيات الانتقال من العاد وتحو بين الزراعة والرى وبطا وثبيقا يسمح بتطوير القطاعين في اتحاه واحد وتحو هدف محدد .

ان البيان لم يوضح الاساس في اختيار أولو يات الاراضي المقرحة التوسيع الزراعي كا أن هناك تضاربا بين تصريحات المسئواين عن هذه المساحات و نخشي أن يكون هذا الاختيار قد حدد على أسس غير دقيفة بالنسبة لصلاحية الارض للاستغلال الزراعي الاقتصادي إذ أنه عند اختيار أنسب الاراضي التوسع على مياه السد العالى اتضح أن دراسة حوالي ١٤ مليون فدان فان حوالي ١٠٩٠/من المساحه اجتارة ١٠٢ مليون فدان هي من اراخي الدرجتين الثالثة والرابعة وهي أراضي بها معونات كبيره للاستغلال الاقتصادي علاوة على زيادة تكاليف استصلاحها ولذلك يرى حزب الجمع أن تعيد الحكومة دراسة الاراضي الصالحة النوسع الاقتصادي تلافيا المشاكل الى تواجهها بعض المشاريع التي تم أختيارها على أسس غير سليمة مثل مصروع سمالوط وجنوب المشاكل الى تواجهها بعض المشاريع التي تم أختيارها على أسس غير سليمة مثل مصروع سمالوط وجنوب

أما محصوص التوسع في مشاريع العرف المنطى فانها تؤهده من حيث المبدأ ولكنتا تعلى من أن عدم الاشراف على حمليات التنظيد قد أدى إلى تتابع عكسية حيث تسبب ذلك في تعطيل هذه للعداريف عن القيام برظيفتها في خفض مسترى الماء الاربني وما قد يصحب ذلك من تعرض شل هذه الاراضي المتدعور ثانية . ولا بد من اشتراك التعارنيات في عملية الاشراف على التنفيذ للصرف المفعلى لما يحققه ذلك من تخفيض النفقات وضان حسن الاداه

أما مخصوص سياسة التوسع في تمليك الاراض المستصلحة في وحدات صغيرة فإن التجمع الوطني لازال محدد من أن ذلك سيؤدي إلى زيادة مشكلة التنتب تفاقا وهي العقبة الاولى في طريق تحديث الزراعة المصرية كا وأن سياسة ببع مساحات من الاراضي بالمزاد العلني يدتبر أخلالا ببدأ أساسي من وراء حمليات استصلاح الاواضي الا وهو خلق حياة جديدة للإجيال الجديدة الكادحة على هذه الاراضي لان عرض الارض للواد العاني سوى يفضي حيا للكادحة على هذه الاراضي في أقتناء هذه الارض لقدر تهم المالية وسرمان المصدمين والمكادحين من خيراتها الى الابدء أن الحسكومة يجب أن تفكو في سياسة لاستفلال الاراضي الجديدة بما يحقق العدالة بين المواطنين حالياً ويعندن الاجبيالو القادمة نصيباً من خيراك أرض بلادم.

أننا نقساءل ماهي نتيجة تكوين الشركات الزراعيه لادارة هده الاراحي ولا بد من تقييم أنجار ذلك ليس من ناحية أرقام الانفاق والعائد فقط واسكن أمن انار هذه الشركات على تنمية المجتمعات الريفية وتوسيع قاعدة الاستصلاح.

أن فكرة قيام ويتمعاه زراعية مناعبة على هذه الاراضي لم بنجة قريمنها الكشير

إن القليل بالرغم من يرديد عدا الدمار الذي نود أن يتحول إلى يجدية وأن يتقوم على السس تحقيق الرخاء الافتصادي والزفاء الاجتماعي لجميع العاملين والمنتجين بهذه المجتمعات ولايد في هذا السبيل من وضع تصور سيئيم وسياحة واضحة لهذا التحول والذي تعديرة أحد مراحل الامتلاح الزواعي ليس في الملاواضي الجديدة فقط بل لابد وإن يحدد إلى بالاراض القدد هذوالي تكون المدرون من المساحد المنزعة به

واننا تنسامل عن المساحات الجديدة التي أمنية عالرة مة الزراعية منذ ١٩٧٠ ولاشك أننا نجد أنه لم تستصلح أى مساحات تذكر خلال هذه النبرة في الوقت المذي فقدت فيه مساحات من الاراضي المنزرعة لاتقل عن درج. الف فدان خلال السبع سنوات الاجيرة بالرغم من المناداة لوقف الزحف على الاراضي المزراعية . وفي رأينا أن هناك تقصيرا في تنفيذ ماصدر من قواين في هذا الشأن والنا ننادي با خاذ اجراءات أشد حسا في حاية مصادر ما من الاواضي الزراعية والتي تعتبر من أيدر الموارد الطبيعية المجرية ،

ان ماورد في بيان الحكومة خاصاً بالانتاج الزراعي ميذيادته بمدل ١٠٠٠. لم يوضيح كيف تنجق هذه الزيادة وكل ماذكر من عناية بالبحو بث والارشاد ومكافحة الافات وتحسين الانتاج الحيواني لا يتجاوز جملا روتينية تتكرر في بيانات وزارة الزراعة وليس فيها جديد ولا تعتبر سياسة محددة ، تتقدم بها الحكومة التحقيق أحداف معينة بل لا تتعدى بحرعة من الحدمات الاقليمية ان ماورد في بيان الحكومة بالمدينة بل لا تتعدى بحرعة من الحدمات الاقليمية ان ماورد في بيان الحكومة بالمدينة الاختلاف من سينة الاخرى ولم تذكر المارهمة المرومة المراب هدا الاختلاف من سينة الاخرى ولم تذكر المارهمة المراب هدا الاختلاف من سينة الاخرى ولم تذكر المارهمة المراب هدا الاختلاف من سينة الاخرى ولم تذكر المارهمة المراب هدا الاختلاف من سينة الاخرى ولم تذكر المارهمة المراب هدا الاختلاف من سينة الاخرى ولم تذكر المارهمة المراب هدا الاختلاف من سينة الاخرى والم المراب المراب المراب المراب المدى المرب المدى المرب المرب

كار الماالط هذا العام هي بيدب وخفين مساحة وكذا نود أن تتناول الحكومة هذا الموضوع في بيانها وتوضيح أسبابه ونتائجه وطرق تفادى مثل هذه الهزات الق يتعرض لها المحصول الرئيسي في أفتصاد معر والتي الحتلفت الاراء في تقسدير خسائرها هذا العام إلا أنه من المؤكد أن الحسائر لن تقل عن ٨ مليون جنيه وليس بعملية الثرافق والتبادل في نسب الهاصيل تعتبر أننا وصلنا إلى تركيب عصم لى أمثل إذ لابد أن يكون الفيصل في أختبار النوكيب المحسولي الامشل هو مأنيمة والمائية والبشرية والمائية والمائية والمائية والمائية وهم مأنياول الحديمة المرسوب الهامة المرسية والمائية والبشرية والمائية وهم مأنياول الحديمة المرسوب الهابه وهم مأنياول الحديمة المرسوب المحسولي المنافية والمائية والمائية والمائية والمائية والمائية والمائية والمائية وهم مأنياول الحديمة وهم مأنياول الحديمة المرسوبة والمائية وهم مأنياول الحديمة المرسوبة والمائية ولمائية والمائية والمائ

ولا بد من إعادة النظر في مساحة الاراضي التي قررع بمجاه ميل اعلاف والتي تيزايد من سنة إلى أخرى لنفذية حيوانات عمل منخفضه الكفاءة في المرقب الذي تيزداد في الحاجة إلى أنتاج مخاصيل التجتيق الأمن الغذائي ولا بحدالمساحات اللازمة لمقابلة زيادة الطلب عليها فتكون النقيجة زيادة مستمرة في أسمار المحتسر والفاكمة وغيرها ولا بد من أعادة النظر في سياسة الانتاج الحيدواني في ضوء عدودية الأراضي الزراعية والضغط المنزايد عليها من جانب الانسان

وأخيرا فان حزب التجمع كان يتوقع من الحكومة تقديم سياسة زراعية واضحة الاهداف معززة بخطط وبرامج محدده وأن تعوف يصفة مؤكسة ماهو الأسلوب الامثل لتعظيم الانتاج من موارد فا الزراعية المحددة ومواجهة التخلف الاجتاعي والريفي ومعالجة الاختناقات التي تحول دون زيادة الانتاج الزراعي وهو للاسف مالم تتناوله الحكومة من قريب أو بعيد إ.

# سياسة بديلة لانقاذ الاقتصاد المعرى

أن جوهر مشكلة الاقتصاد انصري من أنه أقصاد يستهك أكثر مما يشبع. وسياسة الحكومة المطروحة علينا لاتعالج هذا الجوهر، لانها ماذالت تقوم هل تض النهج الدى أدى إلى تلك المشكلة وهوانهج الانفتساح حلى الفئات المسترفة وللطفيكية المرتبطة بالرأسمالية العالمية وليس على الجماهيرالمنتجة من عماله وفلاجق ورأسمالية وطنية منتجة ولالك لاتملك الحسكومة أن تقدم لنا سوى وصود هريستة بتحسين مسأر الاقتصاد المصرى و ومازلنا نقول المحكومة كما قلمنا في الحمام الماضي. أن القاد الاقتصاد المصرى من ادمشه الطسماحة ليس بالأمم المستحيل ومازالت المقرسات التي قدمناها في العامل المناصر الاساسية لاى سياسة جادة تغدد استثمال الازمة الاقتصادية المصرية من جدورها ، وفيها بل العامر تلك المناصر الاساسة المناصر الاساسة المناصر الاساسة المناصر الاساسة المناصر الاساسة المناصر الاساسة المناصر المناصر المناصر المناصر :

و سد تصفية النشاط الطفيل تصفية كاملة ، باعتباره الشاطأ الايضيف أى شيء إلى قدراتنا الانتاجية بينا يمتص حسرق الفئات العسامله والمستهلمكة ويبده موارد البلاد . بل أن الفئات العافيلية تزدمر كلما تفاقدت الآزمة الاقتصادية وتنافص أرباحها إذا تحدثت احوال الاقتصاد القومي . فقوضيج العيبز الحالى في ميزان المدفوعات وتفاقم المديونية الحارجية ، يتعسدر الاستبيراد بأفضل الاسمار والاقتراض بسعر السوق .

ومن ثم فان المستوردين يشترون بأعل الاسعار ويدفسون فواقد باعظمة انتضعم يسبيها العمولات والمعناريون في شخل الرجل واسعار العلق والممائة

اراض البناء تتماظم أوباحم كا) تفاقه الزمة الاستكان وهواه البناء ؛ وهكذا فسالح الطفيلين تتمارض مع مصالح الافتصاد القومي في بجرعة ، ولذاك يجب أن يوضع حد لنشاطهم في المجتمع ، ولايجدي هنا الحديث المسكرر دون البيجة عن النيل من دخولهم عن طريق الضرائب لان الضرائب لايدة مها إلا الممول الشريف ذر الحسابات المنظمة أما من محصل على العمول فإنه لايسجلها في دفانره ، ومن يحصل على خلورجل أو مقدم ثمن شقة لايقدم به ايسالا ،

احادة النظر فى كل القوانين والفرارات المتى اتخسنت تحت شمان الانفة حوالتي لم تؤد إلى أى زيادة فى الانتاج وا عا فتحت الهاب على مصراحيه الهروب برؤوس الاموال والنلاعب بأموال البنوك التي يملكها الشعب والانفراط فى الاستيراد الترفى المفرط والدعور قيمة الجنيه المصرى وازدهار المضاربة وانتشار العمولات واحمال الوساطة ، مثل الاستهراد بدون تحويل عملة واطلاق المركلات النجارية الآجنبية وإباحة التعامل فى الداخل بالعملات الاجنبية وإباحة التعامل فى الداخل بالعملات الاجنبية وإباحة المعامل فى الداخل بالعملات الاجنبية وإباحة الاستيراد بصفة عامة هون قيد أو شرط .

اقرار خطة لانقاذ الاقتصاد المصرى تتجه بشكل جذرى نحو القضاء هلى الاستهلاك الترق والحد من الاستهلاك الكلى وترشيد الاستهلاك العشرورى ، على أن تركز على استكال المشروعات الانتاجية تحت التنفيذ الحصول هلى هائد سريع منها . وذلك بهدف خفض العجو في ميزان المدفوعات الى الحدود التي كائب سائدة قبل حرب اكتو بر ١٩٧٣ ، وخفض عجز المواذنه العامة للدوله على خو جذرى والسيطرة على التعنجم لنثبيت الاسعار واهادة النظر في الاجور في ضوء مستوى الاسعار وسلع الاستهدلاك العنرورية المتساحة والتسوذيع طريب العمالة .

إلى الفئات المحرومة . فبدون ذلك تتعذر التنمية وأضطرب الاوضاساع المراب ا

ولذاك فلابد من وصع حد أدنى مقبول لدخل العامل والفدلاح والفقير وعامل التراحيل وحد أعلى للدخول يستند الى مايقدم المواطن فعلا من اسهام في زيادة الانتاج القوى. ويجب لكى يكون للدخول النقدية دلالة حقيقية أن تتوفر السلغ والحدمات العرورية بالاسعار التى تتناهب مع الدخول النقسدية الموزعة وبصفة خاصة الإجور . الاس الذى يدغو للتحكم في الاسعار هن طريق التسميد الجبرى للسلع الضرورية والابتماء على نظام الدعم لهذه المسلع الضرورية والابتماء على نظام الدعم لهذه المسلع الضرورية و

وحد النصدى بملول عاجلة لمشكلات الجماهير الماءة مثل مشكلة الاسكان ومشكلة النموين ومشكلة الفلاء ومشكلة المواصلات ومشاكل المرافق والحدمات العامة . وذلك في اطار النصور الشاءل لخطة انتساط الانتحداد المصرى ، فان النظر الى تملك المشكسلات فرادى يجعل الحلول المفترحة لمكل منها متضاربة بالمفترورة بعضه مع بعض ، اقد أصبح واضحا انها أمام خيار حاسم بين أمرين لانا الد لها ، أما أن نضع موارد البيئلاد تحت تصرف الطفيلين ومن يدعو أنهم مستثمرين عرب أو أجانب و تعطى لرغباتهم الاولوية المطاقة محاولين تسكين المدخط الشعبي ببعض الفقات أو أما أن تكون تلك الموارد في خدمة بحتمع المنتجين الذي تحدث عنه رئيس الحكومة ، فلا يستفيد منها الا من يعمل على زيادتها و بقدر مآيساهم في هذه الريادة ، أن القشية لم تعد قضيسة اجتماعية

خالصة. بل أصبحت تعدية وطنية ، وخاصة بعد أن لاح فى الافق خطر امرائيل على اقتصادنا التومى.

قاما اقتصاد وطنى مستقل يسير بجد فى طربق التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية واما اقتصاد يتخر سوس الطفيليين فى نسيجة وعظامه . ويهتز وسط الافواء الحارجية والداخلية معا بحيث لايستقر على حدال .

٣- السعى الجدى وخاصة فى الظروف العربية الراهنه الاقامة تسكامل انتصادى عربى يكون أساسا متينا التنامية القعاربه فى كل بلد خربى ويقف سندا قويا لجمود النحرير الكامل الحقيقي عن السيطره الاجتبية التى تتمثل فى الاحتكارات الدولية المتعددة الجنسية الزاحفة على المنطقة العربية طعما فى ثرواتها الطبيعية وفى مقدمتها البترول وثرواتها المالية المتكدسة فى بنوك العالم الرأسمالى وثرواتها البشرية التى تمثل طاقه انتاجية هائلة وسوقا واسعة الاستملاك.

## ثاليا: الشمية الاجتهاعية والخدمات

أعان السيدرايس الوزراء أمام مجلس الشعب أن بيان الحكومة مؤسس على عدة اتجاهات أسية . وأحد هذه الاتجاهات أن يكون هدف خطة التنمية الاجتهاءية ، وأن سلب خطة التنمية الاجتهاءية هو اعادة بناء الانسان المصرى وان الاستها رات الرصودة لهذا النريش تشمل ما يلزم منها لتحسين الظروف المعيشية للواطن (المراصلات والانصالات والاسكان . . النم) و ايلزم لاعادة بنائه من الداخل (التعليم والثقاف ورعاية الشراب والصحة والاسرة والمرأة والعافولة . . النم ) .

ورغم صحة الاتماء الذي نطلق منه الحكومة ونوافقها عليه ، الا أن المجدازات الحدكومة وعارستها في مله الشان تقدرض عليها أن تسجل الحفائق التالية: ــ

و بينها تقدم الحكومة في الجانب الثاني (البناء الداخلي) تاجهاً إلى العمو مياف في الغرض وطرح الشعارات ، واغفال الوسائل اللازمة لتحقيق ما تهدف اليه ( الثقافة والاعلام والمندمات الدينية على سبيل المثال!) وقاء تكوو هذا في بيائي المسكومة لعام ١٩٧٧ - ١٩٧٨ على حد -واه ،

ع ـ ان الارقام التي تقدمها المحكومة وغم تشتنها واجمالياتها وعدم الصباطها مكشف بوضوح عدم توازن نظرة الحكومة الى الجدانبين اللذين اشارت اليها عند الحديث من بناء الانسان المصرى . أى أن الحكومة تكشف الاستثمار الاجتاعي نسبيا لاصلاح خارج الانسان المصرى مع الجور على داخله ، ولعل

اوضح مثال على ذلك خقص معزائيات الثقافة والأعلام خلال العام الماحى و ضعف الانجاز ات الى تحققت فى مجالات النعليم (حيث سكت الحدكومة تماما عن المدارس والفصول التى وعدت باتمامها فى بيان ١٩٧٧) ، وعدم وفاء الحكومة بها وعدت به في بجال الصحة من تشغيل المستشفيات الجديدة و زيادة عدد الامرة (وعدت الحكومة بتشفيل مستشفى ميت غمر على سبيل المثال خلال عام ١٩٧٧ وفيمن نقطع أن هذا المستشفى بالتحديد لن يعمل فى وقت قريب ويدل على ذلك ماتم انجازه من مبانيه حتى الان .

٧ - وحتى في ذاك الجانب الذي تسميه الحكومة تحسين ألظروف المعيشية للمواطن فان ما يسمى منها أغلبية المواطنين لا يلقى العناية الكافية ، كاأن انجازات الحكومة في هذا الحصوص تبدر منعيفة للغاية إ. في بمال الاسكان ، ومع مجاملة الحكومة ، فإن المائد الف مسكن الى وعدت بتوفيرها خلالعام ١٩٩٧ لم يتوفى منها غير ٢٥٠/ تقريباً ، أى بعجر حوالى ٥٠٠٠ مسكن . وفي مجالات المواصلات وعدت الحكومة بتوأير ١٦٠٠ أتربيس للفاهرة والاقالهم بينما ما تأكد وصوله حتى القاء بيان الحكومه (٣٠٥) أتربيس ، برما اكد السيد . واليس الوزراء امكانية وصوله خلال شيو ديسمر الحالي ( ٢٦٥ ) أتربيس ، أى أن محصلة الانجاز تقل هنا أيضا عن ٥٠ / . ونفس القول بمكن أطلانه عن الجرارات وعربات الركوب أما مشروعات مترو الانفاق كحل طويل المدى العدّاب المواطن المصرى فيبدو أن الحكومة قد صرفت النظر عنها نهائيا . وعلى النقيض من ذلك الاستثار والانجاز في بجال الاتصالات السلكية واللاسلكية يبدو طيبا للناية ، رغم أن سوء الخدمة في هذا الجال ليس مشكلة الاغابية الكادخة من مواطن منسوا . وتحسيب أن ذلك يرجع إلى تكشف الحكومة الفمل

فى هذا المجال خدمة السياسة الانفتاخ الاقتصادى الى تدعو اليها، والى ضرورة واستخدام قروض بعينها في هذه المجالات وفقا لما يطلبه متدمو هذه القروض.

٣ ـ أن الملاحظات السابقة تؤدى الى القطع بان التوجيه الاجتماعي لانشطة الدوله في ميدان القنمية الاجتماعية غائب أو مختل على أمل تقدير ، ومن هنا فافنا فطالب الحكومة بتحديد أدق للإولويات الاجتماعية الني تبني أهما لها على أساسها و قطالبها بالمتركين على المشهروعات والخدمات التي تخدم الاغلبية الكادحه من شعب مصر (انتاج ـ اتوبيسات ـ جرارات ـ مساكن شعبية ) كا أننا لمطالبها بان تكون أهدافها الاجتماعية الملنة أنل تفاؤلا ، واقل عمومية وان تكون وسأئل تحقيق هذه الاهداف أكثر تعديدا . وهي أمور فبهنا البها في رفانا على وسأئل تحقيق هذه الاهداف أكثر تعديدا . وهي أمور فبهنا البها في رفانا على وكذبقنا الحكومة في العام الماحني أيضا ، وأكر نا أن تحقيق هذة الاهداف ـ مستحيل وكذبقنا الحكومة وقنئذ ، ولكن ود مرور عام وظهور صدق توقعاتنا فاننا

و-أن النجه ع الوطنى التقدمي الوحدوى ، حرصا على الاستقرار الاجتماعي في مصر "سيحل أغفال الحكومة الحديث في بيانها عن استمرار التزامها بتميين الحريجين ، خاصة وأن أحاديث كثيرة قد نشرت في الصحف تفيد أن الحكومة تراجع موافقتها في هذا الشان ، وأن الحطة الخمسية المفترحة تقوم على أساس من تغلل الحكومة عن هذا الاكترام .

الله سجل الحرب في رده على بيان الحكومة في العام الماجي أن حق الموظف وحق العمل للمواطن المصرى مهدد و ولم يكن الامر وقشد غير توقعات منا . لكن خلال عام معنى فان تصريحات المستولين ( وزير التخطيط السابق )

وصناع الرأى العام في أجهزة الاعلام، أكدت ماكنا تنخوف منه سوف عدث فعلا .

ولما كان منهان حتى العمل ليس فقط وسيلة لاطعام المواطن، ولكنه في الاصل ضهان السلام الاجتماعي ، فاننا نطالب الحكومة بتوضيح موقفها في هذا الشأن.

كا نسجل أن الحكومة لم تلنزم على وجديا يمبدأ التنامية الساملة وبالتصديد من سيطرة الدوله على تنفيذ خطط النمو الاقتصادى المكنف لنوفهد فرص التوظيف اللازمة ، فانها سوف تعجز عن ضيان هذا الحق المواطن المصرى وسوف تسبب المواطن والمواطنين عناء وعناطر تحن في غنى عنها و نعذر حتها في نفس الوقت . . .

اما بخصوص التقييم التفصيلي لنصورات ووعود وانجازات الجكومة في قطاعات التنمية الاجتماعية والحدمات المختلفة ناننا نتناولها في البنرد التالية ،

### الاسكار،

لاندك في أن الحكومة تدرك حق المعاذة وطبيعة المشقة الني تعانيها الطبقات الشعبية والمتوسطة نتيجة أزمة الاسكان. لكن الادراك شيء والسياسة العملية والمعلمة في أخر في الواقع.

والامر الواضح لكل ذي عينين :

روب أن الحكومة لاتنشىء المساكن بالعدد الكافى ــ أو المحقول ــ وبالنوعية للعليقات الشعبية .

٧ ـ وأن الحكومة بالنسبة للطبقات المتوسطة وحمايتها لاتمير النفاتا إلى دراسة مشكلة الايجارات المرتفعة التي فرضها القانون الجديد أو الحلوات التي أصبحت بالوف الجنبهات.

ولبوبف نكتفي هذا بمناقشة موضوع واحدوهو عدد الوحدات السكنية التي أنشاتها الحكومة عام ١٩٧٧ لندال على صبحة كلامنا .

لقد سجانت الحكومة على نفسها في البيان الذي تقدمت به في العام الماضي : وأن هذه السياسة ستؤدى الى اقامة . . و الف وحدة سكنية عام ١٩٧٧ م

ونحى ذذكر أن هذا النوان شغل العناوين الرئيسية الصحف المساه و بالقومية ، ولعل الناس قد اطما أنوا إلى أن مشكلة الاسكان قد خطت أولى خطوا تها نحو الحل أو هي في الطريق إلى ذلك . لكن الكثيرون من المواطنين يذكرون أيضا أن حزينا قد أرضح في رده على البيان السابق للحكومة أن الرقم يدكرون أيضا أن حزينا قد أرضح في رده على البيان السابق للحكومة أن الرقم . . . ١ الف مسكن ) هو رقم غير واقعى .

رها قد مر العام ولم يتيق غير أيام على العام الجديد ، ويستوجب الامر النقدم بحساب عما تم من انجازات في قطاع الاسكان خلال ١٩٧٧ ، وذلك في ضوء تقسيم انشاء المبائي والمساكن الى قطاعات حددتها الحكومة فيها يلى:

### و مقطاع الحكومة والقطاع العام: -

وعدت الحكرمة منذ عام بان تذهبيء . . . ٢٩٩٠ وحدة سكنية (لاحظ الدقة الشهيدة في تعديد الرقم (ولكتها حسب بيان ١٩٧٨ مـ ودعونا نصدق هذه الارقام انشأت :

۱۹۱۰ وحدة سكنية تم الانتهاء منها في ۲۰/ ۹/۷۷۱. ۱۹۲۱ وحدة سكنية سوف يتم الانتهاء منها في ۳۱/۱۲/۱۲۱.

أى أن جملة ما تم عام ١٩٧٧؛ يبلغ ٢٧٧٤ و وودة ، أي أن نسبة النجاح وفق أرقام الحكومة ذاتها هو ٢٧ ٪ وهي نسبة لا بأس بهاء لي أية حال لان الحدكرمة أى القطاع العام ما ذال - رغم كل المحاولات التي تبذل للحط من شأنه \_ هو القطاع المنتج الذي يمكن أن تسيطر عليه الدولة و يمكن أن يساء ما على أن تني علما تعد به في بيانا تها .

### ٧ - قطاع الاسكان النماوني :

قدرت الحكومه في بيانها عام ١٩٧٦ أن الجميات الة اونية ستمشيء ٣٥ الف وحدة ولمكنها في بيان ١٨٧ لم تقدم أي رقم محدد . وأكتفت بان تقول : و أنه من المقدر أن تنتهي من إنشاء حوالي . . . . و وحدة سكنية قبل الهاية العام . . . .

### ٣ ـ • هروعات اسكانية مع المال العربي:

وعدت الحكومة في بيان ١٩٧٧ :

باجراء دراسات مع بعض الدول المربية لانجاز مشروعات اسكانية باستثمارات

مشتركة تحقق . ٧ الف وحدة سكنية والسؤال هذا ماذا تحقق من هذا الرقم ؟ الجواب: في بيان ٧٨ نةول الحكومة أنه:

وفى مجال شركات الاستثمار فقد قامت الشركة المصرية السعودية التعمير بالتماقد على إنشاء . . . ١٦ وحدة سكنية جديدة بمنطقة المعادى . وسوف تصل عدد الوحدات السكنيه التى تنفذ عن طريق شركات الاستثمار إلى ٢٥٠٠ وحدة ستى نهاية ١٩٧٧ . .

ه منى هذا الكلام أن الحكومة قد حققت ١٢٠٥ / عا وعدت به عام ١٩٧٧ وهى كذلك نتيجة تدل على فشل واضح.

#### ع - القطاع الخاص:

كان بيان ١٩٧٧ ماهرا و عا عن قده في عدم النّزامه بتقديم تقدير عن عدد الوحداث السكنية التي كان من المفروض أن يبنيها القطاع الحاص عام ١٩٧٧ وقد يكون المحكومة عذرها على أساس أنها ليست لها سيطرة على هدذا القطاع وليست على علم بنواياه ودوافعه التي تقسم برغبته في الحصول على عائد مجذر ومن هنا لم يستجليع بيان ١٩٧٧ أن يقدم لنا بالتحديد لا عسدد ولا نوعية للساكن التي بناها القطاع الخاص عام ١٩٧٧ .

### وكل.ا استطاع البيان أن يوضحه هو أن:

وجملة التراخيص التي صدرت هـ ذا العام حتى ٢٠٠٠ مي حـ والى مراه ١٩٧٧ هي حـ والى مراه التي صدرة ولكن الهيان جاء أكثر الهاما عندما يذكر في صورة غير محدده:

و بالاضافة إلى معوراني . . ٥٠ وحدة سكنية يتم استكافا هذا العام ، .

فهذه الدبارة ماكان يجمه أن تذكر في ببان رسمى تقدمه حكومة مسئولة تعلم أنها تقدم حسابا عن انجازاتها إلى الهدب وتعلم أن هناك معارضة جادة تدبرس و تمحص. وفي ضوء هذا كله فانه يصعب تحديد رقم قعملي وحقيقي لما أنجزه النطاع الحاص وليكن في ضوء الهانات المجملة والتي لم تحدد إلا . . و وحدة سكنية ينم استكالها هذا العام يمكن أن تعطى تقدد يرا جمدافيا يصل إلى

وأخيرا إذا ما ارادنا أن تعاسب الحكومة في عال الاسكان بالاسلوب الذي يتبع مع بعض الطلاب في لجان الرأفة سنرى أن مائم إنشاؤه في جميع تعلاعاته الاسكان يبلغ:

٢٤٧٤٢ قطاع الحكومة

٠٠٠٠ الاسكان النعاوني

٠٠٠٠ استنهارات مشتركة

٠٠٠٠٠ قطاع خاص

١٤٧٤ جلة الوحدات السكنية لعام ١٩٧٧ ( تشمل ما محتمل أن تنهجاره الحكومة هذا العام )

ولما كانت الحيكومة وقيد وعيدت بانشاه ، ، الف وحدة سكنيمة فأنها قد تحقق حوالي و ؛ إلى المنجاح ، وهي نسبة لاترقى إلى مستوف النجاح ، ومن ثم يتعين وقفا للاصول الديمقر اطية التي تكتب عنها جريدة معمر أن تقوم بنقد شديد لاوجه النقص في عمها ، وأن تعلى الشعب بصراحة أن سياسها العامة الاسكان ليسب قاصرة فحيب واتما عاجزة تماما عن وضع حاول جديدة

وجذرية لهذه المشكلة المتزايدة الحددة وأنها لأثريد أن تعاقب بأن عناصر الحساسية للشكلة يحب أن تراجه بمراقف حاسمة وأساسية .

إن العنصر الأول الذي يحب على الحكومة الاعتراف به هـ و أن الاسكان كسياسة ليس جزءا من خطة قومية شاملة اقتصادية واجتماعية . وهذا يطبع سياسة الاسكان بالارتجال وعدم الوصوح وعدم القدرة في التهاية على تخطيط الصناعه المصرية بما يسمح لها بأن توفر ـ وكيفية متزايدة للواد الطلوبة للبناء .

أما العنصر الثاني فهو أن الارض داخـل المدن وخارجها تخضع اسياسة الفسرض والطلب وقـد تماقم للموقف وارتفعت لممار أراضي البناء ارتفاعا خرافها بعد تطبيق سياسة الانفتاح ، واصبحت الارض بجالا السمسرة والمضاربة ولكوين أروات لم يبذل في الحصول عليها جهد انتاجي شريف ،

لذلك يط اب حزبنا بأن تقوم الدولة بتمليك منظات الحكم المحلى والجمعيات النماونية للاسكان الآراضي الفضاء الواقعة داخل المدن وخارجها، وهدذا هدو الدخل الجاد لبدء حل الازمة وإلى أن يحدث هذا يطالب حزبنا:

ا ما بندخل الدولة للحد من ارتفاع اسمار الاراضي وذاك بتحديدة بمنهاعلى والماس اسمارها قبل حرب أكتوبر .

٣ - وضع نظام محكم لنرزيم مواد البناء بالتسعيرة الرسمية.

٣ ـ أن تركز الدولة وشركات القطاع العام على الاسكان الشعبي لمحدودي العدخلوة وشركات الشعبي الدى يتكون من غرفه واحدة وصالة عشة . وقد يد نسبة مثوية لا نزيد عن ٥٠ / من التراخيص للمساكن التي تزيد

عن اللاث غرف ومنع الرّاخيص الجديدة لما يزيد عن اسة غدرف لتوفير مواد البناء.

ه ـ تشجيع الجمعيات التماونية للاسكان فيما يتعلق بالانتمان و مـ و أد البناء والاراضى مع توجيها لبناء العارات بدل الفيلات .

٣- الزام المصانع الجديدة بتوفير المساكن لعالها وموظفيها ، وتوجيه نسبة من الارباح العاملين لبناء مدن عمالية بجوار المعانع تواجه مشكلة المحكن ومشكلة الانتقال.

# التعليم والمخث العلمي

يوافق حرب التجميع الوطنى التقدى الوحدوى من حيث المبدأ عمل ما تستهدفه الحكومة في بجال الثعليم بقصد تحديثه وتكامله، وربطه بمخالمات الانتاج وتحقيق ديمقر اطبته، ومواجهة الفوارق الإجتماعية بين الطلاب، وتحقيق بكافؤ الفرص في بجال التعليم لجميع المواطنين.

والخرب يسجل للمنزة الثنافيه تقديره المعجهودات العليم والاجتهادات التربوية التي تبدها ورارة التعليم في قطاع العليم العام بقصد تحديثه وتنويعه، وتغييره إلى عط التعليم الاساسي (والشامل) ومد ذارة الإلزام فيه حتى نهاية المرحلة الاعدادية.

ولكن الحزب في نفس الوقع يهمه أن يؤكدان الحروج بالتعليم من المأزق الذي يتردى فيه ، هو مسئولية قومية لا يمكن إبجازها عن طريق وزارة التعليم وحدها . فنقص الاستثهارات المرصوده للتعليم على سبيل المثال لاتتحمل وزارة من الوزارات ، و مشكلة ته فير فرص العمل للخريجين تجعل من بجهودات الوزارة الموسع النعليم من بفرض اتعامه من أغرازا لمشكلات اجتماعية خطيرة تنشأ عن البطاقة وضياع حق المواطى في اختيار العمل المناسب مع تأهيله وصلاحياته ، ود يمقر اطية العليم تصبح محاولة الوصول اليها نوعا من العبث إذا وصلاحياته ، ود يمقر اطية العليم تصبح محاولة الوصول اليها نوعا من أوع خاص أو لإستثناءات لا يجوز القبول مها .

ان كنيرا من المهارسات اليومية والاجراءات التنفيذية التي تمارس في حقل النعليم والبحث "ملى تنتاقض تناقضاً يكاد يكون تاما مع الاهداف المعلمة

### الدملية التعليمية و ورومنا في هذا الجال أن السجل ما يلي:

ا ـ القد أعلنت الحكومة أنها تشتهدف تحقيق تكافؤ ترص إين المواطنين في مجال اليعليم ، وأنها تستهدف مواجهة الفوارق الاجتهاعية إين الطلاب ، وأنها تستهدف مواجهة الفوارق الاجتهاعية إين الطلاب ، ونعن نزعم هذا أن عارسات الحكومة اليومية تأخذ اتجاها مخالفا لما تعلنه

#### ودليلنا على ذلك مايلي:

م أزدهار المدارس الخاصة ، والزيادة المطروحة في اغدادها ، وتضخم الدور الدى تقوم به وانفلات أغلب هذه المدارس من رقابة الوزارة وسيطرتها عليها . بل أنه يمكن القول أن هذه المدارس أصبحت تمثل مراكز ضغط واقساد داخل وزارة التعليم . هذا بالاضافة إلى اخلالها بمبدأ تكافؤ الفرص .ومسئولية الدولة نحو كفالة حق التعليم الجساني المواطن ، وتفشى ظواهر الدروس الخصوصية التي يلجأ اليها القادرون والمعاجونون على حد سواء ، وإن كانت حظوظ القادرين في هذا المجال أوسع ، وينشأ ذلك أساسا عن ضعف الحدمة التعليم ين عجز الدولة عن الوصول إلى حل قوى تعالج به هذا الضعف عا يضطر كل مواطن إلى البحث عن حل فردى لمشاكلة ، وهو الحل الذي يقرتب عليه افساد الطالب وأفساد المدوسين على حد سواء .

ه إن ضعف الاشراف والترجيه المركزى المدارس يخلق بحالا جديد الاستغلال الولياء الامور مما يسبب عناء كبيرا الكادحين منهم وعسلى سبيل المثال كان الله ارس الحكومية أصبح من حق كل منها أن تختاد لتلاميذها الزى الذى تراه إدارة المدرسة ، لقد خلق مثل هذا التصرف تجارة منسقة بين بعض العاملين في هذه المداوس وبين تجار حرفتهم المتعامل في هذه الملابس ، وهفيم ممن همذا

التناسيق أولياء الأدسور. أن العودة إلى الزما الموخمسة على قستوى الادارة التناسيق أولياء الأدسور. أن العودة إلى الإخذبها .

وهو يمثل الحديث فيه . أمنا نؤكد أن دد المستثنين فد تجارز ١٣,٠٠٠ سنويا وهو يمثل أكثر من ١٢ / من أعداد القبولين . اننا نطالب عراجعه هده الاستثناءات فروا والغائها كلية أن أمكن . وكذاك نطالب السيد وزير التعليم يتقديم بيان تفصيل عن هدد الاستثناءات مصنف على أساس فتوى واقبيمي ومنيين فيه الفرق بين الحدود الدنيا نجموع درجات العالب العاديين وبين الحدود الدنيا نجموع درجات العالب العاديين وبين الحدود الدنيا نجموع درجات العالمين العاديين وبين الحدود الدنيا نجموع درجات العادر العادين وبين

كا أننا نسجل في الوقعة ذاته سكوت الحكومة عما وعدت به في بيان العام للامني من انشاء ؟ ٩ ، ٤٧٤ فصلا . . الح ، وهي يبدوا أنها وعود لم تتحقق ، ونأمل ألا يكون سكوت البيان الحالى استمرارا في تجاهل ضرورة التوسيع في الاينية التعليمية كوسيلة لرفع مستويات الاهام .

ع مدلاته التواضعة عامة على المخاذ التوسع التدرج في الالوام (مسع ضرورة وفع معدلاته التواضعة) ومقاومة التسرب من التعليم كوسائل معالمه لسدينا فلينا الاميه في المجتمع ولكنذا اسجل في الوقت ذاته أن الارتفاع بتسبة الإلزام جدف بالمعدلات الضعيفة الستي تعلمها الحسكومه (٥٠١٪ طذا العام مثلا) غير كافت الموصول الى مسترى الارام الكامل المستهدف في عام ١٨٨١ (أي بهدسين اليه من الارام الكامل المستهدفة العام ١٨٨٨ المبلغ ١٨٩٨ أو معام مراه المناهدين من يجموع الملزمين .

و تعن نتصور أن ووارة نتمايم قادرة عمل أن تقوم يدور أكب فعالمة في عال عمو أمية الكبار، كا أن عامر العاملة بها، والابنية التي تتبعها يمكن استخدامها في همذا الجال، في حذا مع التأكيد في الوقت ذاته أن المواجهة الاهارية لمشكلة الاميمة أن تحمل فيذه المشكلة فالامر يتطلب مواجهة قومية وسياسية شاملة لها إذا كنا فربني الخلاص منها حقيقة.

ع إن اعدلان التوسع في التعليم بكافة من الحله كهديدف المحكومة عيشه قصيتين في غاية الحطورة ، وتحسب أنه قد آن الاوان الواجهة ما بطريقة علمية وفعاله:

أ .. أما القصنية الأولى فتنعمل في العجز الرهيب في مدرس الوزارة .وهو العجز الذي ينشأ أساسا عن إنصراف الشباب الجديد عن العمال في مجال التعليم نظرا لغياب عناصر التشجيع الادبي والمادي للمدرسين خاصة مدرسي المرحلة الابتدائية ، رهو الامر الذي يجب على الحكومة أن تواجه و بحقيد في المطالب

الأساسية والمديزات المناسية لحذه الفئة. كما أن هذا العجز ينشأ الى حدد ما عن التنفيذ عليه المخطط لسياسة اعارة المدرسين الى البلاد العربية وفتح باب الحروج هون حابط للخريجين الجدد حتى التربويين منهم والمقروض تكليفهم للعمل فى عالات التربية والتعليم. ومن هنا يلزم فى هذا الصدد تبنى سياسة جادة وواضحة و توبويا ، تبنى على اساس أولويات ،

### وفي صدد الارتقاء ذا لاوضاع المادية والادبية للمعذبين فاننا نطالب بما يلي:

من صرورة تعديل الهرم الوظيني في وزارة التعليم ، والذي يؤدى اختلاله الى الاجتحاف بالمعلمين و تصييبتي فرص الترقي المادي والادبي أمام القاعدة العريضة منهم ، ويظهر وزارة التعليم عتلفة في هدنا الشأن عن نظائرها من الوزارات الاخرى مع التنبية الى أن قانون العاملين الجديد الماقوح تنفيذه في عام ١٩٧ والذي يربط الاجر بالوظيفة قد يؤدى الى تفاقم الاوضاع الوظيفية لمصلين مالم يتم تصحيح الهرم الوظيفي في وزارة التعليم و توسيع فرص التدرج والقرقي الوظيفي أمام المعلمين .

من حرورة تعديل قانون نقابة المعلمين لاتاجة الفرصة كاملة أمام الممثلين الحقيقيين المدرسين حيث أن التمثيل الحقيقي والفعال المقاعدة العربصة من المعلمين واحد من الضمانات الاساسية للدفاع عن مقوق المعلمين والحصول على المكاسب المهنية لهم .

مبدأما القطبية الثانية فتتمثل في ضرورة فرص العمل للخويجين الجدد من كانة مستبريات التعليم ( العالى والاساسي ).

أن توسيع المليم يعنى زيادة اعداد الحربجين ، ويعنى في الوقع ذانه

#### هرورة توفير فرص العمل لهؤلاء ألحر يجين .

ولمكن الحكومة أعلنت في اكثر من مرة انها تبني خطفها للسنوات الخس القادمة على أساس مواجعة مرقفها من التزامها يتعيين الحريجين . وهو الأمر الذي يؤدى الى سقوط حق المواطن في أن توفر الدولة فرصة العمل له .

ان مثل هذه السياسة سوغت تؤدى بغير شك الى مخاطر اجتماعية لا يمكن احتمالها ولا يجوز كف البصر عنها و نحن ارى أن هذا الناابض ينشأ عن ماولات الله قبع التى تواجه بها الحكومة المشكلات الملحة ، واصرارها على مواجه مشكلة بمفردها ، وبالا بتعاد عن منظلق التخطيط الشامل او اجهة المشكلات وتطوير المجتمع المصرى ، والذكر فقط بأن المتزام الدولة بتميين الحريجين فى أوائل الستينات قد الرتبط بتكثيف عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتحول إلى بناء الاشتراكية وإقامة قطاع عام قوى للدولة يتبح لها توفير فرص العمل الكافية للخريجين الجدد .

و يخصوص الدعوة الدائمة إلى ربط اليعليم بخطط النمهية وكذاك الربط بين التعليم الجامعي وقطاعات الانتاج والحدمات يهمنا أن نؤدكد على الحقائق التالية:

ع أن هذا التصور النظرى رغم موافقتنا عليه ، لا يمكن تحقيقه ميم غياب خطط النفمية أصلا ، وهو الامر الذى تأكد للجميج حتى وقتنا هدذا ، وعلى الحكومة أن تنقدم بالحظة الحسية وكذلك الخطة المنوية حتى يمكننا أن تعقل المكافية هذا الربط بين التعليم وبين خطط التنعية .

م ان قيام هذا الارتباط لا يمكن أن يكون مسئولية وزارة التعلم وحدها

و لكنه في الحقيقة مسئولية الحكومة ككل بوضفها المسئولة عن وهسع وثنفيل خطط الثنمية . مع التأكيد على دور الحكومة لاينتهى وهو ماتفعله حستى الآن باعلانها عن رغبتها في قيام مثل هذا الترابط بين خطة ائتمية أو قيامها بتشكيل بحوعة من اللجان الشكلية تضم بعضا من العاملين في الجامعات أو في مراكر البحدوث . إن الامر يستدعى الالتزام أولا ببدأ التنمية الشاملة الخططة كسياسة مستقرة وثابته المحكومة كما يستلزم السيطرة الواعية الدولة على المؤسسات

الإنتاجية والبحثية والتعليمية والقدرة على الزام الجميع بالتعامل معسا في اطاو الخطط القومية الموضوعية ، وكلها أمور تزعم أن الحكومة لم نقترب منها بعد!

٣- انذا نوافق الحكومة على ما تذهب اليه من توسيع لا تعليم الفنى ، ودور المعلمين بقصد تغيير نسب التعليم النوعى لصالح هذه الانواع من التعليم و تضييق التعليم العام ، ولكنما فى الونت ذاته فشعر أن الحكومة تعمل هذا فقط لمجرد أن تخذف عنفوط الاعداد الكبيرة القبولة فى الجامعات .

ان مظرة الحكومة يجب أن تتجه إلى ما هو أبعد من ذلك . ان احتياجات المجتمع الفعلية هي التي يجب أن تحكم مثل هذا التوجيه للخطط التعليمية ، وإلا فاننا سوف نواجه بتفاقم مشكلات البطالة بين خريجي المدارس الفنية عند وهو القائم فعلا - وظهود نوع من الوفسض الشعبي لهذا النوع من التعليم خاصة وأن الاوصاع الادبية والمادية لحريجيه ليسمع طيبة عا فيه الكفاية . ان ذلك يعيدنا مرة أخرى الى الاخذ الجدى - وليس القولى - بربط التعليم بخطط التنمية .

٧ - أن أسهام البحث العلمي في التهمية الاقتصادية والاجتماعيه يصبح ضرورة وطنيسة في مجتمع كبشر المشكلات مثل المجتمع المصرى. وأن التعاون بدين

المؤسسات العامية الخيمانة فيه يصبح واجبا على الجيمة وقد أورد بيان الحكومة ومنا من الابجازات الى تحققت في هذا الحصوص وهي على أيه حال بيانات مشجعة الا ان الزام المؤسسات الانتاجية بتوجيه مشكلاتها الفنية الى الجامعات وأجهزة البحث المصرية وخلق مستوى آسوى ينسق بين أجهزة البحث هسنه وبوزع عليها المهام بدلا من ترك الأمر لاجتهادات الداملين في بعض هنده المؤسسات خاصة اكاديمية البحث الدلم من من المصرية في الموث التي تكاف بها الحكومة المصرية - في حالة الضرورة - جهات محث أجنبية حتى تزيد فرص الاحتكاك مع التقدم العالمي كلها أمون تستدعى تكثيف وترشيد اهنام الحكومة بها .

٨ ـ ان مريدا من التخطيط والدراسة وتوفير الامكاديات بجب أن يسبق الثفكير في أيه توسيمات جديدة في الجامعات الاقليمية .

ان اقامة كليات أو جامعات عديدة دون ثدبير حقيقى للمتطلبات الاسماسية امر يجب الكف عنه مكا أن تعجل تحقيق مثل هذه التوسعات من منطاقات فشوية أو لاغراض حزبية أمر يجب التحدير منة حتى لايتكرر ملحدث هذا المهام هند الاعلان عن افتة ح لكلية جديدة التربية بينها في اطار جمامه القليوبية التي لاتزال تحت الانشاء .

ه ـ ان مريدا من الاهتمام يجب توجيهه لتوفير الاستثمار اعداللازمة للدراسات العلما في الجامعات، خاصة بعد أن أتجهت الامور في المرحدلة الاخديرة نحس تقليص البعثات الحارجية، والاعتماد بصفة أساسية عدلي البعثات الداخليسة مدم التفهيد بأن مبلغ الالف جذيه أسترايني سنويا الذي وعدت الحكومة يتقدعه إلى

الى الجامعات مقابل كل بعثه داخلية لتسيفيد منة في استكال التجهيزات والمراجع اللازمة لم يتحقق بعد ، وأعلمنا ان تصدق الحكومة فيها وعدت به ،

• ١ - وفي النهاية بهمنا أن نؤكد أن أية مكاسب عليه حقيقية يفكن المجتمع أو يجنيها من وراء العملية التعليمية ، ولا يمكن ان تتحقق مالم تنغير أساليها القربوية وما لم تنشطملكة الابداع لدى ابنائنا التلاميذ بديلا عن قدرات الحفظ وما لم تشمى عندهم ملكات العقلية النقدية. وهي اتجاهات سليمة تتمشى أن توليها وزارة التعليم للزيد من رعايتها واهتهامها .

# الثقافة والاعلام والخدمات الدينية

ان حزب التجمع الوطنى القدمى الوحدوى برغم ان ماوره فى بيان الحكومة حول الثقافة والاعلام والحدمات الدينية انما هو مؤشر صادق عن فداحة التدهور الثقافى الذى تشاهده ، ان التراكات السليبة المتولدة من قصور والا هندانية الحدمة فى هذه المجالات خلال السنوات الاخيرة قد أفرخع انحرافات وأخطاء وتجاوزات لا يمكن انكارها في الشارع المصرى ، ان حالة جذب ثقافى تسود العقل المصرى فى السنوات الاخيرة والخروج من هذه الحالة يستدهي توصيفا عليا للاهداف والوسائل اللازمة لتحقيق ذلك ، ولكن بيان الحكومة فى هذا الشأن يقف عند حدود العموميات الحظابية القابلة المتأويل فى وجه الإخذ الحينارى عن التحوطات والتخدونات والحداميات التى يجب أن تقام فى وجه الإخذ الحينارى عن العام المالية المتاري عن العام المالية المالية المعامرة .

والوعد العملى الوحيد الذى قدمته الحكومة فى بيانها ان تفطى الجههورية بالارسال الاذاعى وبالارسال التليفزيونى ، وهو نفس الوعد الذى تقدمت به الحكومة فى الاعرام السابقة ونحسب انها ستعد به فى الاعرام القادمة ، وأن كنا فى الوقت نفسه نشمى أن لابذكر الحكومة به مرة تاللة كما فعلما المامي وكما فقعل هذه المرة .

ان السياسة المعلمية التي تذهبجها حكومة حزب مصر في بجالات الثقافة والاعلام والحدمات الديذية تناقض ما تدعيه وما تستهدفه تناقضا يكاديكون تاما . من واقع نهان الحكومة وأهدافها فافنا السجل الملاحظات التالية : ر) تقول الحكومة كعادتها مرانها حريصة على أستة لال اصحافة وحريتها ، بل انها تتطلع الى أن تستكمل الصحافة كيانها كسلطة رابعة . . و وللاسف فان الواقع يخالف دندا الزعم تماما .

فالصحافة مازالت خاضعة القرارات تصدر من الاتحاد الاشتراكو ترجيهات

ملزمة من السلطة التنفيذية.

وعل سبيل المثال فان تميين بجالس ادارات الصحف برؤساء النحرير وعرفهم (فيها يسمى بالصحافة القومية) يصدر بقرار من السيد رئيس الاتحاه الاشتراكى العربي دون أي مشاركة من القوى والاحزاب السياسية . وبلا أية قواعد أو اسس موضوعية معروفة ومعلنة . وهو أمر أدى الى افتقاه الاستقرار في قعمة العمل الصحفي . فالحرص على الاستمرار والاحساس بعدم الامن يدفع تيادات المؤسسات الصحفي . فالحرص على الاستمرار والاحساس بعدم الامن يدفع تيادات المؤسسات الصحفية الى محاولة أرضاء الجهات القادرة على التأثير في اتخاذ القرار والبعد بالجريدة عن دورها في التوجيه والنقد تجنبا لفضب هذا المسئول أوذاك.

وإزيد من تعقد اللهكاة استمر ار الرقابة الادارية على الصحافة فى شكل توجيهات وتعليمات مكنب الصحافة بوزارة الاملام (وهو لفسه مكتب الرقابة السابق) وأضطرار رؤساء التحرير المعينين الى الافترام الحرفى بهذه التعليمات، عا يقرض قيدا ثقيلا على حرية الصحافة والصحفين .

ويصناعف من المشكلة النظام غير الديمة رطى للعمدان ، حيث يعمانى اغلب المسحفين في مؤسساتهم من انفراد رؤساء بجالس الادارات ورؤساء التحديد بسلطات مطفة وتحوق بجالس التحدير الى بجالس شكاية لا تمارس أى دور حقيقي وبالنالى تكريس القيادة الفردية في العمل ، وهذا أمر يقتل روح المبادرة والحلق لدى الصحفيين .

و تصل المشكلة الى قمتها باستمرار سلطة القدخل و تدخلها مباشرة أو من خلاله الاتحاد الاشتراكي أو غيره من المؤسسات وبالنقل أو الابعاد أو التجميد و تعانى كل الصحف حاليا من تجميد عملي لعشرات من الصحفيين لحماب قوى خارج الصحافة أو لحماب قيادات صحفية بعينها . ذلك غير عشرات من الكفاءات الصحفية دفعت دفعت دفعا المهجرة إلى الخارج.

وعندما جرت محاولة العلاج لبعض هده الشاكل عن طريق الاقترام الذى تقدمت به نقابة الصحفيين لانشاء مجلس أعلى الصحافة ، يحتق استقلال العمل الصحفى و حريته ، تحول عمليا الى قيد على الصحافه ، وجاء قرار انشائه ليكرس سيطرة أغلبية غير منتخبة شم يأنى قرار تشكيله ليحرم مجلس النقابة من حته فى اختيار ممثليه (عضوان) وممثلي الصحفيين أقدل من ١٥ سنة (٣ أعضاء) عنالما بذلك قرار انشائه .

وقد أستغلبه الحكومة هذه الاوضاع كلها . فقامت بعمليات تمشيط إدارى للمناصر الصحفية التي تخالف المنهج السياسي للحكومة . وجرت عمليات تطويع واستثناس المؤسسات الصحفية للسير على حدى حزب مصمر . فصدرت سلسلة من القرارات في العامين الماضبين تناولت بالنغيير قيادات العمل الصحفي والعاملين فيه . لنصبح الصحافة تحت شعار قومية الصحافة الذي رفعه البعض كشعار في وجه التحول الديمة راطي والحزبي الحقيقي . خاضعة للحزب الحاكم وتتحول ماكية الشعب المؤسسات الصحفية ، الى ماكية خالصة لحزب مصر من ونخشي أن يؤدى هذا إلى أن تدخل في عمر للرأى الواحد لم تشهده مصر من قبل ، واؤكد انها لم تشهده من قبل ،

أما المجلات والصحف التي صمدت لعملية التمشيط وقاومتها، فقد كانت النصفية نصيبها، والعلما لازلنا نذكر مجلق الكاتب والطليعة، بالاضافة الى الصحافة الطلابية المطبوعه التي غابت عن حياتنا الجامعية ومن حياتنا العامة بصورة تامة.

ان كلاما مشابها يمكن ترديده حول الصحافة الافليمية التي يعد ببان الحكومة يدعمها و تنشيطها ، ذلك لان أجهزة الحكومة تنف بصورة عانيه ضد مباذرات الشاء صحف الليمية ـ طلابية أو اهلية ـ كا انها لا تبدى تجاوبا ، مع الحليات في هذا الحصوص ، ان بجلة وسفابل ، على سبيل المثال قد حرمت حق الصدور كنعبير عن ادباء الاقاليم منذ سنوات ، ولم تجد صرخات الاستفائة والنجدة أي تجاوب من الوزارات المتعاقبة ، ولمل الحكومة نثبت هذه المرة حسن فيتها فتسمح لهذه المجلة ولفيرها من صحف الاقاليم بالعودة الى الظهود .

اتنا نرحب بقانون جديد للصحافة والمطبوعات . صبق أن وعدت الحكومة هه في العام الماضي . وان حزب التجمع . يعلن عن استعداده لنقسديم تصور متكامل لهذا للقانون يعالج جوانب القصور التي تعانى منها (قدم السيد خالد عي الدين بالفعل مشروع قانون للصحافة في أواخر ينا ير ١٩٧٨) ونتمني في الوقت ذاته أن لا يستخدم حزب مصر أغلبيته في المجلس لتمريه قامون يستهدف حت كلات انشائية حول حربة الصحافة والسلطة الرابعة حالتين على الحرية والقوى المياسية والاحزاب المخالفة .

برتمان الحكومة أنه قدر آن الأوان لتصبح الثقافة حقدا لدكل مواطن كالتعليم سواء بسواه . أما الوقائع فتؤكد أن هذا الحق قد تخلف كثيرا عما كان عليه في السنوات سابقة ، فارتفاع سعر الدكتاب وعجز الدخول المصرية المتدنيه (بل والعاليه) عن الحصول عليه أعبح ظاهرة ! ، وارتماع تكاليف مصادر

الثنافة الاخرى (مسرج وسينها) محدول بين المواطن العادي وبسين النجا مل ميع هذه المصادر الثقافية ، وقد ساعد على تفاقم الازمة الدير الهيدود الذي أصبح المتطاع العام يقوم به في مده المجالات نتيجة المحجم المبط بد الذي أحدثته فيه وزارات الاجلام والثقافة التي تعاقبت خلال العنوات الاخيرة.

أما الحدمات الثقافية والإعلامية التي تقدم عن طريق الإفاعة والتليفزيون قفد تدنيه في نوعياتها وفي مصامينها الإجتاعية والحضارية قفاية . ويكني شاهدا على هذا ما أصاب البرنامج أثناني الإذاعي في الفررة الاخيرة . أن الفكوى من منعف هذه البرامج وسوئها لا ينقطع . وغن نرعم أن تصفية القطاعات الانتاجية العامة في التليفزيون وأن فتح الباب هل مصراحية أمام تجار القعاماع الحماس (مصرى مرعوب عرب ) في الثقافة وراه هذه النكسة . ومن هنا فأننا نوحب بالعوهة الماهرة الابتاج .

وتدبير الحوافز القطاعات الايتاج الثقافي، ونتمني أن تني مما تعد.

٣ ـ تعتبر الحكومة خط الالفتاح الفكرى والمثقانى جزءا وكملا وأساسيا من خط الانفتاح بكل جوانبه ، ونحن هنا نتهم الحكومة بأنها تجارس خداها استراتيجها هد الثقافة والمثقفين ، والا فكهف قاسر اهتمامها بانفتساح انتجافى على الحارج بينها هي تنفاق دون فئات للمثقفين الذين يخالفونها الرأى وتدفعهم إلى التعامل مع مؤسسات النشر والعلباعة خارج مصر وتزكي بسياستها الثقافية هجرة العقامل مع مؤسسات النشر والعلباعة خارج مصر وتزكي بسياستها الثقافية هجرة العقامل المقامرة في مصر ؟ وكيف تفسر أيضا عمليات التضييق للتصاعدة التي

تتخدما الحكومة في وجه دخول الصحف والمجلات الحارجية (عربية وأجنبية) إلى مضر؟ 1 ثم كيف نقبل دهاوى الحسكومة حول الانفة ج الثقافي في حين أن الادوات الاعلامية الرسمية تشن حربا مند الاخذ عن الحضارات الاخرى تحمله وهم عاربة الفكر المستورد. ان الانفتاح الثقافي والفكرى ليس إجراءات ادارية أو جمركية كما تتصور حكومة حزب مصن ولكنه تطور وتعسول عقدلي قبل كل شيء وهو الامر الذي يجب أن تبيه الحكومة.

- ع) لم يشر السيد رئيس الوزراء إلى تخفيض ميزانية وزارة الثقافة في العمام الماضي المالئصف عا أدى الى عجزهاعن الوفاء بالاحتياجات الأولية لمؤسسات الثقافة التي كان ينه في توسيع رقعة نشاطها وانشاء الزيدمنها ، وفي نفسالوقت تشافس باضطراد اعتادات الحدمات الثقافية في ميزانيات المحليات عا يؤى الى توافيت أبسط أشكال العمل الثقافي خاصة في الريف .
- وفيا يختص بالثقافة الجماهيرية التي تدعى الحكومة أنها تريد أن تصل بها الى أهماق الريف فقد تونف مده معظم خدماتها نتيجة للمجز في الابرانيات وهذا الله عودج صارخ لقصر ثقافة المنصورة الذي يجرى بناؤه منسذ عسفة مدنوات ولم يستكمل حتى الآن ، بينها أغلق مقر ثقافة بورسعيد و تحول إلى مركو اسلاى ولم تستكمل أبدا خطة الوزارة في إنشاء بيوس الثقافة في المراكز والقسرى ، بما محمل تعبير و الوصول الى أعماق الحريف ، مثار الماسجيرة هذا فضلا عن اللاحقات المستمرة من آبل عناصر حزب معمر العاملين في قصور الثقافة من فير المشتمين المحرب ، سوا له كانوامستقلين أو منتمين الاحراب أخرى . . ومن هنا تحولت القصور التي مازالت تعمل إلى أجهرزة للدعاية لحرب ، مصر ، و ليس أجهسزة المعمور التي مازالت تعمل إلى أجهرزة للدعاية لحرب ، مصر ، و ليس أجهسزة المنافية في تقراطية ،

" ) إننا فرفض ماورد في بيان الحكومة بخصوص الخدمات الدينية واحتبره دليلا صريحا على عهز الحكومة عن فهم الدور المطيع الذي يمكن لهذا القطاع أن يقوم به فن غير للمقول أن يكون الانجاز الوحيد الذي تتباهي به الحسكومة في هذا اقطاع هو الجهود الاستثمارية التي تعارسها هيئة الاوقاف في بمالات الصناعة والسياحة والنحمير الله . وكاما في وأينا ... ولسنا نحسب أن أحدا بختلف معنا ...

لقد كان الاولى بالحكومة أن تحدد موقفها من قضايا عماية تنظر للمؤسسات. الدينية الحكومية دورا أكبر في حلها أو تطويرها ؛ ومنها على سبيل المثال:

أ ـ مشكلة المساجد الأهلية التي لا ترعاها وزارة الأوقاف و والـ تي طرحت المنقاش ووجهت فيها أسئلة كثيرة من أعضاء مجلس الشعب من كافة الاتجاهات و والتي نطا لب با مخاذ موقف جدى حيالها ،

ب - المشاكل المتعلقة بمستويات الآداء الدينى ابعض من وعاظ المساجد ، وعلم تفسرغ الكثيرين منهم لاعمال الوعظ والدعوة ، وضرورة قيام أجهزة الدعوة بوزارة الاوقاف بترشيد هذا الاداء وتطويره ودفعه إلى طريق المعاصرة الذى يظهر الملاسان المسلم الدور العظيم الحلاق الذى يمكن للدين أن يلعبه في حياة الوطن والمواطن لاخراجه من مهاوى التخلف الىمواقع الاستثار والتقدم ومواجهة مشاكل العصر.

جـــ البحث عن دور للانشطة الدينية أكثر فعـــالية ، وأكبر استنارة ، وأكثر استنارة ، وأكثر اتساقا مع روح العصر ومع التغييرات الديمقراطية التي نتمني أن تنحق

داخل المجتمع المصرى، سواء فيها يتعلق بالنوجية الدينى الذى يوجه الى المواطن في المساجد أو عن طريق أجرزة الاعلام مرب صحافة وأذاعة والميةزيون . انها نزعم أن العثور على تحديد هذا الدوو العظيم للانشطة الدينية سوف يحل مشكلة الضمير التي نتحرض لها اجهزة الدعرة نتيجة انصراف خرريجي الكلبات الازمرية الجدد عن العمل في بجال الدورة :

د ـ لقد دغت الحكومة ـ كمادتها السنوية ـ أن يأخذ تطوير جامعة الآزهر جانبا هاما دن الاستثبارات ، و قدن قرحب باهتام لحسكومة بهده الجامعة ، و قعنع أما. ما الحقائق التالية -

أن الكايات العلمية في الجامعة قدد نشأت ضعيفة ولاتزال ، والمعامل بها لهست نافصة فقط ولكنها منعدمة في أحيان كثيرة ، والميز البيات المرصودة التجهيز الت غاية في الحزال ولا تناسب مع إحتياجات هذه الكايات . ونحن طااب إنشاء لجنة ادراسة الواقع ، وتجميع المطالب ، وتحديد الاستثمارات المطالوبة لتطهير هذه الكليات .

إن تدخلات اداوية كثيرة من خارج الجامعة تؤثر على الاداء الدملي وتضو يوما بالروح الجامعية ذاخلها ، وقدد سبق تناول مثل دف الأدور في بعض وسائل الإخلام ، والمطلوب من الدوله أن تعنع حدوث مثل هذه التدخلات وأن تحول دور تكرارها .

ـ أن فرص سفو المعيدين والله درسين المساعدين في الجامعة إلى الحدارج المحصول على المؤهلات اللازمة لتكوين أجيال دستقبلية تآرود العمل التعليمي والبه شي داخل الجامعة ، هي دون المتحقسق المجامعات بكشير ، نشيجسة المدوانيج

#### والعقبان التي توضع في طريقهم ،

أن عدم تدبير فرص متكادئة لحؤلاء المعيدين يمثل خطرا كبيرا على مستقبل الجامعة ، ويبجب على الدولة أن تتدخل لرفع هذه العوائن وتدبير هذه الفرص .

ـ أن المعاملة المالية (فيها عدا المرتبات) في الجامعة هي دون المهاءلة في الجامعات الاخرى ، وهو وضع شاذ ويسبب قلقا للعاملين في الجامعة أعضاء هيئة التدريس ، ونحن نطالب الحكومة باتخاذ اجراءات فمالة في اتجاه تحقيق المساواة المطاوية بين جامعة الازهر وبين الجامعات الاخوى .

به أن د بمقراطية الدمل الجامعي التي تحققت للجامعات الاخرى (و تمرات الاقسام والكايات وانتخاب العمداء على سبيل المثال) لا تزال غائبة في جامعة الازهر ، ونحن نطالب الوزير المختص بتقديم تعديل للواتح الجامعة يتحقق عن طهريقة لحاق جامعة الازهر العريقة بالجامعات المصرية الحسديثة الاخسري .

أننا نؤكد أن ظهور وتضخم نيارات متعصبة ومنحرقة في بجال الفكر الدبني انما يعبر عن قصور الاعلام الديني والدعوة الدينية الرسمية مسن جهة على أنه نشيجة مباشرة المعداء الرسمي المعلن في واجهة نيارات الاستنارة والعقلانية والمعاصرة في المجتمع المصرى مسن جهة ممانية و وتؤكد في الوقت ذائه أد المواجهات البوليسية وحتى القصائية (مدنية كانت او خسكرية) لانحل في الاساس مشكلات الفكر وصراعاته وتعصباته ، ولكن اعطاء الفسرسة الديمة راطية لكافة التيارات مو الوسيلة الناجعة لاجداث تفاعل حصارى بينها جميا ، وهذا التفاعل جدب من القطرف الذي قد تقع فيه بعض علمه التيارات ، كان هذا الاطلاق الديمة راطي لنيارات الفكر المستنع والعقلاني لايترك الساحة

فالية الفكر المتطرف المشخلف فيبعوا أصغم فا هـاو غلية ، ويغربه مذا الوظم عارسة العنف جد المجتمع وضد الدولة وأيضا صد مبدأ الوحدة الوطنية الذى تسعى جميفا للحفاظ عليه والعيش تحت مظلته . ومن منا فإننا نطالب عواجم ة الفكر المنظرف المنحرف في اطار فهم مستنبد وموضوعي لمشكلة الديمقر اطية في عفر ، مع تقدير الدور التيم الذي ننتظره من تيارات الفكر الديني المستدير في هذا الحصوص ، والتوصية يضرورة الانشطة الثقافية بصفية عامية وفي الوقت الذي تزعم فيه الحكومة أن من المسائل الحامة الني نعني ما أن تنشر الثقافية بين جماهير الشعب .

### القرى العاملة

الاول: رفع انتاجية قرة العمل:

والثانى: تعقيق أسباب السلم الاجتماعي بين طرفي الانتاج لعمال واصعاب الاحمال

ولا خلاف بالطبع على هذين الهدفين، لمكن الوسائل التي طرحتها الحكومة لتحقيق أهدافها تظل بجرد عناوين وشعارات عامة ليس فيها أى شيء محمده يمكن مناقشته، وعلى سبيل المثال ما الهذي يمكن أن تناقشه جمديا عندما تقدول الحكومة في بيانها . اقها توكر جهدها على دراسة هيكل الاجمور لمختلف المهن ليحصل العامل على قصيبه العاهل من الدخل القومي ؟ أن الحكومة في الواقع لا تقدم لغالبية العمب التي تندرج تحمد اسم والفوى العاملة ، أى شيء محدد .

وكان حريا بالحكومة ـ لو كافت حريصة على رفع انتاجية العمل ـ أن تتمرف على رفيات العبال الفسيم وهي الرغبات التي حبرت عنبا اللو تمرات العبديدة إلى عقدتها الحركة النقابية خاصة خلال الفقوة من هيسمبر ٢٧ ختى أكتوبر ١٩٧٧ ففي مؤتمر الاجور والاسعار المنعقد، بهن ٢٨ ـ . ٣ ديسمبر ١٩٧٦ أوضح الاتحاد العلم لمال مصر أن سياسات الاجور والاسعمار والعنرائب والهدلات والحوافر في مصر يسو دها الاضطراب والحلل وأن هيكل الاجور فهي متناسق وأن الاسمدار في مصر قد اصابها الجنون وخاصة في اساسيات المديشة وأنها. وقد تقنهم دخمول الافراد واجسور

#### المال. وإزاء هذا كله طالب المؤتمر دهار اليه:

أ ما يتحديد الحد الادنى للاجر عما يكفل المعامل واسرته الاحتياجات الدايما شاملة الغدّاء والكساء مع اعادة تحديد هذا الحد بصفة دورية التيجة لما يطرأ على مفقة المعيشة من تغييرات .

ويرى حربنا أن الحد الادنى المدقول لدخل عامل بعول الاثنا أفرادو في ظروف القلائعة الاسعار بمكن أن يكون في حدود و ٣٠ - ٣٥ جنيها في الشهر .

نب ـ وطالب مؤتمر الآجور بصرف أعانة غلام معيشة لجيع العاملين بعد ادفى و في أحد الماملين بعد الدفى و أجورهم و باستمرار نظام الدعم السلمى .

جود وطالب النقابيون في مؤتمراتهم رقع طبيعة المدل بحيث تبدأ من مهر/ الله م عراب الفعل الذي يتقاضاه العامل وبحد ألاني ع جنيبات وحده الله م عن المرتب الفعل الذي يتقاضاه العامل وبحد ألاني ع جنيبات وحده النس م عن الضرائب أو أية من العرب الحرى واعفاء الحوافر الانتاجية للمال التي ليس لهما صفة الدوام من العربية العامة والتأمينات الاجتماعية .

د ـ وطالب النقابيون في مؤتمراتهم بتخفيض المدد الكلية الموجبة الدقية بالفنية خلة المؤدلات أو العال الذين رفعت بداية تعيينهم بمقدار المدة الغاصلة بين الدرجة قبل التعديل والدرجة التي تم الرفع اليها .

ان هذه المطالب التي يراها حربنا مطالب عادله بحدق هي صن الشروط التي تساعد على زيادة الإنتاجيه لانها انما تتجه إلى خلق ظروف أكثر انسانية طالما أن الحكومة في بياناتها تشهد إلى ضرورة أن يحصل العامل على تصيبه من الما ان الحكومة في بياناتها تشهد إلى ضرورة أن يحصل العامل على تصيبه من

ان حديثنا عن العاملين في القطاع العام والحكومة بجب الا ينسينا شريحة واسعة وهامة من ابناء قطبقة العاملة وهم همال القطاع الخاص . وإذا كان بيان الحكومة قدد أشار إلى انهما مهمتمة باقسرار السلم الاجتاعي بسين طسر في العملية الانتاجية ، فإن هذا يعني أنها مطالبة بأن تتخذ اجراءات فعالم من أجل تحسين ظروف العمل ورفع مستوى القطاع الحاصوفي هذا اان حربها يؤيد ما طالب هم مؤتمرات الاتحاد العام للعالى (وأخرها المؤتمر الذي عقد في أكتر بر ١٩٧٧) بعشرورة اصدار قانون العمل الجديد على أن تتضمن أحكامه قواعد المساراه في بشروط وظروف العمل بسين العاملين في القطاعين الحاص والعام . همذا ، إلى جانب وضع قواعد المتظيم الاجمسور في القطاع الحاص باعي فيها احتمية العاملين في الحاليات العاملون في العاماء العام ، وأعطاء عمال القطاع الحاص الحق في الاجازات المورية واستمر ارية الاجر وكافة الموايا العينية التي ينعتم بها العاملون في القطاع العام ، وأعطاء عمال القطاع الحاص الحق في الاجازات بحاف أرباح المنطأة ، وأن يكون للعاملين في القطاع العاص الحق في الاجازات

عثل العاملين في الحكومة وأن تعسرف لهم علاوات من يناير من كل عام أسوة برملائهم في الحكومة والقطاع العام . كما أنه قد حان الوقت انتخدل الحكومة بخطوة حاسمة في اتجاهين :

الاول: هو ضرورة اخصاع الدخول الحقيقية للعاملين في النطاع الخاص التا مينات الاجتماعية.

أما الانجماء الثانى: فهمو هرووة استصدار النشريع الذى يلزم صاحب العمل بدقع أجرة العامل طوال مرضه على اللجنة الثلاثية وذلك حماية له من الجوع بل وحماية لاسرته من اخطار التشرد .

وإذا أردنا أن نختم كلامنا عن مشاكل العاملين في مصر فإن حزب التجميع الوطني التقدى الوحسدوى يركز على الاثة مطالب كانت ولا تزال في مقدمة المطالب التي لم تعد تحتمل التأجيل وهي :

الاول: أصدار قانون العمل الموحد.

الثاني : اصدار قانون جديد ينظم منح اعانه في المعيشة وفقها المحالة الاجتماعية وفئات الاجر.

الثالث : توحيد جهة الفترى في اللسائل المتعلقة بتفسير أحكام الفوانين الله هم المخدمة المدنية واللقارح أن تكون هذه الجهة هي بجلس الدولة على أن يوكل إلى الجهاز المركزي التنظيم والإداره عتابعة التعلبيق .

### الخدمات الصحية

وعدت الحكومة فى بيانها المقدم إلى بجلس الشعب فى العمام الماضى بزيادة عدد الاسرة بألفى سرير جديد بتشغيل مستشفيات المحلة الدكبرى وميت غمر وسوهاج وغيرها . ونحن نسأل نواب هذه الأماكن إذا كانت هداه الوعدود قد تحققت أم لا؟

ويبدوا أن الحكومة لم نجد هذا العام ما تعدينه إلى بيانها الجديد سوى استعال عدد من الشعارات والاهداف المبهمة كقولها :

و وستنفذ الحكومة مشروعات قومية جديدة لمكافحة البلهارسيا والملاريا ي

ولم ثقل لنا الحكومة ما هي هذه المشروعات القدومية التي تنوى تنفيذها؟ ولا كيف ستكافح البلمارسيا والملاريا وهي قد رفعت أسمار الادرية اللازمة العدلاجها.

وإذا كانت الحكومة تذكو من بين أهدافها العامة في بيانها الجديد العمل على توفير الدراء ودعم صناعة الدواء الوطنية فيحدق لنا أن نتسامل كيف يتحقد هذا الهدف النبيل بالرغم من السياسات الاقتصادية التي تقيمها الحكومة والتي مهدد صناعة الدواء المصرية بأجسم الاخطار ب

ففي يونيو من العام الماجي صدر قرار برفع أسعدار الدواء بنسبة ٣٠٠ مر وصرح الدكتور وزير الصحمة بأن الزيادة لم تشمل إلا الادوية الكالية . لكن الحقيقة أنه من بين ما يقرب من ١٣٢٧ صنفا من الدواء تنتجها عشر شركات تم يُرفع سعر ما يزيد عن ٢٠٠٠ صنفا أي أكبر من ١٨٠ من جملة الادرية ألمتداولة و

وإذا كنا لم نسمع عن مرض كالى ومرض أساءى وأن الانسان لايلجا إلى شراء الدواء إلا تحت الضرورة القصوى. فانمراجعة سريعة الاصناف الادوية التي تم رفع اسعارها تبين إلى أى حد أهميتها.

وعلى سبيل المثال لا الحمر فقد ارتفعت أسعار الادوية اللازمة العلاج البلهارسيا وادوية الرمد الصديدى والربو والاسهال والحساسية وأدوية هبوط القلب والمعنادات الحيوية.

وابحن على استعداد أن نفشر القائمة الكاملة للاصناف التي تم رفع أسهارها و تسأل للسادة الاطباء في حزب الحكومة ليجيبوا بضميرهم المهنى أن كانت تملك أهوية كالية أو ترفيهية أم أساسية لشعب تتدمور حالته الصحية نتيجمة تعصور مستوى الخدمات العلاجية والوقائية ونتيجة لارتفاع أسعار المعيشة والغذاء.

ومن وجهة نظـــر حزينا عان اسباب ارتفاع أسعار الدواء هي نتيجة منطقة علمة السياسات الافتصادية التي تمارسها الحكومة ويمكننا أن تلاحظما يل:

المعرى وهب و السعر الذي يعنى همليها تخفيض قيمة العملة المعرية واستيراد الكياويات الدوائية بهذا السعر التشجيعي هسو السبب المباشر في زيادة اسمار السبدواء .

ب إن الغاء الدعم المقدم من الحكومة اشركات الادوية في القطـــاع العام
 بحملها لإنتمكن من بيع الدواء بسعر منخفض المواطنين .

٣ ـ تحول بلادقا من استيراد الكهاويات اللازمة لصناعة الدواء من دولا

الاتفاقيات (البلاد الاشتراكية) إلى السوق الراسمالية ترتب عليه أننا فستورد الكماويات الدوائية باسمار مرتفعة باستمرار .

ع ـ أن سياسة الانفتاح الاقاصادى التي تتبعها الحسكودة لم تربط اقتصادنا فقط بالسوق الراسمالية عا اجبزنا على استيراد التضخم من هذه الدوق بل هو أيضا قسسد عاد بمكانب الاستيراد والتوكيلات التجارية ـ طبقا القانون استهار [رأس المال الاجنبي ـ إلى قطاع الدواء.

وهى بالقطع لاتنظر إلى الدواء على أنه خدمة ضرورية وإنما على أنه صلعة مربحة تريد من خلال الانجار فيها أن تعقق أعلى مددل الربح بغض النظار عن مصلحة ألاصادنا القومى وهكذا غلهر العديد من الثمركات والماكاب التجارية التي تستورد أدوية التجميل والكاليات وتفرق بها الاسواق.

قاذاكنا جادين حقا في حديثنا عن الكماليات فان مدن واجينا أمام المدلايين عن أبناء وطننا الذين لم يعد بمتدورهم تدبير الغذاء اللازم لاطفالهم أن نوقف استيراد هذا السيل من السلم الكمالية والترفيهية.

إن هذه المكاتب قسد نجحت بالفعلكا صرح وزير الصحة في خاق سوق شواري جديد في حقل الدواء:

إن رفع سعر الدواء باضافة إلى أنه ياقى باعباء افتصادية جديدة على كامل المواطنين فانه يسدد فى الوفع نفسه بافدح الاخطار لصناعة للدواء الوطنية إلى سببين :-

الاول: إن رفع اسمار الادوية المنتجة محايا يضعف من قدرة هذه المنتجاس

الوطنية عدلى منافعة مثيلاتها الاجتبيه . وفي هدده الحالة قان المستهلك خصوصا من الطبقات القادره أن يحد قرقا كبيرا في سعر الدواء الوطني وسعدر الدواء المستورد . عا يؤار سلبيا على مبيعات شركات القطاع العام . وهذا ما تحقق بالفعل في الشهور الحس الهاضية .

وهكذا يتوياً الرأى العام لاتهام القطاع العام بالفشل وتروج الدغــوة إلى إدخال الشركاء الاجاتب فيه اتقع تدريجيا إحـدى تـلاع صفاعتنا الوطنيـة في مراثن الراسما اية الاجنبية .

فاذا لاحظنا إلى جانب هذا كله أن الصفوط الرأسمالية قد أجبرت شركات الادوية في القطاع العام على أن تحجم نشاطها تدريجيا وأن تتخلى عدن استسيراه يعض الادوية الحبوية ليحتكرها تجار الفطاع الخاص مشل أدوية البنقركسيل والفرسا بين فاننا نرى إلى أى حد يمكن لجلة السياسات التي تتبعها الحكومة أن تضعف قطا يا بالخ الاهمية للاقتصاد المصرى ولصحة الانسان في هذا الوطى به

# في مجال الشباب والرياضة

مرة أخرى أغفل بيان الحكومة الجواءب الرئيسية لاى خطة علية ، فقده أكتفى بذكر الكثير من للمعير ميات في عال الشباب سواء نيا يتعلق باهسمداف الحكومة في هذا الجال أو فيا يتعلق بالوسائل للقترحة لتحقيق هذه الاهداف بحيث يحكننا القدول دون تجنى أن هذا الجزء من بيان الحسكومة استطراد في عموميات واضحة ، لم تشمل في جانب واحد منها اى ذكر لمهمة محدودة ، سواه في مجال العمل ميع الشباب للمصرى من قطاعات مختلفة . (طلاب جامعات مهاب الفلاحين والعبال ) ولم يذكر البيان عدد مشروعات الخدة الوطنية التي تنوى الحكومة القيام بها في العام للقادم ، ولم يشر البيان من قريب أو بعيد إلى احصاء وقي واحد لمشروعات العمل مع الشباب سواء في مجال محو الاميه أو المخدمة العامة أو نرعية معسكرات العمل والتطوعية أو أساليب التربية الوطنية والسياسية .

### ويمكن رحد اللاحظات التالية على بيان الحكومة في مجال العمال مع الشياب :

إن الكلام هن تحقيق تكافئ الفرص أمام كل الشباب في النعليم لايتفق مع اطلاق سياسة الاستثناءات في القبول في الجامعات دون صابط واضح ومحدد هذا من ناحية ، كما أنه من ناحية أخرى لايتفق مع التضخم الملاحظ في ظاهرة الدروس الحصوصية سواء في المدارس أو في الجامعات .

ب ـ كذلك فان الكلام عن اصلاح الجامعات بتعزير هيئات التدريس و توفير الكتب الجامعية والمراجع بأثمان زهيدة ، لايتفق الحلاقا مع تزايد هجرة العقول المصرية سواء إلى الدول البترولية أو إلى دول أوروما وأمريكا ،

وذلك في غياب أية خطة شاملة للنوفيق بين حاجا ننا الوطنية وما يتطاير دورنا الثنافي النومي والعالمي من ناحية أخرى ، ولا مع الارتفاع المستزايد في اسدار الكتب والمراجع الجاددية بل وغير الجامعية من ناحية أخرى .

جه أما فى بمال الحريات الطلابية خاصة فى الجامعات فيلاحظ النجميع الوطنى التقدمى الوحدوى أن سياسة حكومة حزب مصر قد عامين عمل معاولة السيطرة على الانحادات الطلابية وتسخيرها لخدمة أهدا فها الحزبية ، بما يقتضيه ذلك بالعابع من محاولات مستمرة القضاء هملى الانجاهات الفكرية والسياسية الاخرى ، و بما يؤدى الله ذلك بالمضرورة من أفقار الجادعة ف كربا ومنياسيا .

د ـ كذلك يلاحظ حرزينا أن جناحا هاما هل وهائلا من شهاينا و نعني بة المشباب العالى والفلاحي مازال يلغى أهمالا كبهرا ومتزايدا و ذلك في كانة المجالات الرياضية والاجتهامية والثقافية بل أن الفليل من الرعاية الذي كان يلقام المجالات الرياضية والمراكز الشبابية قد هذا القطاع الهام دسن شبابنا في إطار الساحات الشعبية والمراكز الشبابية قد أضمحل نشيجة لعنفط الميراقيه و نقص الموارد المتاحه .

هـ أما في قطاع الرياضة فالأمر حدد خطير ، فعل المستوى القرمى لم تعد معر قادرة ليس فقط على منافسة أبطال أوربا والولايات التحدة . كافي الماضي بل أن العديد بن الدول الافريقية الناشئة قد سرقتنا في كافسة اليادين الرياضية ولائلك أن غياب الرياضة من مدارسة كان له أفدد النتائج حمل المستوى القومى ، كما أن توجية كافة إهماماتنا الاعلامية والمالية إلى رياضة واحده هي كرة القدم قد أثر بشكل ملحوظ على مستوى الرياضات الاخرى.

و ـ وفيا يتعلق بتدعيم ملات الشهاب المصوى بالشباب الغالمي عن طدريق

السياحة الشعبية فلم تتخذ الحكومة خطوة واحدة في هددا إله أن أواقتهم ويه الرفوذ السياحية على بعض عناصر من شباب حرب الوسط ، ولم تجد أغلبية للصرى من الفلاحين والمال والطلاب قرص المشاركة في مثل هذه الوفود السياحية إلى البلاد الدينة أو الاوربية .

ان رؤية الحكومة في ذاك الجالي لا يحب أن تكون قاصرة على كوادر حوب مصر من الشباب فالسياحة الشبابية لها معنى وبعد أجهاى منقدم بحيث يذبغي أن تشوعب قطاعات من شباب الطبقات الشعبية الفقيرة.

ومن لللاحظ أن فانون الاحزاب الذي ينظم علاقة الاحزاب المصرية بالحارج قد وضع العديد من الفيود على حرية الحركة السياسية الشباب المصرى في المهرجانات والمؤتمرات العالمية ، بحيث أنهى الآمر في الواقع الى احتكار حزب مصر للاتصال بالمنظات الشبابة العالمية والعربية وحده دون مشاركه من الاحراب الشرهية الاخرى .

## في بجال المرأة والطفولة

تضمن بإن الحكومة بعضا للاتجاهات العامة ألى ترى الحكومة انهما تحمكم سياستها وتوجهاتها فيما يتعلن بحقوق المرأة والطفولة. وهى في الغالب الاعم أمور يسهل الانفاق بشأنها بيننسما وبهن الحكومة كأهداف أو تعلمات . لا ان حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي يرى أن جهودا مكذفة ومستنهم وشجاعة بجب أن تبذل في هذه المجالات حي تتجاوز المرأة المعمرية مشكلاتها اليومية القاسية وفي هذا الصده فاننا نسجل لللاحظات التالية:

و في الاجر المتساوى معه فان ذالك غير صحيح على اطلاقه ويستدعى المويد من بذل المهد في هذا الحصوص فالرجل يفضل عادة على المرأة خاصة إذا ما أر تفسعه بذل المهد في هذا الحصوص فالرجل يفضل عادة على المرأة خاصة إذا ما أر تفسعه الهرجة الاهارية والوظيفية والما لية وعلى سبل المثال تم في γγρ و نقل غالبيسه كبار موظفى المجالس القومي الشياب والرياضة وكانت السيدان من أولى من قامي من هذا الاجراء إذ كانت كل الوزارات ترفضين و يلاحظ أيضا أن الجمات الاهارية تفضل الرجل على المرأه في اعلانات التوظف والترقي .

٧ - أما عن اصلاح أرضاع الرأة بالنسبة للاحوال الشخصية وحفظ كرامتها فا نما نسجل هذا أن قافرن الاحوال الشخصية لا زال بعيدا كل البعد عن روح الفرع الاسلامي حيث كان الطلاق يتم مثلا لرغبة للرأة عدم معاشرة زوجها بينها في مجتمعنا لا زال كرامة المرأة مهانة إذ لا زال من حق الزوج حتى الان تنفيذ حكم الطاعة جبرا وبقوة السلطة المتنفيذية حيث أن القرار الذي صدر بهذا الشأن في عام ١٩٩٧ ( ولا علاقة له بالحكومة الحالمية ) كان قرارا وزاريا من وزير العدل وليس قانونا ولا بلغي الثافون الا قانون آخر - وهذه تغرة بستطيع

حق الان اى رجل ان يستغلها مع ان الاسلام اصلا لا يبيح زواجا أوحهاة ورجة بين طرفين يرفض احداها معاشرة الاخراج قانون المحالم الحرال الرافض كما ان المحاولات المنه مددة التي بذاجه لاخراج قانون جديد اللاحوال الشخهيه لا تزال تتعثر وتجد مقاومة من قوى يبدى ان الحسكومة تسترضيها النا نطالب الحكومة باتخاف خطوات جدية تحي مشروع جديد في هذا الشأب المحكومة باتخاف خطوات جدية تحي مشروع جديد في هذا الشأب المحلومة بالخاف خطوات الزوجية التي دعا الاسلام الى تأسيسها على عالات الحياة خاصة في بجال الهلاقات الزوجية التي دعا الاسلام إلى تأسيسها على المودة والرحمة.

سروق بحال حماية الامومة والطفولة لا تزال هور الحصانة من وسائل الاستغلال والتجارة وغالبية الهيئات تتحايل على الفاؤون الذي يجبرها على الشاء دار حضانة ، ولم ثبين الدولة حتى الان أى مشروع خاص بها قد كمون تكاليفه في متماول أى دخل و يحقق للامهات حياة كريمة سهلة والاطفال عنماية صحية ونفسية صالحة ، أن الاعباء التي تقع على كامل الاسرة من جراء صموية الحياة وصعوبة الحصول على ماتعاج اليه في هذه المرحلة من أجل تربية أطفالها يستدعى اعادة النظر في التمسية التي تقدم الدولة للرأة أن حصول لئر أة على أجمازة وضع لتربية أولاهما لا تحل شيئا ما هامت بفير مرتب والمعروف أن غالبية المعام يذهبن الم العالم للعاجه اليه سواء من الناحية للمادية أم الناحية الاجتماعية الفياء من الفاحية المادية أم الناحية الاجتماعة المادية وعلى الجماعة المادية على المستواها الفردي وعلى الجماء فحرمانها من المراب والمدر والمناحية المادية أم الناحية الاحتماعة الفردي وعلى الجماعة المناحية والمدروق المستواها الفردي وعلى الجماء من ككل ،

كا انها لم ثرى أى مباطرة أو اشارة ال الانتاء الى هدا عدتها في حباتها الومية سوا. بالنفكير حتى في مشروعات تسمح لها بالحصول على أدوات تساعدها في

مهامها للمنزلية بأسمار معقولة أو حتى تخفيض الجمارك على عملى هده الادوات بالنداك الذا فكرنا في الفزو الاقتصادى للالات الاجنبية أو التفكير في انشاء مصافح تنتج وجبات جاهزة أو خضروات معدة عا يسهل عليها القيام بواجبانها المتزلية فتسهل عليها مشاق الحياة اليومية.

ع - وفيا يتعلق مجاية كرامة المرأة والمحافظة عليها فالمنا لبطالب بعقبوبات رادعة وعلنية لكل مفتصب يستغل سلطاته لهنك أعراض بريئات تحتم عليهن مهام الحياة الحديثة السير في شوارع كانت أمانا المجميع فأصبحت لاسباب عدة صاحة النهب والعنف يدفع تمنها ضعف المرأة الجساني والمغروض أن الدواء أول من يحميها ويدافع عنها حتى لا تنحول قيمتا الاجتاعية والروحية الى بجرد كلام ابشائي ببنها كل ما يسورد من حلقات تليفز بونية تعدلم الشباب المبعاش والعندف وتكون المرأة العزلاء أول من يعانى من النتائج السلبية لهدده المستوردات السلوكية .

## رابعا: الديمقراطية والمارشة الحزبية

يؤمن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوى أن خروج مسر من العناه الافتصادى ، الاجتماعي الدى تسانى منه لا يكن أن يتحقق بشير مشاركة كافة القوى السياسية الفاعلة في المجتمع المسرى ويدوك الحزب في الوقت ذانه ان هذه المشاركة لا يمكن أن تتم دون أن تجرى عارساتنا السياسيه في جو ديم واطمى وغم أن الجوالب المختلفة الهضية الديمقراطية قد فوقشم في مواضع كثيرة من رغم أن الجوالب المختلفة الهضية تقرض علينا أن تفرة لها حيزا خاصا تعرض ددا هذا ، فإن أهمية هذه النضية تقرض علينا أن تفرة لها حيزا خاصا تعرض فيه العناصر الاساسية لها وتسجل فيه ملاحظاتنا على عارسات الحكومة في هذا الشأن .

لقد تعذمن بيان الحكومة اعلاناً من السيد وابيس الوزراء عن آبني حكومته الحط الديمة زاطي وفي هذا الاطار لوح سيادته بالتزام الحكومة بالدرور نصا وروحا، وبانهاء نظام الرأى الواحد وأخذ الاراء المعارضة البئاءة في الاحتبار والعمل على حاية الحريات وتعابيق سيادة القانون وتدعتم دوله المؤسسات.

ومن منطلق نظرى محت فان ادهاءات الحكومة رائمة للغاية ولا يمكن الاختلاف حولها . ولكن من ناحية المهارسة الفعلية فان تجاربنا تؤكد أن الحكومة لا تصدق في حرف واحد من الكلام الكثير الذي تطلعة اللاستهدلاك الجاهيري عن الديمقراطية وعن الحريات .

ان الراقع المر الذي تعيش جميعنا فيه حيث تضيق الحكومة بالحريات وتضيق علينا فرص المهارسة الدهقراطية في عنف غير متبصر يوفر علينا ملاحظات كثيرة كان من الممكن ان تبديها وباختصار شديد فان أفعال الحكومة توفر على الخالفين لها الوالا كثيرة . الآ أنه تبقى لنا ملاحظتان سريمتان في هذا المجال .

الما المارو الحكومة على تضبيق المكانيات العمل أمام المهارضة ( بكافة المجاهات المحارة المخالوا أكيدة على التجربه الحزية . فحرمان المخالفين من أية مساحات الهلادية ( مقرؤة أو مسموعة أو مرئية ) لكون الحكومة تسيط على الافاعة والتلينزيون ، وتحت دعوى قو مية الصحف مثلها مثل الهجوم الصارى غير الموضوعي على المستناين وعلى أجزاب الممارضة وأشهاج ،بدأ مهاجمة الاشخاص يديلا عن القحاور مع الاهكار ، والاللان في مناسبة و بغير مناسبة عن ضرورة تصفية الرأى المعارض في الصحافة وأجهزة الاعلام بل وتنفيذ هذا فعلا ، كاما أمور قردى الى سيطرة الرأى الواحد ، وهو ما ترعم الحكومة انها تعمل على الحلاص مله .

و لكن يبدو أن الحكومة المحكومة الله على ضرورة الاخذ بمبدأ سيادة الفانون .
ولكن يبدو أن الحكومة لاتدرك أن هذا المبدأ يجب أن تخضيع له المحكومة كا تخضع له المعارضة وكما يخضع له به يعيم المواطنين و المناف وأن تصدر عن الحس وأجهزة الامن يجب أن تتحرى الدقة وأن وتمازم الامانه وأن تصدر عن الحس الوطى وهي توجه المهاماتها الى المواطنين أو محمارس اجراء أت القبض عليهم أر احالتهم الى المحقيق . أيضا فان الحكومة يجب أن تكف عن سقر أخطائها واخفاء عجزها بتوزيج الاتهامات يمينا وشمالا ، والبحث من كبش فداء في واخفاء عجزها بتوزيج الاتهامات يمينا وشمالا ، والبحث من كبش فداء في الكاملة عن التعقيدات الاجتماعية والديمقراطية التي تترتب على سياساتها المخاطئة الكاملة عن المعقول أن نحيل أجوزة الامن (٢٧٧) مواطنا يتهمة أحداث الشغب في بناير الماضي فتدمخض المحاكات عن ادازة أربعة منهم فقط بينها يخلى سبيل هواطنا في قضايا النتظيم ليصدر قضاؤة العظيم احكامه باخلاء سبيلهم جميها هواطنا في قضايا النتظيم ليصدر قضاؤة العظيم احكامه باخلاء سبيلهم جميها

فيها عدا (١٦) ستة عشر مواطنا .

إن حزب التجمع الوطنى التقدمى الوحدوى قد أكد فى حينه ، وهو لايزال يؤكد ، ادانته لاسا أيب التخريب والعنف والشغب ، والكنه فى الوقت ذاته يدين محارلات تضييق الديمة راطية و تقبيد الحريات شخت أى ظرف من الظروف ومز هذا فإنه يأمل أن تكون الحكومة أكثر الزاما بمبدأ سيادة القانون فى المستقبل وأن تمكون حريصة على حقوق الواطنين وحرياتهم قدر حرصهما على الامن واستقرار المجتمع .

Bibliotheca Alexandrina
0633029

الثمن ٢٠ قرشا

مطيعة الفد ٦ ش أديب ت - ١٩٥٠ مطيعة